المنتدى الاقتصادي

المحتوى

أرضية المنتدى الاقتصادي

نتائج لقاءات التشخيص التشاوري:

محور التجارة

محور الصناعة

محور الخدمات

محور السياحة

محور الاستثمار

محور التشغيل

أرضية المنتدى الاقتصادي

المنتدى الاقتصادي:

اقتصاد سلا دعامة أساسية للتنمية المحلية

يعتبر ورش تفعيل الجهوية المتقدمة في تدبير الفعل العمومي المحلي تطورا مهما على صعيد بنيات وهياكل الدولة، الأمر الذي سيمكنه من إصلاح وتحديث العلاقة بينها وبين باقي المستويات الترابية المكونة لها، وجعل الديمقراطية المحلية عنصرا معبئا للطاقات ومنتجا للنخب، واعتماد التدبير الترابي كمكون أساسي في خلق توازن مؤسسي بين الدولة والجهة، يهدف إلى توزيع فعال وعادل للثروة، وجعل السلط والاختصاصات قائمة على المراقبة وتلبية الحاجيات الميدانية للساكنة المحلية.

هذا الورش الاستراتيجي، حضي بدعم سياسي قوي متجسد في دستور 2011، الذي خص الجهات والجماعات الترابية بباب كامل، أكد من خلال فصوله الاثني عشرة على التنظيم الجهوي والترابي وعلى دوره في ترسيخ مبادئ التدبير الحر الذي يمكن السكان من المشاركة في تدبير شؤونهم، ومن الرفع من مساهمتهم في التنمية البشرية المندمجة والمستدامة.

هذا التوجه، جعل الجماعات الترابية في صلب هذا الخيار الاستراتيجي الكبير، حيث أصبحت مطالبة بتبني سياسة محلية واضحة وقابلة للتنفيذ، في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وذلك وفق الاختصاصات الموكلة إليها في المادة 77 من القانون التنظيمي رقم 113-14، سواء كانت اختصاصات ذاتية أو اختصاصات مشتركة مع الدولة، أو تلك المنقولة إليها من هذه الأخيرة.

هذه الاختصاصات مكنتها من تسطير سياسات تنموية مبنية على البعد المحلي وعلى اقتصاد ناجع وقوي، يهدف إلى خلق النمو، وتوفير فرص الشغل، وتحقيق العدالة الاجتماعية. وكذا الرفع من نجاعة السياسات والبرامج والمشاريع على المستوى المحلي، لضمان استفادة المستهدفين الفعليين منها، إحقاقا لمبادئ العدالة الاجتماعية والمجالية

بالنسبة لجميع المواطنين.

ووفق هذا المنظور، وتماشيا مع رؤية النموذج التنموي الجديد الذي يعتبر أن تحسن جودة النمو الاقتصادي أمر ضروري من أجل تنمية دامجة ومستدامة، تحرص جماعة سلا، منذ تشكيل المجلس الجماعي الجديد، على تجسيد هذا النهج على أرض الواقع، انطلاقا من اقتراح حلول وبدائل لمجموعة من الإشكالات التي تحظى باهتمام سكان سلا في مختلف المجالات وعلى رأسها المجال الاقتصادي، وذلك باعتماد مقاربة تشاركية مبنية أساسا على الإصغاء والتشاور مع جميع الفعاليات المحلية وذلك بهدف الاستجابة الفعالة لمختلف انتظارات وتطلعات سكان جماعة سلا.

من هذا المنطلق، ووعيا منها بأهمية المجال الاقتصادي في التنمية المحلية ودوره الأساسي في تطوير مختلف المجالات التي تحظى باهتمام الساكنة، تولي جماعة سلا اهتماما خاصا بهذا المجال، من خلال العمل على إيجاد حلول للرفع من أداء النظم الاقتصادية المحلية ولتنشيط دينامية النسيج الاقتصادي المحلي بما يستجيب لمتطلبات التنمية الاقتصادية المحلية، الأمر الذي سينعكس إيجابا على جودة الحياة بالنسبة للمواطن السلاوي وعلى مختلف انشغالاته ومناحي عيشه في المجالات الاجتماعية و الثقافية و البيئية، على اعتبار أن الشأن الاقتصادي هو الدعامة الأساسية لكل هذه المجالات.

وفي هذا السياق، تعمل جماعة سلا حاليا على بلورة برنامج عمل متكامل واستشرافي يروم إلى رسم خارطة طريق واضحة لتسيير الجماعة للفترة الممتدة بين 2022 و2027، وذلك من خلال فتح نقاش عمومي محلي حول مختلف الإشكالات التي تهم المواطن، والعمل مع مختلف القطاعات الحكومية والفاعلين الاقتصاديين والشركاء الاجتماعيين والفعاليات المجتمعية على إيجاد إجابات علمية وعملية لها، اعتمادا على منتديات فكرية وورشات تقنية ستستغل مخرجاتها كمادة أساس لبرنامج العمل هذا.

ويندرج المنتدى الاقتصادي في هذا النسق، حيث سيشكل هذا الأخير مناسبة سانحة للوقوف على مختلف المعيقات التي تحول دون الوصول إلى التنمية الاقتصادية لجماعة سلا، واقتراح بدائل قابلة للتنفيذ من شأنها تحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة التي تعتبر دعامة أساسية للتنمية في مختلف المجالات.

ويرتكز هذا المنتدى الاقتصادي على مجموعة من المحاور، التي يختص كل واحد منها بمناقشة الإشكالات القطاعية في صبغتها المحلية ووضعها في سياق مندمج، بحيث يهدف

إلى تحقيق التنمية الاقتصادية للجماعة بشكل لا يكتفي بالرفع من المؤشرات الكمية بل يتجاوزها ليصل إلى المعيش اليومي للمواطن البسيط.

وهكذا، فقد تم في إطار هذا المنتدى، تحديد المحاور التالية:

- محور التجارة
- محور الصناعة
- محور الخدمات
- محور السياحة
- محور الاستثمار
- محور التشغيل

محور التجارة

في هذا المحور تمت مناقشة سبل تطوير المردود التجاري بجماعة سلا، من خلال تدارس التحديات التي تواجه المقاولات التجارية في ممارسة أنشطتها واقتراح الأجوبة التي من شأنها حث هذه المقاولات على تطوير آليات اشتغالها وتنويع أنشطتها والرفع من قدرتها على الابتكار. الأمر الذي سينعكس إيجابا على المردودية المالية لهذه المقاولات وعلى جودة الحياة بالنسبة للمواطن من خلال توفير عرض متنوع من سلع وخدمات، كما سيساهم في الإشعاع التجاري لجماعة سلا ويشجع مقاولات أخرى على خلق أنشطة تجارية بالجماعة.

كما ستتم مناقشة الإشكالات التي تواجه تجارة القرب التي تلعب دورا مهما ليس على المستوى الاقتصادي فقط، بل على المستوى الاجتماعي، بحكم العلاقة التي تربط تجار القرب بالمواطن البسيط وما يتخللها من خدمات وتسهيلات يطغى عليها الطابع الاجتماعي والتضامني على التجاري والاقتصادي.

محور الصناعة:

- الاهتمام بالصناعة في بعدها المحلي، يعتبر خيارا قطاعيا استراتيجيا بإمكانه دعم المسلسل التنموي على المستوى المحلي والجهوي والوطني، حيث أن قطاع الصناعة يمكنه الإسهام بشكل فعال في إحداث مناصب شغل على المستوى المحلي، مما سيخلق دينامية تنموية مضطردة، كما سيساهم في معالجة مجموعة من الظواهر الاجتماعية المرتبطة بالفقر والهشاشة، بالإضافة إلى أن تطور هذا القطاع على المستوى المحلي يمكن أن يجعل من جماعة سلا قطبا اقتصاديا وصناعيا واعدا على المستوى الوطني، مما سيحولها إلى قطب جذب مهم للاستثمارات وللموارد البشرية المؤهلة، الأمر الذي سيشكل انطلاقة حقيقية للتنمية الاقتصادية للجماعة، وسيساهم في دعم مجهودات التنمية في شتى المجالات.

أهمية هذا القطاع بالنسبة لجماعة سلا يدفعها إلى فتح النقاش حول سبل وآليات التطوير، والتفكير في مصادر التمويل التي تمكنها من خلق المناخ المناسب لتطور هذا القطاع على المستوى المحلي، وذلك من خلال عقد شراكات مع الدولة ومع القطاع الخاص، من شأنها تقوية البنيات التحتية الطرقية والصناعية وتمكين المقاولات من الأوعية

العقارية، الأمر الذي سيساهم لا محالة في الرفع من تنافسية هذه المقاولات على المستوى الوطني.

بالنسبة للصناعة التقليدية، فالفرصة سانحة لتحديد المعيقات والإشكالات التي تحول دون تطوير هذا القطاع، كما ستكون مناسبة للوقوف على الوضعية المادية والاجتماعية للصناع التقليديين، والبحث عن الحلول التي من شأنها دعمهم وحثهم على الإبداع والابتكار، في أفق الرفع من مردودية هذا القطاع الحيوي ومساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجماعة سلا.

محور الخدمات :

- تدارس إشكالات قطاع الخدمات بجماعة سلا، لا ينبع من مساهمته النوعية في خلق فرص الشغل فقط، بل في الدور الحيوي الذي يلعبه هذا القطاع في تطوير الاقتصاد المحلي بشكل عام، حيث أن تطوره ومعالجة نواقصه ستساهم في خلق جاذبية مكتسبة للجماعة، كما ستمكنه من المساهمة في الرفع من أداء مختلف القطاعات الإنتاجية، بالإضافة إلى الرفع من جودة الحياة بالنسبة للمواطنين.

ويعتبر تطوير قطاع الخدمات من أهم التوجهات الاستراتيجية التي يجب إدراجها والتأكيد عليها في برنامج عمل جماعة سلا، نظرا للتأثير الايجابي لهذا القطاع على التنمية الاقتصادية المحلية، حيث أن أي اختلال في هذا القطاع ممكن أن يؤدي إلى تدهور معدلات التشغيل والاستثمار بالجماعة.

محور السياحة:

يكتسي قطاع السياحة أهمية كبرى في دعم التنمية الاقتصادية المحلية خصوصا في جماعة مثل سلا، والتي تزخر بتراث وموروث تاريخي وتقافي مهم يجعل منها مرجعا للهوية المغربية. لكن هذه المقومات والإمكانات لا يتم استثمارها بالشكل المطلوب، رغم المجهودات المبذولة من طرف الجماعة ومختلف القطاعات الحكومية المعنية، والتي تجسدت في برنامج تأهيل وتثمين المدينة العتيقة لسلا.

هذا المنتدى كان مناسبة مهمة لفتح النقاش حول هذا البرنامج الطموح بغية تحصين مكتسباته وتعزيزها والوقوف على النواقص والمعيقات وتجاوزها. كما كان مناسبة أيضا لدراسة إمكانيات هذا القطاع في شموليته على المستوى المحلي وتقييم مردوده الاقتصادي، والتفكير في البدائل والاقتراحات الممكنة والقابلة للتنفيذ من أجل تطويره.

محور الاستثمار:

يشكل الاستثمار الحجر الأساس في التنمية الاقتصادية المحلية والوطنية، نظرا لارتباط كل مجالات التنمية بتطوره وازدهاره، حيث أنه لا يمكن تصور تنمية محلية دون استثمار قوي قادر على خلق الثروة وعلى إدماج الشباب في النسيج الاقتصادي.

وعلى هذا الأساس، أعطى المنتدى الاقتصادي أهمية قصوى لهذا القطاع، من خلال تعميق النقاش حول كيفية جذب وتطوير الاستثمار على مستوى جماعة سلا، بالإضافة إلى توجيهه نحو القطاعات الاقتصادية والإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية. كما تم تدارس كيفية استغلال المؤهلات الطبيعية لمدينة سلا وموقعها الجغرافي في الترويج لها كوجهة استثمارية على المستوى الوطني.

محور التشغيل:

يعتبر التشغيل من أهم الإشكالات، ليس على المستوى المحلي فقط بل على المستوى الوطني، نظرا لآثاره الاقتصادية والاجتماعية على فئة عريضة من الشباب. هذه الإشكالية تتم مواجهته على المستوى الوطني من خلال تنزيل مجموعة من البرامج والاستراتيجيات التي تهدف أساسا إلى وضع سياسات عموميّة في مجال التشغيل على المدى القصير والمتوسط والبعيد وتحديد الآليات الضرورية لتحسين تشغيلية الباحثين عن الشغل من بينها مراجعة البرامج النشيطة للتشغيل وتقييمها وتبسيط إجراءاتها حتى تستجيب لحاجيات المؤسسات الاقتصادية لليد العاملة المختصة ولتطلعات طالبي الشغل وبالتالي الملاءمة بين العرض والطلب.

وتتطلب مواجهة إشكالية التشغيل على المستوى المحلي الانكباب على مناقشة معيقات التنمية الاقتصادية بسلا، والعمل على توفير مناخ استثماري ملائم يسمح بإحداث مواطن الشغل لفائدة الشباب بمختلف مستوياته. وذلك من خلال إجراءات عملية تهدف إلى تخليق الحياة العامة وتبسيط الإجراءات الإدارية وتوفير الدعم لبنيات الاستثمار وتدعيم البنى التحتية،

بالإضافة إلى عقد شراكات مع الدولة والقطاع الخاص وكذا الفرقاء الاجتماعيين من أجل مطابقة تكوين والمؤهلات التقنية لشباب مدينة سلا مع متطلبات سوق الشغل على المستوى المحلي، ومع التوجهات الاستراتيجية للبنية الاستثمارية المحلية.

وتأسيسا على ما سبق، فقد كان المنتدى الاقتصادي، ومن خلال لقاءاته الفكرية وورشاته التقنية في مختلف المحاور المدرجة سلفا، مطالبا بإيجاد إجابات علمية وعملية لمجموعة من الإشكاليات والتي تم تلخيصها فيما يلي:

- كيف يمكن بناء اقتصاد محلي قوي ومتنوع قادر على تحقيق التنمية المحلية الشاملة؟
- هل يمكن للقطاعات الإنتاجية بسلا أن تكون قاطرة أساسية لتحقيق الإقلاع الاقتصادي المحلي؟
- ما هو دور التكامل بين الدولة وجماعة سلا والتقائية مخططاتهما في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية؟
- إلى أي حد يمكن للتنمية السياحية أن تسهم في التنمية الاقتصادية بجماعة سلا؟
- ما مدى مساهمة الاستثمارات والتمويلات الوطنية في التنمية الاقتصادية وفي الإدماج الاقتصادي للشباب السلاوي؟
- ما هي الفرص والإمكانات المتاحة لتطوير قطاع الخدمات لكي يصبح ركيزة أساسية في التنمية الاقتصادية؟
- هل يمكن اعتبار تطوير المردود التجاري بمدينة سلا محددا أساسيا في تطوير الموارد المالية للمدينة وفي الرفع من جودة الحياة لمواطنيها؟

المنتدى الاقتصادي:
محور التجارة

أرضية المنتدى الاقتصادي: محور التجارة

المنتدى الاقتصادي: محور التجارة

آليات التشاور دعامة أساسية لتطوير التجارة بسلا

إن الآليات التشاورية التي تم اعتمادها في إطار إعداد برنامج عمل سلا 2022-2028 تروم إلى إشراك التجار والمهنيين ومختلف الفاعلين في قطاع التجارة بسلا، من أجل بلورة رؤية جديدة لهذا القطاع ومن أجل المساهمة الفعالة في رسم ملامحه الأساسية لإعطائه نبضا جديدا عبر معالجة قضاياه ومختلف إشكالاته على المستوى المحلي، وتحديد مدخل لوضع استراتيجية فعالة وناجعة للنهوض به، نظرا للأهمية التي يكتسيها هذا القطاع موازاة مع باقي القطاعات الإنتاجية بمدينة سلا، من الناحية السوسيو-اقتصادية، الأمر الذي يقتضي العمل على تطويره وتأهيله من أجل تجاوز مختلف المعيقات، وأيضا من أجل إعطاء الدفعة المرجوة والدعم اللازم لمهنيي هذا القطاع، لا سيما التجار الصغار والمتوسطون الذين يمثلون عصبا أساسيا في منظومته.

في هذا السياق، شكل هذا اللقاء التشاوري المتعلق بقطاع التجارة بمدينة سلا، مناسبة متميزة لطرح إشكالات القطاع على المستوى المحلي، وتبادل الأفكار، وتقاسم التجارب والخبرات، واقتراح البدائل والحلول التي من شأنها المساهمة في تطوير هذا القطاع، وتكريس مكانته، والرفع من مستوى فعاليته ونجاعته، بما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمدينة سلا.

لذا تم اختيار موضوع «آليات التشاور دعامة أساسية لتطوير التجارة بسلا» كشعار لهذا اللقاء لما يجسده هذا الموضوع من وعي بأهمية التشاور والتشارك في بلورة رؤية واعدة ومستجدة تمكن من تطوير التجارة بسلا وجعلها رافعة للتنمية المحلية.

هذا اللقاء التشاوري كان مناسبة سانحة للانكباب على مناقشة سبل تطوير المردود التجاري بجماعة سلا، من خلال تدارس التحديات التي تواجه المقاولات التجارية في

ممارسة أنشطتها واقتراح الأجوبة التي من شأنها حث هذه المقاولات على تطوير آليات اشتغالها وتنويع أنشطتها والرفع من قدرتها على الابتكار. الأمر الذي ينعكس إيجابا على المردودية المالية لهذه المقاولات وعلى جودة الحياة بالنسبة للمواطن من خلال توفير عرض متنوع من سلع وخدمات، كما سيساهم في الإشعاع التجاري لجماعة سلا ويشجع مقاولات أخرى على خلق أنشطة تجارية بالجماعة.

ويأتي هذا النوع من المقاولات ومدى مردوديتها الاقتصادية في صلب اهتمامات مدبري الشأن المحلي بمدينة سلا، لما تحظى به من أهمية بارزة داخل النسيج الاقتصادي الوطني والجهوي عموما والمحلي على وجه الخصوص، إذ تعتبر المكون الرئيسي لتحقيق الإشعاع التجاري لمدينة سلا ولتحريك عجلة تنافسيتها الاقتصادية التجارية.

من هذا المنطلق، كان النقاش في هذه اللقاءات التشاورية منصبا على طرح الإشكاليات التي تعيق تطور هذه المقاولات وعلى بلورة رؤية واعدة تمكنها من عصرنة وسائل اشتغالها وتنويع وسائطها التسويقية وتمكينها من الحصول على امتيازات بهدف ضمان استمرارية انشطتها والحفاظ على مناصب الشغل الأولية والرفع من نسبتها اعتمادا على تحري الجودة والبساطة ووضوح الرؤية الاستراتيجية للتسيير، مع عدم اغفال تشجيع هذه المقاولات بخلق علاقات مع الأبناك والمؤسسات الاجتماعية والموردين والزبناء.

تم من خلال هذا اللقاء، مناقشة الإشكالات التي تواجه تجارة القرب، على اعتبار أن قطاع التجارة يتميز بهيمنة هذا الصنف من التجارة التي تعتبر القناة الرئيسية لتوزيع السلع الاستهلاكية، وتمثل النصيب الأكبر من رقم معاملات القطاع على المستوى الوطني والجهوي وكذا المحلي، بالإضافة إلى مساهمتها الفعالة في خلق فرص التشغيل وتحقيق الإدماج الاجتماعي لشريحة مهمة من المجتمع المغربي عموما وسكان مدينة سلا على وجه الخصوص.

كما أن تجارة القرب تلعب دورا مهما ليس على المستوى الاقتصادي فقط، بل على المستوى الاجتماعي، بحكم العلاقة التي تربط تجار القرب بالمواطن البسيط وما يتخللها من خدمات وتسهيلات يطغى عليها الطابع الاجتماعي والتضامني على التجاري والاقتصادي.

هذا النوع من التجارة، ونظرا لأهميته السوسيو اقتصادية يتطلب اهتماما خاصا

وتدخلا فعالا يمكنه من تحقيق التنمية والازدهار، الأمر الذي سيكون له الوقع الإيجابي على الوضع الاقتصادي والتنموي. غير أن هذه التنمية تبقى رهينة بمدى تحسين نموذجها الاقتصادي من خلال اعتماد تقنيات بيع جديدة، وتطوير عروض أكثر جاذبية، والتحكم في تكلفة النشاط التجاري.

وبخصوص الإشعاع التجاري لمدينة سلا، فيمكن التأكيد على أن هذه المدينة تتميز بموقعها الجغرافي الذي يمكن مقاولاتها التجارية والصناعية من تنويع مورديها وزبنائها، كما تزخر بكل المقومات والمؤهلات الاقتصادية والبشرية، والبنيات التحتية والخدماتية التي تمكنها من المساهمة الجادة والقوية في تطوير هذا الاشعاع وجعله نبراسا لمسيرة التطور الاقتصادي بها، من خلال تقوية جاذبيتها الاستثمارية.

وفي هذا الصدد، وحيث أن قطاع التجارة بمدينة سلا حيوي لارتباطه الوثيق بالمواطن السلاوي سواء منتسبا إليه كفاعل أو مستفيدا منه كمستهلك، ونظرا للتحولات الهيكلية التي تشهدها المدينة، ولما يمرّ منه القطاع ذاته من تحديات، داخل المدينة أو خارجها، فإن توفير المناخ المناسب لتطوير هذا القطاع، لا يقتضي فقط تدليل الصعوبات وتجاوز الإكراهات اليومية التي تواجهه، بل يقتضي التفكير في بلورة رؤية استراتيجية عميقة ومهيكلة على المستوى المحلي، تجعل منه دعامة أساسية للإشعاع الاقتصادي على المستوى الجهوي والوطني وقاطرة قوية للتنمية المحلية.

تأسيسا على ما سبق، فإن اللقاء التشاوري شكل أرضا خصبة للمناقشة وتبادل الأفكار والخبرات والتجارب المرتبطة بقطاع التجارة، كان مناسبة مميزة لتقديم مجموعة من الإجابات والبدائل القابلة للتنفيذ لمجموعة من الإشكالات التي تم تلخيص جزء منها فيما يلي:

- سبل تطوير المردودية التجارية بجماعة سلا؛
- التحديات التي تواجه المقاولات التجارية بسلا في تطوير أنشطتها والرفع من مردوديتها الاقتصادية؛
- الإمكانات المتاحة لخلق الإشعاع التجاري لمدينة سلا؛
- دور تجارة القرب في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية.

نتائج لقاء التشخيص التشاوري: محور التجارة

المنتدى الاقتصادي: محور التجارة
برنامج اللقاء

الكلمة الافتتاحية للقاء التشاوري:

السيدة رشيدة بوزيت المرنيسي

مسير الجلسة:

السيد رضوان المطيع

مقررا اللقاء:

السيدة عائشة البقالي / السيد رضوان اسليم

لائحة المتدخلين

حسن الساخي : رئيس غرفة الصناعة و التجارة لجهة الرباط سلا القنيطرة

محمد الصابر : المندوب الجهوي لوزارة الصناعة و التجارة للجهة

نبيل النوري : رئيس النقابة الوطنية للتجار و المهنيين

محمد جريفي : عضو المكتب التنفيذي للنقابة الوطنية للتجار و المهنيين

الزعيم : رئيس مصلحة التجارة بالمندوبية الجهوية لوزارة الصناعة و التجارة

رضوان اسليم :عن ائتلاف الرباط سلا القنيطرة

علي بن علي : نائب رئيس غرفة الصناعة و التجارة

لائحة المعقبين

مصطفى لوريعان : رئيس جمعية تجار سوق الجملة

يوسف فحصي : كاتب إقليمي للإتحاد العام للمقولات و المهن

رشيد أولاد رقية : الكاتب الإقليمي للنقابة الوطنية للتجار بسلا

المنتدى الاقتصادي: محور التجارة

مخرجات اللقاء

مسير اللقاء:

بسم الله الرحمن الرحيم.

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

قبل البداية في عرض الكلمة الافتتاحية حري بنا أن نحدد الإطار العام لهذا البرنامج، فبالرجوع إلى دستور 2011 القانون التنظيمي 11314 المتعلق بالجماعات، نرى بأن الدولة بقيادة جلالة الملك تريد من الجماعات أن تكون فاعلا تنمويا واجتماعيا وحتى سياسيا، تقوم بدور الوساطة والتفاوض والتنسيق بين الفاعلين الاجتماعيين والمهنيين والاقتصاديين والسياسيين والرسميين وغير الرسميين، كما يراد بالجماعات أن تكون إطارا مناسبا للاتقائية البرامج الأفقية للدولة والسياسات القطاعية للوزارات وذلك بغية تحقيق ا لنجاح والفعالية والمردودية بأقل تكلفة، وذلك جوهر الحكامة الترابية، والغاية من اللامركزية الترابية. ولهذا الاعتبار وحرصا منا على إنجاح هذا المنتدى فإنه من الواجب أن تتضمن الوثيقة التي سترفع إلى الجماعة جميع المشاريع ذات الأولوية التي تحقق رؤية الجماعة بمنتخبيها وموظفيها ومجتمعها المدني ومواطناتها ومواطنيها، لما ينبغي أن تكون عليه في المستقبل آخذين بعين الاعتبار الاختصاصات الذاتية المنصوص عليها في القانون التنظيمي للجماعات لاسيما الفصل 99 منه.

ويعتبر برنامج العمل آلية أساسية في التدبير العمومي الترابي اللامركزي، تمارس الجماعة من خلاله اختصاصاتها خصوصا الذاتية منها، فهو بمثابة مرجعيتها الأساسية لبرمجة المشاريع والأنشطة ذات الأولوية المقررة أو المزمع إنجازها، استجابة لحاجيات المجتمع المحلي من خدمات القرب، ولمواجهة المشاكل العمومية المطروحة على مستوى تراب الجماعة، وهو كذلك وثيقة تشاورية بين الفاعلين في السياسات العمومية الترابية، حيث تخضع بلورته لمبدأ التشاور الذي يثمر التوافق والوفاق الاجتماعيين حول الأولويات التنموية للجماعة، كما يعتبر التشاور أحد مرتكزات الديمقراطية التشاركية للتنظيم الترابي اللامركزي للدولة، كما نص على ذلك دستور 2011 الفصل 136، واستنادا لذلك ألزمت القوانين رؤساء الجماعة

الترابية باحترام آليات الديمقراطية التشاركية في إعداد برنامج العمل، المادة 169 172 من القانون التنظيمي للجماعات.

ولهذا، وحرصا منا على نجاح هذا المنتدى، ندعو جميع المتدخلين والحاضرين التقيد بمبدأ التشاور العمومي في إطار جماعة سلا، آخذين بعين الاعتبار الإطارات المرجعية السابقة وبعيدين كل البعد عن كل ما هو سياسي أو إيديولوجي أو عقائدي أو شخصي. وشكرا لكم.

والآن كلمة الافتتاح مع الأستاذة رشيدة بوزيد المرنيسي فلتتفضل مشكورة

الأستاذة رشيدة بوزيت المرنيسي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد المندوب الجهوي لوزارة الصناعة والتجارة، السيد رئيس النقابة الوطنية للتجار والمهنيين، السيد ممثل غرفة الصناعة والتجارة والخدمات، السيد العضو التنفيذي للنقابة الوطنية للتجارة والمهنيين، السيد عضو ائتلاف الرباط وسلا والقنيطرة، السادة المنتخبون وممثلو المؤسسات العمومية، الحضور الكريم:

تعد المشاركة في الآليات التشاورية مؤشرا فعالا لتقييم التقدم الحاصل في المنهجية الديموقراطية وقياس آثار الإصلاحات السياسية والتشريعية والاقتصادية والاجتماعية على أرض الواقع، وبشكل عام فقد ظلت مشاركة المجتمع المدني حبيسة بعض الأعمال التضامنية وهي مؤشرات دالة تعكس آنذاك ضعف الثقة في المجتمع المدني وتعمق الشرخ بين الفاعل الأساسي في التدبير العمومي والمواطن والفاعل الاقتصادي والاجتماعي أريد أن أدفع بمسلمة أفترض أنها لا تحتاج لمجهود لإثبات صحتها ومضمونها أن الديمقراطية منذ أن اهتدت البشرية إليها تسعى دائما حسب موازين القوى في المجتمع إلى تجديد آلياتها وتطوير أدوات اشتغالها، وذلك حتى تتمكن من مواكبة تحولات المجتمع وديناميته وتقديم الأجوبة الناجعة عما ينشأ عنها من متطلبات وتحديات. والتي قد تكون نتيجة عدم مسايرة الآليات التقليدية للديمقراطية التمثيلية للتحولات والتطورات المجتمعية. هذا النهج الذي يمكن أن نقر له على جدور ممتدة في التاريخ اهتدت إليه المجتمعات على الخصوص منذ القرن التاسع عشر في أمريكا الشمالية والدول الإسكندنافية بهدف تعزيز وتقوية الديمقراطية عن طريق وسائط مرنة وهي وسائط عادة ما اتخذت وتتخذ صيغا تشاركية في عملها.

أيها الحضور الكريم: وأمام هذا الوضع المحدود للمجتمع المدني بزغ فجر جديد من الإصلاحات التشريعية والتنظيمية توجت بإعلان دستور 2011 الذي وضع إطارا عاما للتشارك وترك أمر تنظيمه وتفعيله للسلطات العمومية، وهكذا نجد المشروع الدستوري أقر العديد من المقتضيات والأحكام والمبادئ الجديدة المتصلة بالديمقراطية التشاركية وآليات الحوار والتشاور بين مختلف السلطات العمومية المنتخبة والمواطنات والمواطنين وجمعيات المجتمع المدني كما عمل الدستور على تكريس كتلة من الأحكام الناظمة للمشاركة المواطنة المرتبطة مع بعضها البعض وجعلها من المرتكزات الأساسية لبناء الدولة القانونية يسودها الحق والقانون ولتوطيد وتقوية مؤسسات الدولة الحديثة بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية.

أيها الحضور الكريم: ها نحن نجتمع اليوم في إطار تشاركي وتشاوري كي نساهم في وضع برنامج عمل مدينة سلا، وفقا لما تمليه الضوابط المعيارية الناظمة للعمل التشاركي، لاسيما المادة 79 من القانون التنظيمي14-113 المتعلق بالجماعات والذي بموجبه أتاح لنا الفرصة لنعبر عن مشاكل القطاعات التي نمثلها في إطار التعاون، ولعلنا نجد إيمانا راسخا بهذه المسؤولية في تدبير هذا المنتدى وهو المكانة التاريخية، والتي عبرت عبر التاريخ مراحل متطورة وحافلة بالإنجازات والإخفاقات. فمنذ إعلان النواة الأولى لمدينة سلا، والتي ترجع إلى القرن 11 الميلادي أي خلال العهد الموحدي، إلى يومنا هذا شهد

الحقل الاقتصادي تنوعا وتجادبا في التموقع داخل الخريطة الاقتصادية للمملكة. فلا أحد ينكر ما تزخر به المدينة من طاقات بشرية واعدة أسست عبر جيل من الزمن إبداعات فنية في مجالات مختلفة كالصناعات التقليدية، وأخص بالذكر صناعة الخزف وساهمت كذلك في الرفع من مردودية الخزينة المحلية عبر استثمارات مهمة في مجال المقاولة والصناعة التقليدية.

أيها الحضور الكريم: بالعودة إلى موضوع هذا المنتدى يظهر أنه من المهم أن نقر وبطبيعة الحال بالطابع المعقد والمتشابك والشائك لموضوع المنتدى، خصوصا في هذه الظرفية الصعبة التي نعيشها وهذه الأوضاع الاقتصادية الصعبة، ولذلك أعبر عن الأمل في أن يكون هذا المنتدى بما سيفضي إليه من خلاصات وتوصيات، مقدمة لحوار عمومي محلي تعددي وأنا متأكدة بأنكم معي على صحة هذه الفرضية، أن هناك حاجة موضوعية ملحة، إن لم أقل مستعجلة، هي الحاجة لبناء نظام محلي موحد ومتكامل وناجع ومتعدد الأطراف بشأن الاقتصاد المحلي في بعده المؤسساتي والسياسي والاجتماعي والمدني والاقتصادي والثقافي وحتى الهوياتي.

أيها الحضور الكريم: أود قبل أن أختم كلمتي التقدم للسيد نور الدين اشماعو، رئيس جمعية أبي رقراق الحاضنة لهذا المنتدى، بجميل الشكر والعرفان على هذه الاستضافة والتي إن دلت على شيء فإنما تدل على العمق التاريخي المتجدر لهذه المؤسسة عبر السنون وكذا لجميع الأطياف المجتمعية والتي لبّت نداء المجتمع لهذا الجمع المبارك، آملين من الله العلي القدير أن نكون قد ساهمنا ولو بقدر بسيط في تقييد دور المجتمع المدني عبر الآليات التشاورية، وخير ما أختم به كلامي هو قول الله عز وجل ((وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون. وستردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون)) صدق الله العظيم.

مسير اللقاء:

نشكر الأستاذة الكريمة على هذه المداخلة والتي عبرت من خلالها عن دور المجتمع المدني كفاعل داخل المؤسسات وداخل الجماعات، ودوره في التنمية، وفي الرقي بالمدينة.

والآن الكلمة للأستاذ الفاضل حسن الساخي رئيس غرفة التجارة والصناعة بجهة الرباط سلا القنيطرة

السيد حسن الساخي رئيس غرفة التجارة والصناعة بالجهة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيدة ممثلة هيأة المساواة وتكافؤ الفرص، السيد المندوب الجهوي لوزارة الصناعة والتجارة، السيد رئيس النقابة الوطنية للتجار والمهنيين، والسيد العضو التنفيذي لنفس النقابة، والسيد العضو التنفيذي للهيأة، حضرات السيدات والسادة كل واحد باسمه وصفته: إنه لشرف كبير أن أحضر معكم اليوم أصالة عن نفسي ونيابة عن السيد رئيس غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة الرباط سلا –القنيطرة في هذا الحدث الاقتصادي الهام الخاص بجماعة سلا، والمنظم من قبل هيأة المساواة وتكافؤ الفرص وبالإشراك مع مؤسسات عمومية ومنظمات مهنية ونقابية وجمعيات المجتمع المدني. وفي هذا الصدد أريد أن أؤكد لكم أن هذه الفرصة ستشكل إطارا مناسبا لتبادل الآراء والأفكار والخبرات والتجارب بين مختلف المتدخلين في القطاع التجاري، بين التاجر نفسه والإدارات المعنية بالقطاع وكذا المنتخبين وجمعيات المجتمع المدني ذات الميول التجاري، وتتجسد أهميته في إفراز توصيات من شأن تطبيقها خدمة مصالح القطاع التجاري بجماعة سلا. كما أن هذا المنتدى يجسد الاهتمام الذي يوليه الجميع لهذا القطاع الحيوي وخاصة لفائدة التجار الصغار والمتوسطين، من أجل تمكينهم من المشاركة بفعالية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمحلية والجهوية.

موضوع لقاءنا اليوم يتعلق بالقطاع الاقتصادي بشكل عام وبشكل خاص بشقه المرتبط بالمجال التجاري في منطقة تاريخية عريقة تعرف تطورا ملحوظا في مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والديموغرافية ألا وهي مدينة سلا.

فموضوع تطوير القطاع التجاري والرفع من مردوديته لطالما استأثر باهتمام غرفتنا نظرا لكونه يدخل ضمن اختصاصاتنا التي خوَّلَنا إياها المشرع، حيث تجندت له بكل الوسائل المتاحة لديها من أجل العمل على تأهيله وتطويره، من خلال انكبابها المسترسل على العمل سويا مع الدوائر الرسمية من أجل إيجاد الحلول المناسبة لتجاوز العقبات الكثيرة التي تقف حجرة عثرة أمام تنميته وتحديث أساليبه التدبيرية، ولمواجهة التحديات التي تواجهه بفعل التحولات المتسارعة التي يعرفها الاقتصادان الوطني والدولي على حد السواء. ومن هذا المنطلق بادرت الغرفة، ولا تزال، إلى عقد مثل هذه اللقاءات وتنظيم الندوات لتحسيس التجار وإبلاغهم بكل مستجدات المحيط الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بالإطار القانوني

والتنظيمي، كما نظمت مناظرات جهوية وأيام دراسية وموائد مستديرة كلها تصب في اتجاه إيجاد صيغ عملية للارتقاء بالقطاع التجاري بالجهة عموما والرفع من مردوديته وأدائه، ومن جملة ما قامت به الغرفة أيضا لفائدة التجار بالجهة هو إحداثها لمركز متخصص في تدبير المحاسبة، مهمته مسك حسابات التجار الصغار والقيام بتصريحاتهم الضريبية والجماعية وكذا إحداثها لمعهد متخصص في التجارة والتدبير، من بين إحدى وظائفه تكوين التجار والمهنيين وتلقينهم دروسا علمية وعملية في « الطرق التدبيرية الحديثة. كما أن الغرفة ووعيا منها في تقريب الخدمات من منتسبيها عملت، في إطار اتفاقيات، على احتضان –بمقرها المركزي بالرباط وملحقتيها بالقنيطرة والخميسات– خدمات المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية والشهادة السلبية، وخدمات أخرى سيتم احتضانها لاحقا على سبيل المثال لا للحصر: مغرب المقاولات والجمعيات المغربية للمصدرين.

أيها الحضور الكريم: لا يخفى عليكم أن القطاعات التجارية تعاني مشاكل عدة ويعيق تطورها إكراهات عدة منها ما هو مرتبط بالجانب التشريعي والتنظيمي والقانوني، ومنها ما هو متصل بالتدبير الداخلي لهذه القطاعات، وهو ما يؤثر بشكل جلي على إنتاجياتها ومردوديتها، ويساهم في ضعف تنافسيتها على مستوى التحديات الكبيرة، بفعل التطورات والتحولات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي. كما لا يخفى عليكم الدور المهم الذي تلعبه هذه القطاعات في الاقتصاد المغربي بمساهمتها

بنسب كبيرة في الناتج الداخلي والإجمالي وفي خلق فرص شغل عديدة، ناهيك عن أهمية الدور الاقتصادي والاجتماعي الذي يلعبه التاجر باعتباره نقطة وصل بين المنتج والمستهلك. هذا بالإضافة إلى أن تنوع السلع من حيث أشكالها واختلاف أساليب البيع في القطاعات التجارية وتطور عادات الاستهلاك زاد من صعوبة الوظائف التي يجب أن يؤديها التاجر ومن جملتها ضرورة تطوير أساليب مهنته.

سأحاول من خلال هذه المداخلة المتواضعة– والتي تخص تطوير القطاع التجاري والرفع من أدائه، كما حددتها اللجنة المنظمة للمنتدى– أن أتطرق إلى المحاور الآتية:

أولا: المعيقات التي تحول دون تطوير القطاع التجاري

بشكل مختصر يمكن إجمال هذه المعيقات في المنافسة غير المشروعة والتي تمثلها القطاعات غير المهيكلة والمتمثلة في تفاقم ظاهرة الباعة المتجولين، واحتلال الملك العام، وتزايد عدد من المقتصديات والتي تمول غير منخرطيها، ومن الضغط والنقل الضريبي وإشكالية تأهيل العديد من القطاعات التجارية، وإشكالية الانتشار الكبير للمساحات الكبرى وسط الأحياء السكنية، مما يؤثر سلبا على تجارة القرب ويحدث أضرارا لدى التاجر، علاوة على انتشار معارض البيع المباشر وما تخلفه من آثار سلبية على التاجر والأضرار التي يتكبدها التجار من جراء منح رخص جديدة والمنافسة غير المشروعة، والمشاريع المحدثة في الدراسات والبرامج الاستراتيجية التنموية المحلية والجهوية، وغياب الدعم وتمويل القطاعات التجارية، علاوة على وجود قوانين تنظيمية خاصة بالقطاع التجاري تحتاج إلى تحيين وتعديل.

ثانيا: تطوير القطاع التجاري والرفع من أدائه

اعتبارا لما تم بسطه من معيقات وهي كثيرة لا يسمح المجال هنا بالتطرق إليها كلها فإننا نرى أن القطاع التجاري من أجل الرفع من أدائه بحاجة إلى الكثير من التدابير ومقترحات الحلول للإشكالات المعيقة لتطويره ونموه، وفي هذا السياق نقترح ما يلي:

على المستوى المؤسساتي اقتراح إحداث لجنة مشتركة بين العمالة والغرفة لتمكين هذه الأخيرة من أداء دورها الاستشاري وكذا التدخل لإيقاف الضرر الذي قد يلحق بالتجار من جراء القرارات التي تتخذها السلطات المحلية، كما أن إعداد أي تصور تنموي محلي كان أو جهوي يجب أن يتم بإشراك الفاعلين المنتخبين ومؤسسات ومنظمات مهنية

وخواص كما يجب منح الغرفة المهنية أدوارا تقريرية داخل المجالس المحلية والجهوية من أجل إعطاء الحق المهني للتاجر والتجار، كما أن الحاجة ملحة إلى تعزيز العلاقات بين الغرف المهنية.

وعلى المستوى القانوني والتشريعي نقترح ما يلي:

*الدعوة إلى إعداد قانون التعمير التجاري مع إشراك الغرف المهنية في الإعداد، مع بلورة تصاميم التهيئة للجماعات الترابية وإعادة النظر في القوانين المنظمة لكيفية إحداث المساحات الكبرى، مع الأخذ بعين الاعتبار مكان تواجدها وتحديد معروضاتها.

*ضرورة سن قوانين تنظيمية مؤطرة للقطاعات التجارية والمهنية مع اعتماد دفاتر تحملات لتنظيم مختلف الأنشطة التجارية عوض الرخص التجارية.

*ضرورة تنظيم وتقنين التجارة الإلكترونية اعتبارا لأن فئة عريضة من المواطنين أضحت الآن تقتني مقتنياتها من خلال التجارة الإلكترونية، ونقترح في هذا السياق أهمية إحداث منصة إلكترونية لتسهيل ولوج التجار إليها وتسيير مبيعاتهم عن بعد.

*إصدار قانون التوزيع بالجملة أو نصف الجملة أو التقسيط.

*إطلاق أوراش تنظيم وإصلاح وتأهيل عدد من المهن والقطاعات التجارية كقطاع الدواجن واللحوم والمقاهي والمطاعم وأسواق الجملة والخضر والفواكه، وذلك بعد القيام بإجراء تقييم وتشخيص للوضع الراهن لهذه القطاعات بتنسيق مع الجهات المعنية والمسؤولين عن هذه القطاعات.

*على مستوى دعم ومواكبة التجار والمهنيين وتقوية قدرتهم: العمل على تقوية قدرة التجار من خلال تمكينهم من جهة من الاستفادة من منظومة تكوينية مستمرة، ومن أدوات وآليات التجارة الإلكترونية من جهة أخرى، وذلك من خلال برمجة لقاءات تشاورية معهم لتشخيص وتحديد حاجياتهم في مجال التكوين ودعم التجار وتعزيز مواكبتهم بمختلف المستجدات القانونية والتنظيمية ذات الصلة بالقطاع التجاري.

*إيلاء مزيد من الاهتمام والرعاية خاصة في مجال تأهيل التجار، خاصة التجار المتوسطون والصغار منهم من خلال وضع برامج طموحة بهدف تمكينهم من الوسائل

الضرورية لمزاولة تجارتهم في أحسن الظروف؛ وأن تعمل الدوائر المعنية على إحداث مراكز التموين التي هي عبارة عن مؤسسات يعهد إليها بمهمة شراء بضائع بالجملة وتوزيعها على المنخرطين بواسطة وسائل نقلها الخاصة، وهي ستساعدهم على تحسين قدراتهم التنافسية والتخفيض من تكاليف النقل والتخزين... وتخويلهم إمكانية التفاوض مع الممولين بشأن الأثمان، ناهيك عن تحسين ظروف وتخزين السلع.

*على مستوى الدراسات والبرامج التنموية يجب ضرورة ملاءمة الاستراتيجيات والبرامج الحكومية مع حاجيات عصرنة القطاع التجاري وتبني برامج حقيقية لتطوير القطاع التجاري، كما كان الحال في السابق بالنسبة لبرنامجي «رواج» و»انفتاح» والقيام بدراسة تحديث التوجيهات الاستراتيجية للتنمية المحلية المستدامة بتنسيق مع الجهات المعنية.

وفي الختام أود أن أجدد شكري لكل الفعاليات الحاضرة في هذا الملتقى وهذا المنتدى الاقتصادي كما أدعو لأشغاله بكامل التوفيق والنجاح. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

مسير اللقاء:

نشكر السيد الرئيس على هذه الكلمة التي أفاض فيها وأعطى من خلالها أهم

الإشكالات التي تعيق المجال التجاري وحدد من خلالها الأولويات التي لابد أن نهتم بها ولابد أن تكون من الأسس المعيارية الأساسية التي يمكن أن تدخل في برنامج مدينة سلا.

والآن نعطي الكلمة للسيد محمد صابر المندوب الجهوي لوزارة التجارة والصناعة.

السيد احمد الصبار المندوب الجهوي لوزارة الصناعة و التجارة:

السيدة الرئيسة، السادة الرؤساء، السادة الحضور كل باسمه وصفته: هذا شرف عظيم أن أشارك معكم في هذا اللقاء التشاوري حول إعداد برنامج جماعة سلا، وإني فخور بهذا الحضور معكم وجد سعيد لكي أتقاسم معكم عددا من المعطيات تهم القطاع الذي تشرف عليه وزارة الصناعة والتجارة، وهو قطاع التجارة وتجارة القرب بالخصوص.

أود في البداية أن أشكر المنظمين على هذه الندوة وعلى استدعائهم للوزارة، وإن شاء الله سنتقاسم معكم عددا من المعطيات وعددا من الإشكاليات التي تهم هذا القطاع، وقد هيأنا مداخلة عبر العارض، نشاهدها جميعا ونحاول التدقيق في العناصر التي تحتويها، ومن أجل الاستماع للحضور إن شاء الله، حتى يكون النقاش غنيا ونحن نؤكد بأن الوزارة دائما حاضرة، تستمع للتجار والمتدخلين في القطاع، سواء كجمعيات مهنية أو الغرفة التجارية التي نشتغل معها بشكل مكثف، ونذكر بأنه كانت العديد من المناظرات الجهوية تخص قطاع التجارة والتي توِّجت بمنتدى وطني أقيم بمراكش سنة 2019 والذي تمخض عنه العديد من التوصيات التي نحن كوزارة بصدد تطبيق وتنزيل مقتضياتها.

السيد الزعيم رئيس مصلحة التجارة بالمندوبية الجهوية :

الموضوع الذي نحن بصدد الحديث عنه هو تجارة القرب، والمقصود بتجارة القرب هي تجارة التجار الصغار. فالذي يهمنا هنا هو ذلك التاجر الصغير الذي في الحانوت، فكلنا يعرف أحمد ومحمد وإبراهيم والمذكرة الخاصة بالدَّيْن، فهذه هي التجارة التي نقصد ونحاول تنظيمها ونحاول مساعدة المشتغلين فيها ليتمكنوا من تنمية رقم معاملاتهم فيها وتنمية وضعهم الاجتماعي. فمداخلتنا تتضمن المحاور الأتية:

واقع تجارة القرب بمدينة سلا: لأننا مطالبين ببرنامج لمدينة سلا في العرض التجاري:

دور تجارة القرب سواء من الناحية الاجتماعية أو الناحية الاقتصادية، وكذلك المجالات التي يمكننا التدخل فيها كمندوبية للتجارة وإشكالات تجارة القرب، فهذه هي المشاكل الحقيقية التي لمسناها من خلال العمل اليومي مع التجار. وفي الأخير نعطي مجموعة من الاقتراحات والنقاش مفتوح، وهنا أنوّه بهذه المقاربة التشاركية التي اعتُمدت في هذه الندوة من أجل بلورة رؤية يشارك فيها الجميع حتى تكون هي برنامج عمل الجماعة في المدة بين 2022 و2027.

إذا بالنسبة لمدينة سلا فالقطاع التجاري يشغل حوالي 12000 شخصا يتوزعون على 7000 نقطة بيع. الكثافة التجارية بالمدينة تصل إلى 75 نقطة بيع لكل 10000 نسمة وهو معدل عال بالمقارنة مع المعدل الوطني الذي هو 47 نقطة بيع.

بالنسبة لهذه 7000 نقطة بيع تتوزع إلى 4550 نقطة تهتم بكل اللوازم الشخصية والمنزلية والثقافية والترفيهية في حين 2380 نقطة بيع خاصة بالمواد الاستهلاكية والغذائية.

مدينة سلا تضم نوعين من التجارة: التقليدية كالقساريات والمحاور التجارية ثم العصرية أو المساحات الكبرى أو المتوسطة.

بالنسبة للتجارة التقليدية هناك أسواق وقيساريات منها سوق الخرازين يتخصص في الملابس التقليدية والأحذية التقليدية، بجواره قيسارية الحرارين المتخصصة في بيع الحلي والمجوهرات، ثم سوق الصالحين الذي انتهت الأشغال به في انتظار تدشينه ويحتوي على عدد لابأس به من المحلات، قيسارية القرية التي تتخصص في بيع الملابس التقليدية والحلي والمجوهرات، المركز التجاري المعرض بسلا الجديدة، ويضم جل المواد الغذائية والملابس والأحذية والتجهيزات المنزلية، الخضروات اللحوم الأسماك، سوق الجملة بمدينة سلا والذي سيتم إدماجه في إطار السوق الذي هو في طور الإنجاز، السوق النموذجي للملابس المستعملة بالقرية. هذا بالنسبة للقيساريات.

وبالنسبة للمحاور التجارية نجد عدة محاور بعدة تخصصات، فمثلا في سلا المدينة نجد بمنطقة باب الخميس جميع المواد الغذائية والملابس والاحذية والمجوهرات، ثم شارع 2 مارس كذلك في المدينة القديمة وتخصصه البيع بالجملة ونصف الجملة، ثم حي القرية نجد فيه رواجا كبيرا ويضم جميع المواد، ثم شارع للا أمينة نجد فيه قطاع غيار السيارات، ثم

سوق الثوب ويضم جميع أنواع الأثواب، ثم سوق السيراميك بحي كريمة نهاية خط التراموای.

بالنسبة للتجارات العصرية هناك المساحات الكبرى والمتوسطة، من أهمها «أتقداو» يضم مساحة كبيرة ويبيع بنصف الجملة، ثم «مرجان» ويدور في فلكه عدد من مستعملي العلامات التجارية، ثم «كارفور» بمساحة كبيرة كذلك. وبالنسبة للمساحات المتوسطة هناك «كارفور ما ركيت» بسلا الجديدة، و»إكسبريس» بمارينا.

بالنسبة للعلامات التجارية نجد العديد من العلامات التجارية: هناك علامة «مروة» وهي متوفرة في جميع أنحاء المدينة، ثم «إليكترو بلانيت» ونجدها بمرجان، ثم «بريكوما» بشارع القنيطرة، بالإضافة إلى علامات أخرى...

فكما لاحظتم هذا عرض متنوع بين عصري وتقليدي. وإذا انتبهنا إلى الخريطة يظهر لنا أنه يتمركز بشكل كبير في المناطق الحضرية المأهولة.

والكلمة للسيد المندوب لتتمة عرضه

حسب هذا العرض الذي قدمه السيد الزعيم– الذي هو بالمناسبة رئيس مصلحة التجارة بالمندوبية الجهوية– فهناك عرض تجاري متنوع يشكل 75 نقطة بيع لكل

10000 نسمة، يعني هناك عرض تجاري قوي على مستوى مدينة سلا.

نمر للنقطة الثانية وتخص سوق الجملة. فقد كان اتفاق بين العمالات الثلاث الرباط سلا وتمارة مفاده إقامة سوق جملة واحد بالحي الصناعي بالتقدم، ووزارتنا مساهمة فيه بحوالي 194 مليون درهم، والكلفة الإجمالية للمشروع 625 مليون درهم، وهو عبارة عن جيل جديد من الأسواق، لأن أسواق الجملة الحالية، لا من حيث الشكل ولا من حيث التنظيم، لم تعد صالحة وحتى طريقة التسيير بها هي طريقة قديمة ومتجاوزة لا تتماشى مع مغرب 2022، المغرب الذي نطمح إليه جميعا، هذا ما يخص العرض التجاري لمدينة سلا

نمر الآن لتجارة القرب وكما قلنا في السابق إبراهيم صاحب الحانوت... يلعب دورا اقتصاديا مهما جدا، فهذا النوع يمثل 85 في المائة من التجارة الإجمالية، وهو رقم جد مهم ويغطي 58 في المائة من رقم المعاملات الإجمالي ويشغل 36 في المائة من الذين يشتغلون في التجارة. بالنسبة للدور الاجتماعي فهؤلاء التجار الصغار يقومون بعملية التمويل المستمر، وقد لاحظنا ما قاموا به في فترة الجائحة، والدور الكبير في إيصال المؤونة للمواطنين، في وقت كان الحجر والمواطن يجده قرب بيته، فنحن كوزارة عايشنا معهم هذه الفترة ولاحظنا تضحياتهم.

الدور الثاني: الكل يعرف (كارني الكريدي) فهذا في حدّ ذاته يجب أن يدرس للعالم كله، لأننا إذا قمنا بتحليل الأمر نجد أن هذا الأمر هو أساس التعاملات البنكية، فقط الأبناك تأخذ الفوائد وهذا التاجر الصغير لا يأخذ الفوائد.

فنحن كوزارة تجارة القرب غالية عندنا لأننا نحس بالدور والعمل الذي يقومون به وبالتالي يستحقون كل تشجيع وكل تنويه. كما لا ننسى سهولة الولوج وتنوع المنتجات المعروضة عنده، بالإضافة إلى الاتصال الشخصي حيث يربط علاقات ودية مع الزبناء، فكما قلنا هو نموذج يمكن تدريسه للعالم، فحتى عندما ننادي بتطوير هذا المنتوج فيجب أن تبقى هذه الثقافة المغربية القحة داخلة في هذه المنظومة، لأنه كوَّن لنا فعلا منظومة نفتخر بها جميعا، ناهيك عن أوقات العمل حيث يبقى من السادسة صباحا إلى وقت متأخر من الليل.

فأنا أؤكد على هذه النقط حتى يظهر لنا الدور الحقيقي لتجارة القرب.

فنحن كوزارة لنا مجالات نتدخل فيها، منها حماية المستهلك ومراقبة الجودة. فكما

تعلمون عندما نفتح باب الواردات يمكن إدخال أي شيء ومن مسؤولياتنا حماية المواطن من خلال جودة المنتوجات، يعني المواطن المغربي يستحق منتجات ذات جودة عالية، وبالتالي هنا دور المندوبية.. وقبل أن تلج هذه المنتجات السوق لدينا أربع مؤسسات أو مكتب المراقبة خاص، ولكن نحن من يقوم بالرقابة لكي يمرروا البضاعة التي تكون في المستوى الرفيع.

تتبع الأسعار والتمويل: فكإدارة ملزمون بمراقبة الأسعار، وهذا بشكل يومي مع السيد الوالي أو السيد العامل بإرسال التقارير، وكذلك الإخوة بالغرفة التجارية، يصلهم التقرير مرة كل شهر بخصوص الظرفية التجارية بالتراب الوطني.

وكذلك على المستوى المحلي لدينا مراقبون يمدوننا بأسعار البضائع ومستوى التمويل، نزور تجار الجملة ونراقب كل مادة مادة ومدى توفرها في السوق، خصوصا مع قرب شهر رمضان، حيث يجب أن يكون التمويل كافيا، وحتى إذا كان هناك نقص ما في مادة معينة نتساءل عن الأسباب التي أدت إلى انتقاصها وكيف يمكن توفيرها، وهذا ما وقع خلال الجائحة. فكما لاحظتم لم ينقص أي منتوج من السوق، وهذا نتيجة عمل مضن دؤوب، حيث قمنا في الوزارة بتكوين غرفة للعمليات تشتغل 24 ساعة على 24 ساعة من أجل توفير جميع المواد التي فيها نقص، وهذا دورنا نقوم به في الوزارة.

فيما يخص مواكبة التجار فنحن مستعدون لأي مشكل، وحتى إذا لم نستطع حله نرسله إلى الجهة المختصة التي يمكنها حل هذا المشكل. والإشكالات التي لاحظناها هي المنافسة من طرف التجارة العصرية والتجارة الإلكترونية لتجار القرب، ونقولها بصراحة فالمواطن عندما يحس بشيء من الغلاء فهو يبحث عن الأرخص. فكما قال السيد رئيس الغرفة التجارية يجب التدقيق في أماكن إنشاء المتاجر العصرية الكبرى، فهذه من التوصيات التي وجب على الجماعة التفكير بها، فلا يمكن وضع تجارة كبيرة قرب حي يضم تجارا صغارا، فهذا من شأنه تدمير التجار الصغار. وكمثال على ذلك متاجر «بيم» فبالرغم من أنها تجارة متوسطة إلا أنها مدعومة من بلدها تركيا، فعندما يتم فتح متجر «بيم» في حي شعبي يتم تدمير التجار الصغار بسبب المنافسة غير المتكافئة.

بالنسبة للتغطية الصحية فلله الحمد هناك إرادة ملكية وتم التطرق إليها في المناظرة الوطنية أن من بين التوصيات الكبيرة هناك التغطية الصحية، والوزارة عملت بتنسيق مع وزارة التربية الوطنية والمتدخلين حتى وصلوا إلى تلك الصيغة بدعم مادي كبير حتى

يمكن للتاجر الصغير الاستفادة، لأنه من قبل لم يكن يتوفر على تقاعد ولا على تعويض عن المرض. فبهذه التغطية الصحية وبمنظورها الجديد ستتحسن وضعيته، في البداية تعويضا عن المرض ومن بعد يحصل على التقاعد.

الإشكال الثالث هو غياب خرائط تجارية ودفاتر تحملات، فعندما يرغب التاجر في بداية مشروع تجاري وعند سحب الرخصة فالجماعة لا ترشده لأنها ليس لديها خريطة كما ليس لها دفتر التحملات، فهذا مشكل كبير لأن هناك مشكل في القانون المنظم الذي هو بالمناسبة يحتاج إلى إصلاحات، فأي شخص يمكنه أن يكون تاجرا، ودفتر التحملات يجب أن يحدد ماهية التاجر، فمثلا الطبيب لا يمكن أن يكون طبيبا إلا بشروط، والمحامي كذلك... إلا التجارة، عمل مضن يجب أن يكون على مستوى كبير من التقنين من أجل تنظيم المهنة.

إشكال آخر هو وجود نقاط تجارية عديدة تحتاج إلى التأهيل. فهناك تجارب على المستوى الدولي، مثلا في إطار التهييء للمنتدى كنا قمنا بزيارة لمجموعة من الدول فوجدنا أن تركيا تتوفر على نموذج رائع، بحيث كل ما هو وطني تخصص له قيساريات خاصة من حيث بناؤها وشكلها، فهي سياحة وتجارة.

إشكال آخر هو غياب منصات لوجيستيكية، فبسبب عدم توفرها عانينا كثيرا أيام الحجر، حيث لم نجد مناطق لتخزين مواد التمويل، فاضطررنا إلى الاستعانة بمناطق التخزين الخاصة من أجل تخزين السلع. ولهذا على الجماعة أن تفكر في إنشاء مناطق خاصة بالتخزين تتوفر على المؤهلات الضرورية، وذلك لتسهيل عملية التخزين وتأمين المنطقة من ناحية التمويل.

الإشكال الأخير هو ضعف التمويل والتكوين: فرغم تيسير التمويل بحكم استجابة البنوك والتخفيض من الفوائد وتحسين الشروط حسب توجيهات صاحب الجلالة، إلا أنه يبقى العمل على تحسين التمويل ضروريا.

أما فيما يخص التكوين فكما تعلمون الأمور كيف تتطور في ظل التكنولوجيا الجديدة، ولا بد لتجار القرب من تكوين، والإخوة في الغرفة التجارية–مشكورين– يقومون بدور كبير في هذا الاتجاه.

وبالنسبة للاقتراحات فعندما أطرح مشكلا فهو في حد ذاته مشروع مقترح. وشكرا.

مسير اللقـاء:

نشكر السيد المندوب الجهوي للصناعة والتجارة الذي تحدث لنا في مداخلته القيمة عن واقع تجارة القرب بمدينة سلا، مرورا بالعرض التجاري لسلا، ودور تجارة القرب كذلك، ومجالات عمل مندوبية التجارة والصناعة، وإشكاليات تجارة القرب، إلى تقديم مقترحاته، كما قدم الأستاذ (مول الحانوت) على اعتباره نموذجا يقتدى به في تجارة القرب.

والآن نعطي الكلمة للسيد نبيل النوري رئيس النقابة الوطنية للتجار

السيد نبيل النوري رئيس النقابة الوطنية للتجار:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أولا نشكر السيد رئيس المجلس الجماعي لسلا على الدعوة. السيدة ممثلة هيأة المساواة وتكافؤ الفرص، السيد المندوب الجهوي لوزارة الصناعة والتجارة والخدمات، السيد رئيس قسم الجودة، أخي وصديقي عضو المكتب التنفيذي، تحية طيبة للحضور الكريم، وكذلك لكل التنظيمات المهنية.

أشكر مدينة سلا على هذا المنتدى، الذي أنا جد سعيد بحضوري فيه، كما نتمنى انطلاقا من مدينة سلا تعميم هذه اللقاءات على الصعيد الوطني لأن القطاع التجاري يعرف عدة مشاكل، وعلينا أن ننطلق من هذه المنتديات وهذه اللقاءات التشاورية سواء مع المنظمات المهنية أو كل المسؤولين على القطاع.

سأنطلق من مجموعة من النقط الأساسية:

النقطة الأولى: الحماية الاجتماعية، فاليوم لابد أن ننوه بهذا الورش الملكي الكبير أو هذه الثورة الخاصة بالحماية الاجتماعية التي تعرفها بلادنا، فهي جد مهمة لهذا القطاع الذي ظل يناضل من أجل هذا المكتسب، فبعد أن كان حلما أصبح اليوم حقيقة. ولكن لابد أن نرجع إلى الوراء وبالضبط إلى المنتدى الوطني للتجارة الذي كان يومي 25و26 أبريل 2019 بمدينة مراكش تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة، وهذا المنتدى كان يضم عدة ورشات، ومن بين هذه الورشات ورشة الحماية الاجتماعية فخرجنا بعدة توصيات من بينها الحماية الاجتماعية. وهنا لا بد من التذكير بنقطة أساسية: تلك الأرقام المعبر عنها كانت أرقاما خيالية، لا يمكن للتاجر الصغير أن يساهم بتلك التكلفة من أجل الحماية الاجتماعية، ولكن بفضل المجهودات التي قامت بها التنسيقية الوطنية الممثلة في النقابة الوطنية للتجار والمهنيين والاتحاد العام للمقاولات والمهن والفضاء المهني، فهذه التنسيقية لعبت دورا كبيرا من أجل التنزيل السليم لهذه الحماية الاجتماعية. فاليوم يمكن للتاجر البسيط أن يؤدي مائة درهم هو وزوجته وأبناؤه، فهذا مكتسب حقيقي لابد أن نقف عليه ونقول بأن بلادنا تشهد ثورة حقيقية للحماية الاجتماعية.

النقطة الثانية: من بعد 25/26 أبريل 2019 تأتي محطة 2 و3 ماي بالصخيرات أي العدالة الضريبية. والعدالة الضريبية لم تتغير منذ أربعين سنة، وهنا نعطي بعض الإشارات –ويحضر معنا بعض المنظمات وبعض التجار– فقد كان التضريب على رقم المعاملة وليس على هامش الربح، اليوم التاجر الصغير يعرف أن التضريب على هامش الربح وليس على رقم المعاملة، فهذا مكتسب آخر لابد لنا أن ننوه به، وبالعمل الذي قامت به المنظمات المهنية والمديرية العامة للضرائب، وهذا هو المغزى من الحوار، فالحوار أساسي ولابد أن يعطي نتائج وبخاصة إذا كان مع ذوي الاختصاص. يمكن لمؤسسة ما أن تشتغل على ملف ما ولكن لا تشرك معها المنظمات المهنية التي تمارس المهنة فلا يمكن للمنتوج أن يخرج في حلته الحقيقية.

أرجع إلى نقطة أثارها السيد المندوب الجهوي للصناعة والتجارة، وهي المنافسة غير الشريفة لبعض الأسواق الكبرى التي دخلت اليوم إلى أزقة ودروب مجموعة من المدن، فلا بد لنا من وقفة حول المشكل الذي يعيشه تاجر القرب– الذي لا يمكن إنكار دوره التاريخي في بلادنا – إذ نعطي الفرصة للمساحات الكبرى بالدخول إلى الدروب والأزقة، وهذا غير صحي وغير منتج لهذه الشريحة من المجتمع.

كما أذكر بنقطة أساسية أخرى اليوم بما أن السيد المندوب الجهوي معنا وهي أننا لا نتوفر على قانون للتاجر، وهذا خطأ كبير، فمنذ سنين ونحن لا نتوفر على هذا القانون، ولابد من بطاقة التاجر، وأمامي السيد المندوب أتحدى أن تكون لنا إحصائيات حول عدد تجار القرب، فمن دون قانون التاجر لا يمكننا الرفع من مستوى تاجر القرب.

لا ننكر أن لدينا مكتسبات خلال الأربع سنوات الماضية، منها المساهمة المهنية الموحدة، ولكن رغم ذلك مازالت مجموعة من الإكراهات التي يعرفها التاجر الصغير، ويجب أن نقوم بصلح ضريبي مع الجماعات المحلية بعد أن قمنا بصلح ضريبي مع مديرية الضرائب، فيجب علينا أن نحمي التاجر الصغير من جميع المشاكل التي يتعرض إليها.

كذلك عصرنة القطاع التجاري، لأن من بين التوصيات التي خرج بها المنتدى الوطني للتجارة تنص على عصرنة المجلات التجارية، الأخ نائب رئيس الغرفة تحدث عن برنامج «رواج» سنة 2020 مع الأسف توقف ولم يكن هناك تقييم لهذا البرنامج، لم يتحقق منه ما كنا نطمح إليه ولكن كان لابد من التقييم، كان علينا أن نبسط للتاجر القرب كيفية العصرنة، وبرنامج عصرنة تجارة القرب لا يتجلى فقط في العصرنة، بل نريد تكوين التجار ورقمنة التجارة، فالتجارة تطورت عالميا فلما لا يتطور التاجر الصغير؟ والرقمنة تعتبر من الوسائل الأساسية لتطوير التجارة في بلادنا.

كذلك التعمير التجاري الذي يعاني من مشاكل كبيرة، فمن بين المسائل التي يجب على الحكومة أن تشتغل عليها هي التعمير التجاري.

بصراحة أنا أريد أن أستمع للحضور لنجيب عن تساؤلاتهم لأن معنا تجار ومنظمات، ولكي نخرج من هذا اللقاء ببعض التوصيات، فالمرجو أن نستمع للإخوة ونجيبهم بكل صدق وصراحة.

نقطة أريد أن أوردها في حضور التجار وهي مسألة معامل التجارة، فهذا المعامل لم يتغير منذ أربعين سنة، في قانون 2022 تم تجميع القطاعات وأعطي لهم معامل عدده منخفض، فمثلا التغذية العامة كانت 8 أو 10 في المائة أصبحت 6 في المائة، ومثلا المحلبات و»السناكات» تحت مسمى أكلة خفيفة من 25 عادت 10 في المائة، فهذه مكتسبات حقيقية وهناك تجاوب وهناك حوار أساسي، لكن مازالت هناك أمور سنشتغل عليها كمنظمات مهنية ولدينا ملف مطلبي كبير.

نتمنى لهذا اللقاء أن ينجح على أساس لقاءات تشاورية أخرى، فهذه البادرة التي اتخذتها مدينة سلا هي بادرة طيبة نشكرهم عليها، ونتمنى تعميم هذه اللقاءات على الصعيد الوطني.

مجموعة من التوضيحات هي تقنية أتركها للأخ محمد اجرايفي، شريكنا في اللقاءات التشاورية مع الإدارات المسؤولة على جميع اللقاءات، سواء في التغطية الصحية أو الملف الضريبي أو عصرنة التجارة.

وأنتظر من الإخوة الحضور تساؤلاتهم وسنجيب بصدق وأمانة، وشكرا

مسير اللقاء:

الشكر موصول للسيد رئيس النقابة الوطني للتجار السيد نبيل النوري والذي أفرد في تدخله الإكراهات التي تواجه تجارة القرب من صلح ضريبي متعلق بالجماعات إلى عصرنة القطاع التجاري وعدم تقييم برنامج رواج مرورا إلى التكوين والرقمنة، باعتباره رافدا أساسيا في الرفع بقطاع تجارة القرب، إلى إشكاليات التعمير التجاري وكذلك إلى ما وصلت إليه الأمور فيما يخص المعامل التجاري، وختم تدخله بالشكر لجماعة سلا، وبدورنا نشكره على هذه المداخلة القيمة.

وآخر مداخلة هي مداخلة الأستاذ محمد الريفي عضو المكتب التنفيذي للنقابة الوطنية للتجار والمهنيين

السيد محمد اجريفي عضو المكتب التنفيذي للنقابة الوطنية للتجار والمهنيين:

شكرا الاخ رضوان، شكرا للإخوة المسيرين والمؤطرين لهذا اللقاء، والشكر موصول كذلك للتنظيمات المهنية الحاضرة معنا اليوم، شكرا كذلك للفعاليات المهتمة بالقطاع: لكي لا أطيل ولكي نبقى مرتبطين بهذا اللقاء التشاوري يمكنني أن أقول لكم بصدق أننا أمام لحظة فارقة فيما يخص قطاع تجارة القرب، ذلك لأنه يفتح لأول مرة لقاء تشاوري لمناقشة جميع الملفات المرتبطة بالقطاع، وعندما أقول: لقاء تشاوري أقصد به مجالس منتخبة ومجالس محلية، جمعيات، فعاليات، تنظيمات مهنية، لكي نفكر بصوت مرتفع وصوت مسموع، فكيف يمكن لهذا القطاع أو هذا الموروث الثقافي أن نضمن له النهضة والعصرنة كما نضمن له المواكبة؟ فهذه فرصة تشاورية لكي نهيئ الآليات ونهيئ الحلول التي تهم القطاع. الكل يعرف أن الخطوة الأولى تمت، ولولاها لم نكن قط سنصل إلى نتائج، والخطوة الأولى المقصود بها الإصلاح الضريبي والتغطية الصحية. الملف كبير ولكن ما أؤكد عليه هو أن ملف التغطية الصحية وملف الإصلاح الضريبي أعطانا خريطة ومدخلا أساسيا لمعرفة واقع المغرب، فلولا هذه العملية لم يكن يتسنى لنا أن نعرف عدد المنتسبين للقطاع، وعندما أذكر القطاع أقصد به القطاع التجاري، قطاع الخدمات، الصناعة التقليدية، الصناعة التحويلية، الصناعة العصرية، المقاول الذاتي.... الآن أصبحت لدينا خريطة: عرفنا عدد المسجلين في التغطية الصحية في جميع الميادين، وبالتالي يسهل علينا وضع البرامج ومواكبة التطلعات للمعنيين بهذا الملف.

أغلبية التجار كان الهاجس الضريبي يسبب لهم عائقا يمنع من أي تطور، فالتاجر أو المهني أو المقاول الذاتي إذا أراد أن يستثمر يخشى من الإشكال الضريبي، فهذا الهاجس تم تجاوزه لأن الضريبة أصبحت مبنية على هامش الربح ولم تعد مبنية على الرواج ولا

على السلطة التقديرية لإدارة الضرائب بقدر ما أصبحت مبنية على الربح.

التغطية الصحية والإصلاح الضريبي أعطيانا المدخل إلى ملفات أخرى وعلى رأسها الإصلاح الجبائي المحلي وملف العصرنة، والآن هناك ملف نحن نواكبه كتنظيمات مهنية وكتنسيقية أمام الجهات المختصة – وزارة التجارة – من أجل عصرنة القطاع والذي نقصد به تأهيل التجار ودعمهم ومساعدتهم وتكوينهم، ثم العصرنة التي تتعلق بالجانب القانوني: أولا إخراج قانون التجارة الذي لحدّ الساعة غير موجود. ثانيا حماية القطاع من المنافسة غير الشريفة– وخرجات السيد الوزير كلكم تابعتموها – الخروقات التجارية، المنصة الرقمية، دفتر التحملات، التعمير التجاري، أكتفي بهذه العناصر لأن فيها تفاصيل كثيرة وسأحاول إعطاء العناوين الكبرى لمعرفة مسار القطاع، إلى أين يتجه؟

الآن عندما أصبحنا نتوفر على خريطة أصبحنا نعرف عدد تجار المواد الغذائية، عدد المقاولين الذاتيين، الجزارين، الخضارين... بمعنى أي شخص يريد إقامة مشروع، أو شكل الخريطة إذا أرادت الوزارة تنزيل مشروع. أصبحنا نعرف عدد العنصر النسوي وعدد العنصر الذكوري ثم المستوى الدراسي. ولولا هذه العملية لما استطعنا إدراك العصرنة. فالكل عاش تجربة «رواج»، لا نقول إنها فاشلة ولكن كانت تحتاج إلى المتابعة والتقييم الذي كان منعدما.

الآن نحن أمام مشروعين: الأول محلي لأننا إذا أردنا نهضة مدينة سلا يجب أن نكون عارفين بخريطة مدينة سلا، وبهذه المناسبة عندي طلب ورجاء لجمعيات المجتمع المدني والتنظيمات المحلية أن يستمروا في متابعة ملف التغطية الصحية لكي ينخرط الجميع، لأنه إذا لم ينخرط الجميع يكون الملف ناقصا. على الأقل نضمن انخراط الجميع، وحتى غير المسجلين فالدولة أعطتهم فرصة للتسجيل ولو كان يمارس التجارة لعشر أو عشرين سنة، فعندما ينخرط لا يؤدي شيئا وهذه فرصة لن تكرر، لأنها إذا انتهت هذه السنة لا ندري ماذا سيكون. فلهذا رجاء نتعاون جميعا ونكثف جهودنا على الأقل نضمن هذه التغطية الصحية للجميع. والذين يمارسون التجارة ولا يتوفرون على الرقم الضريبي فهناك جانب المقاول الذاتي مفتوح وميسر ليستفيد الجميع.

لابد أن ننمي مدينة سلا ونعطيها قيمة مضافة، كل من جانبه فلنقدم خدمة وعملا عصريا، وأنا على يقين بتحقيق ذلك إذا كثفنا جهودنا لأن هذه بادرة لأول مرة تحصل، بكل صدق لقد اشتغلنا على ملفات وطنية وراكمنا كثيرا من الخبرات والتجارب ولكن مع الأسف في تنزيلها كنا نجد الإشكال والعائق. حاليا اشتغلنا على المستوى الوطني وبدأ الآن التنزيل على المستوى المحلي. فجميع المتدخلين والفاعلين معنيون بهذا النقاش لكي تأخذ هذه المدينة ما تستحقه، مدينة موغلة في القدم، مدينة تتوفر على عنصر بشري لا يتوفر إلا في مدينة الدار البيضاء، وأنتم تعلمون أن العنصر البشري هو الأصل في كل نهضة. فرجاء نتكاثف يدا في يد لكي نسير بهذه المدينة، وشكرا.

المسير اللقاء:

نشكر الأستاذ محمد اجرايفي عضو المكتب التنفيذي للنقابة الوطنية للتجارة والمهن الذي اعتبر مداخل الإصلاح من منظور إصلاح منظومة التغطية الصحية إلى الإصلاح الضريبي هما مدخلان أساسيان للإصلاح في مدينة سلا، وكذلك حدّد أهم محاور الإصلاح في التشريع والتنظيم لمدونة التاجر وكذلك حماية التاجر من المنافسة غير المشروعة.

نشكر الأستاذ على هذه المداخلة، وآخر مداخلة للأخ رضوان بوسليم عن ائتلاف الرباط وسلا والقنيطرة مبادرة

السيد رضوان سليم عن إتلاف الرباط سلا القنيطرة مبادرة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

في مداخلتي كان لدي ثلاثة محاور كنت أود التطرق إليها ولكن لضيق الوقت –ولكي نفتح المناقشة للإخوة في القاعة– فنحن جئنا لنستمع لكم كما قال الإخوة ونستمع لتفاعلاتكم، فهذا يوم مبارك ونحن سعداء بهذا الجمع وبهذا التفاعل لجميع القطاعات والفاعلين بمدينة سلا، وأنا بدوري أشكر جماعة سلا والقائمين على هذا المنتدى على هذا التفاعل الذي أتمنى أن يكون بداية خير.

سألخص مداخلتي وأبتدئ من حيث انتهى الأخ، فنحن كلنا هنا لغاية واحدة، أن نرى هذه المدينة مزدهرة ونرى سكان سلا في ازدهار، ولا يمكن أن يتحقق هذا الهدف إلا بتكافل جهود الكل، فكلنا معنيون: مجتمع مدني، قطاع حكومي، نقابات... جميعا في سلا همنا الوحيد يجب أن نتعاون عليه لكي نصل لهذا الهدف الذي هو ازدهار هذه المدينة، لأنها فعلا مدينة عريقة ذات حضارة ثقافية، أنا أتكلم من منطلق الصانع التقليدي فنحن نحمل الموروث الثقافي ونحس به، لأننا عندما نطلع على صفحة سلا للعالم فهي تعطي صورة للمغرب كما يعطي صورة لمدينة سلا بحضارتها، فلنفتخر كلنا بثقافة وحضارة سلا ولنتحد كلنا لنصل إلى هذه الغاية، ونحمد الله ونشكره ونعبر عن تفاؤل كبير بالقيادة الجديدة لجماعة سلا وتفاعلها الإيجابي وانفتاحها من خلال هذه الندوة، نتمنى من الله ومن القطاعات الحكومية... أن تكون لنا رؤية واحدة لأن النجاح مفتاحه أن تكون لنا رؤية واحدة، فكل القطاعات لها رؤية كما استمعنا للإخوة بتدقيق هناك أمور قاموا بها جيدة لكن غير كافية، فمثلا نحن في قطاع الصناعة التقليدية المشكل هو أزمة كورونا ومخلفاتها ومن قبلها، فأي نمو رهين بالتجارة، وإذا لم يكن البيع لن يكون شيء رغم الإنتاج، ولكن هناك قواعد يجب أن نتحمس لها منها الجودة واعتمادها. ونظرا لضيق الوقت سأركز على نقطة واحدة: فنحن في الصناعة التقليدية نقر أن الدولة قامت بمجهود لكي يبقى الصانع التقليدي، ولكي يبقى يجب أن يبيع منتوجه رغم مشاكل الإنتاج والمواد الأساسية... يعني النشاط التجاري إذا كان منسجما وكان في ظروف حسنة يفيض خيره على جميع القطاعات وخصوصا المدينة المليونية والتي تضم طاقات بشرية متنوعة. فالوزارة لكي تتدخل وتساعد هذا القطاع في الترويج والتسويق قامت بمجموعة من الإجراءات. وأتمنى أن تلتقي تلك الرؤيا القطاعية مع الرؤيا الجماعية، فكما أن هنا رؤية 2022 2027 هناك في الصناعة التقليدية رؤية 2030 ونتمنى أن تلتقي الرؤى وتكافأ الجهود حتى نخرج باستراتيجية ناجحة لإنجاح القطاعات، أعطيكم مثالا

واحدا وهو تجربة نقوم بها مع فخارة مدينة سلا، مشروع تمويل التغليف والتيكيت والإشهار، وتهيئ لهم بالنسبة للبنية التحتية فضاءات للتسويق والترويج، ولكن وكما قال الإخوة الآن يحتاج التاجر كما هو الصانع المنتج الصغير المتوسط أو الكبير إلى التكوين لأننا نلج العالم الرقمي ويجب استغلال هذه السوق المفتوحة لكي لا يبقى المنتوج موجه فقط لساكنة سلا. أشكر المجهودات التي أقيمت بسلا كمنصة الشباب ولكن أريد أن تكون منصة للشباب للترويج والتجارة. أكتفي بهذا القدر وأترك الفرصة للنقاش. وختاما أقول أن أي قطاع ليتقدم يجب أن يتنظم، لكي تعرف الدولة أو الجماعة كيف تتدخل، لأن دور الجماعات الآن أو دور الجهة أصبح استراتيجيا في التنمية المحلية والتنمية الوطنية ونتمنى أن ساهم الكل في هذا الورش. وشكرا.

مسيراللقاء:

شكرا الأستاذ رضوان سليم على هذا العرض القيم والذي حاول من خلاله إعطاء تجربته المهنية في إطار الصناعة التقليدية ودور التشخيص التشاوري في حل الإشكاليات المطروحة، وقياسا على ذلك ما يعرفه قطاع الفخار وقطاع الخزف في مدينة سلا، وكيفية التسويق والترويج لهذا المنتوج. نشكر الأستاذ الكريم.

الآن نفتح باب التعقيب ثم نفتح باب الأسئلة للحضور الكريم. بالنسبة للتعقيب نترك

الكلمة لمصطفى أوريغن رئيس جمعية تجار سوق الجملة ثم من بعده الأخ حسن سلام.

السيد مصطفى لوريعان رئيس جمعية تجار سوق الجملة:

أولا لي الشرف أن أحضر هذا اللقاء الذي يجمع الناس الذين تجمعهم كلهم الغيرة على مدينة سلا، ويعملون –كل من جهته– لكي ترقى مدينة سلا إلى مستوى المدن الآخذة بقصب السبق في كثير من المسائل من بينها التجارة.

بصفتي رئيسا لجمعية الوحدة لتجار ومهنيي سوق الجملة للخضر والفواكه بسلا، أريد أن أوضح كون الكثيرين من ساكنة المدينة لا يعرفون شيئا عن سوق الخضر المتواجد حاليا في طريق القنيطرة، والذي صادق مؤخرا مجلس المدينة على نقله إلى مدينة الرباط وبالضبط باليوسفية، ذلك القرار كنا عارضناه فوجدنا أنفسنا كجمعية الوحدة لتجار ومهنيي سوق الخضر والفواكه أمام العالم كله، كان الكل متفق على تحويل السوق، فنحن لم نكن ضد فكرة تحويل السوق من ذلك المكان، فقد كانت مفاوضات ماراطونية مع المجلس السابق – كي ينقل السوق إلى مكان نرى نحن كمهنيين أن حوله مؤاخذات عدة، أي المنطقة التي سينقل إليها الآن اليوسفية – فكان الاتفاق أن ينقل السوق إلى بوقنادل وكانت المساحة المقررة 51 هكتار زائد 50 هكتار كاحتياط لتوسيع السوق. أما المنطقة التي سيحول إليها السوق 27 أو 25 هكتار. المشروع الذي كان سيقام في بوقنادل– ولو مضى عليها الوقت، فقط لكي يعرفها الجميع كان سيقام بتكلفة مالية 0 درهم للأرض، لأن السيد العمدة السابق والسيد الوالي كانا سيوفرانها، والتكلفة كانت ستكون بسيطة ليس مثل هذا السوق. المشروع صادقت عليه 22 جماعة محلية وكانت مدينة سلا ستشهد معلمة تتجلى في سوق الجملة، الذي يشكل نقطة أساسية وموردا أساسيا في مدينة سلا، وسيشغل فئة معينة كنا نتمنى أنها ستحافظ على مناصب شغلها داخل سوق الجملة. سوق الجملة هو نقطة لإعادة تربية ذوي السوابق، فهو مقر عمل لكل من ليس له حرفة ويرفضه الجميع، بالإضافة إلى المتقاعدين، وهو ورش مفتوح يأتيه كل من ليس لديه وثائق اعتماد ليمارس التجارة. كنا نتمنى أن تحافظ مدينة سلا على هذا المكسب خصوصا أنه لو تظافرت جهود الكثير من المتدخلين كان لسلا أن تحقق ما تحققه الدار البيضاء في مداخيلها من سوق الجملة، فسوق الجملة يدرّ 3 مليار 500مليون سنويا على الجماعة. وكانت لجنة المالية أوصت وقبل المصادقة على هذا النقل بأن مدينة سلا تعاني من عجز 28 مليون درهم من الميزانية ومساهمة الجماعة

في هذا السوق 42 مليون درهم في حين التكلفة الإجمالية لسوق الجملة ببوقنادل 59 مليون درهم وكانت ستساهم فيه بالإضافة إلى مدينة سلا تمارة والصخيرات والرباط، وكان سيكون سوقا بمواصفات عالمية ومساحته 51 هكتار بالإضافة إلى 50 هكتار للتوسع، يعني كان قابلا ليكون قطبا اقتصاديا ينافس الدار البيضاء التي نذهب نحن للتسوق منها.

سأختصر ، في ظل هذه الظروف الراهنة التي يعرفها العالم من ارتفاع لأسعار البترول بالإضافة إلى الجفاف الذي يعانيه المغرب– وأتمنى ألا يتكرر علينا هذه السنة– من قلة التساقطات، ونحن مقبلون في المغرب على ارتفاع للأسعار، ربما قد تتدخل الدولة للحد منه، كما أننا مقبلون على رمضان وكثير من الأمور قد تكون ناقصة مع قلة التساقطات، فإننا نتمنى ألا تفرّط مدينة سلا في تلك المناطق الفلاحية التي تمتاز بها، والتي تغطي 60 أو 70 في المائة من احتياجات المدينة من خضر وفواكه وألا تصبح عالة على مجموعة من المدن الفلاحية مثل أكادير وبني ملال والغرب ، فالأراضي الفلاحية كلها أصبحت بنايات، فماذا سيأكل السلاويون، أصبحنا مع هذا الوضع لا ننتج شيئا، ويجب على المسؤولين بالمدينة وضع قانون يمنع البناء في المناطق الفلاحية كي تبقى تلك المناطق الفلاحية تسد بعض حاجيات أهل سلا.

هذا بالإضافة إلى أن السوق يشهد مشاكل عديدة منها مشاكل التسيير واختلالات مالية ومشكل آليات اشتغال السوق، بالإضافة إلى هذه المشاكل فلا يعقل أن نكون في القرن 21 وفي سنة 2022 ولا نتوفر على قانون منظم لسوق الجملة، فالسوق ينظم حاليا بقرار وزاري للوزير اكديرة منذ سنة 1962 والذي يفرض على كلّ تاجر، لإدخال بضاعته، تأدية7 في المائة كرسم على رأس المال، فلا يعقل أن أبيع مليون وأؤدي 700 درهم ، وتتكلمون على محمد وإبراهيم (مول الحانوت) تأتيه 700 درهم كضريبة سنوية ويعتبرها باهظة. أنا أتحدث عن شخصي وعن التجار الذين أمثلهم، فنحن نؤدي 2500درهم يوميا مقابل شاحنة تحمل 350 صندوق من التفاح، فلا أحد في العالم يؤدي هذا المبلغ، وأنا أتحدى كل من يشكك في هذه الحقيقة، فأنا أتوفر على الفواتير التي تثبت حقيقة ما أقول، والسيد مطيع يعلم بذلك. هذا الرسم طبق سنة 1962 حينما كانت الخضر رخيصة الثمن أما الآن فهي على حساب المواطن. وأتمنى مراجعة هذه الأمور. وأستسمح عن الإطالة، وشكرا.

السيد حسن سلام:

شكرا على هذه الورشة التنظيمية التي نظمتها جماعة سلا، نشكر رئيس الجماعة

على استدعائه لهؤلاء الأطر التي قدمت لنا هذه العروض القيمة من رئيس الغرفة ورئيس النقابة كذلك الأخ اجرايفي وممثلا لوزارة، نشكر كذلك رئيس ائتلاف الرباط سلا القنيطرة مبادرة، لا أتطرق لما قيل ولكن سأعطي تفسيرات وتعقيبا لبعض ما جاء في العروض.

أولا بالنسبة لممثل الوزارة، شريكنا ونحن ننتمي إليها، أقول لكم نحن على أبواب شهر رمضان الكريم ونرى مرة أخرى مجموعة من الضغوطات على البقال، كونه يزيد في ثمن السلع ونرى بعض التحركات الرقابية، فنحن

لسنا ضد المراقبة بل معها شريطة أن تكون تأسيسية وليست عقابية. بالنسبة لقطاع التجارة بصفة عامة، وحسب قولكم، إن التاجر هو مصاحب للشعب المغربي وهو يوفر له جميع السلع، ومع ذلك ما عشناه في الجائحة كنا نمول كل الناس الذين يشتغلون والذين لا يشتغلون ونعتبرهم زبائننا. كان الحديث عن المذكرة. أقول لكم بأن المذكرة (الكاريي) الملايير دونت فيها ولم تؤدى لأن الناس لم يجدوا ما يؤدون به لعدم اشتغالهم، والضحية هو التاجر خلال مرحلة الجائحة، لهذا نطلب من الجماعة الحضرية أن تقوم بإعفاء للجبايات المحلية، لأنه وكما نعرف أن الجماعة لها تراكم للجبايات المحلية بالملايير، وهي تنتقل من سنة إلى سنة وتبقى في خانة «غير المستخلص»، وتبقى دائما تنتقل، فلا بد من أن يوجد لها حل، وقبل كل هذا فالتاجر لم يستفد من الدولة ولا سنتيم مع أنه ضحى، ونجده هو والسلطات المحلية

والأمن الوطني والصحة الذين كانوا في الواجهة، ومع ذلك لم يذكر لا في خطابات ولا في تلفزة. أقول هذا لأن التاجر هو الذي يقف مع الشعب المغربي في محنته. منذ القدم ونحن نعرف هذا البقال المصاحب، فحتى الطفل إذا سألته عن البقال أجاب بأنه لا يغلق أبوابه، لأنه يستيقظ يجد دكانه مفتوحا بل قد ينام ويتركه كذلك، ويوفر جميع السلع بما فيها الأدوات المدرسية، والذي ينكر بأن التاجر ساهم في محو الأمية في البلاد فهو ينكر الخير، لهذا نجدد طلبنا للجماعة أن تقوم بإعفاء تام للجبايات المحلية. بما أن الإخوة تطرقوا للمسائل ذات الطابع الوطني، فأنا سأتطرق لبعض المسائل المحلية منها إعادة النظر في تنشيط الحي الصناعي لخلق فرص شغل جديدة، لأنه لدينا حي بناياته خُربت وأصبحت مأوى للخارجين عن القانون، فإذا قامت الجماعة بإحيائه سنخلق عددا من فرص الشغل وهذا ما نحتاج إليه في المدينة.

كذلك مسألة أخرى، إذ من غير المعقول أن مدينة سلا تعتبر ثاني أكبر مدينة في المغرب ولا تتوفر على مرافق سياحية كالفنادق على سبيل المثال، لماذا لا يوجد فندق يليق بمدينة سلا، وإذا كان الفندق لا يوجد فهل توجد سياحة؟ فعلينا أن نؤهل هذه المدينة في الصناعة التقليدية والفنادق والبازارات، وإلا فلمن سنبيع هذه السلع إذا لم نخلق فضاءات سياحية؟ وأرى ضفة أبي رقراق المطلة على الوادي كلها بنايات سكنية أو مطاعم، ألا تستحق هذه المدينة فندقا؟ خاصة أن لدينا ما ننمي به المدينة، سوق الجملة مثلا، والذي يعتبر موردا أساسيا للجماعة. فالمرافق التي تدر مداخيل يجب إصلاحها وليس تحويلها للولاية. لما كل ما هو جيد يحول للولاية والذي بدون فائدة يبقى هنا؟

بالنسبة للتعمير التجاري فمنذ سنوات ونحن نتطرق للتعمير التجاري، وعليه فأي حي جديد سيحدث يجب أن نعرف أي نوع تجاري فيه وكم من سوق سيخلق من نوع المساحات الكبرى التي نعتبرها دخيلة على المدينة وكل المدن. فكفى من حرية التجارة، وعلى هؤلاء أن يتوجهوا للضفاف ما دامت لديهم الإمكانيات. فكيف يحضرون مؤسسات من الخارج ويفتحون لها من دون أي شرط للتحملات ويقتلون العديد من التجار... على سبيل المثال ما يسمى بسوق الكلب الذي أصبح يسمى سوق الصالحين، كان يضم حوالي 3آلاف من التجار في الأحياء القريبة منه وفي يوم من الأيام نزلت مؤسسة بترخيص استثنائي، ليس حتى من الجماعة الحضرية ونتج عنه إغلاق العديد من المتاجر، إن مثل هذه العشوائية التي ليس لها دراسة هي ما يفقد مدينتنا القيمة الحقيقية لها؟ فجميع السلع كانت متوفرة بهذا السوق فلماذا أحضرنا

مؤسسة دمرت 3 آلاف منصب شغل، مقابل تشغيل مائة منصب شغل، فهذه قمة العشوائية.

تمكين التجار من ملحقات الغرفة بالمدينة: يمكن للجماعة أن تساعدنا بخلق ملحقة للغرفة هنا بسلا، وليس دائما التنقل إلى الضفة الأخرى، فهذه الضفة يجب أن تأخذ حقها. إدماج سلا في الرباط أو العاصمة هذا يجب إحجامه. كذلك محاربة الإجرام لأن من العيب مدينتنا جميلة ونسمع عنها في الجرائد أنها تحتل الرتبة الثانية أو الثالثة في الجرائم، لهذا نطالب بإحداث مراكز أمنية جديدة لكي تكون هذه المدينة مؤمنة.

ونحن نؤهل المدينة فهل فكرنا في مواقف السيارات؟ إذا كان الجواب لا فهذا العمل عشوائي. يجب أثناء القيام بإصلاح لشيء أن يكون الإصلاح متكاملا.

وبالنسبة لعصرنة التجارة فلدي اقتراح: إذا قمنا بعصرنة التجارة أين سنضع الكاريان؟ لأن ممارسة التجارة تعتبر نضالا، التاجر مناضل وهو بمثابة مؤسسة اجتماعية قبل أن يكون تاجرا ومستهلكا في نفس الوقت... وفي الأخير تحية للجميع.

المسير:

شكرا السيد حسن سلام. والآن نفتح باب الأسئلة

الأخ يوسف فحصي كاتب إقليمي للإتحاد العام «مقاولة ومهن»:

السلام عليكم. حاصرتمونا في دقيقة، بينما نحن كتجار ومهنيين من يجب أن تقام لهم هذه الندوة خاصة مع الحضور المتواجد في المنصة لكي ينصتوا إلينا وإلى المشاكل نعاني منها كتجار ومهنيين.

النقطة الأولى سنتحدث عن غياب تمثيلية عمالة سلا لأن العمالة هي التي تتدخل في تنظيم الأسواق والتجارة بصفة عامة.

النقطة الثانية: آليات التشاور يجب أن تنطلق من تشخيص وضع التجارة بالمقارنة بالقطاع المهيكل والقطاع غير المهيكل، لأن المشكل الذي يعانيه التاجر المقنن لم يعد يتمثل في المنافسة وإنما في التجارة غير المقننة، لأن التجارة غير المقننة لم تعد حالة اجتماعية، فالبائع المتجول لم يعد حالة اجتماعية بل أصبحت تجارة مبنية على مقاولات تتهرب من جميع مستحقات الدولة وتوفر للدولة بالمقابل الأزبال في الشوارع والأزقة.

النقطة الثالثة هي أن الأخ المندوب ذكر الأسواق والقيساريات في حين أنها شبه فارغة... الإفلاس التام. خصوصا بعد الجائحة، لأن التجارة عرفت ركودا بسبب الإغلاق لمدة سنة، فمنهم من أصبح بائعا متجولا، ومنهم من عرف الإفلاس.

بالنسبة للتغطية الصحية التي ذكرها الإخوة فالتاجر البسيط لا يعرف معنى التغطية الصحية ولا كيف نزلت عليه، لولا أنها مشروع ملكي لما انخرط فيه.

من التجار من رأس ماله 20 ألف درهم فكيف يؤدي ضريبة نزلت عليه لا يعرف كيف. هناك منافسة البائع المتجول والمساحات الكبرى كمرجان و... فنحن نريد الإجابة عن تساؤل بسيط، موجه لوزارة التجارة ووزارة الداخلية: لماذا هذه الأسواق الكبرى لا يوجد بالقرب منها البائع المتجول؟ فهذه هي النقطة التي نريد مناقشتها، هل لأنهم محميون؟ التاجر البسيط قبل أن نتكلم عنه كقانون يجب أن نعرف ما يحتاج إليه، البقال الذي يجلس أكثر من 16 ساعة في الحانوت هذا أصلا سجن له.

الأستاذ العريشي عادل رئيس جمعية تجار سلا المدينة:

لن أدخل فيما طرحه الإخوة، نتكلم عن المشروع الملكي، نغتنم فيه الفرصة في المدينة ونطلب من السيد المندوب والسيد رئيس الغرفة الجلوس معنا نحن كتنسيقية

للتجار، ونلح على طلبنا هذا ونعتبره ضروريا، فساعة أو ساعتان لا تكفينا للحديث، فرجاء هاتفي في وضع الاستقبال لكي نتواصل معكم.

يجب أن نستفيد من شيء مهم جدا كما قال الإخوة، مثل التغطية الصحية، لأنها مهمة وليست وليدة الحال، وهي على الأقل أحسن من الراميد التي مثل بطاقة الشباك الأتوماتيكي الفارغة من الأموال ولا يمكن الاستفادة منها، فعلى الأقل بالتغطية الصحية يمكن الاستفادة من المراكز الصحية التي ستفتح.

نتمنى بصراحة صادقين أن يكون التواصل معنا وأن نُنجح مشروع تأهيل المدينة العتيقة، والذي من أجله أتيت، لأنه مشروع مدينة مظلومة تاريخيا، ثقافيا، رياضيا... ولهذا نحتاج إلى التواصل. وشكرا.

السيد عبد الجليل بودربالة نائب رئيس مقاطعة احصين:

بداية تحية للحضور الكريم، وتحية للجنة المنظمة، فأنا قبل الوظيفة وممارسة المحاماة كنت طالبا وبائعا متجولا وسجلت ملاحظات: كنت ألتقي بالباعة المتجولين وكنت أحاول تأطيرهم نظرا للمعرفة القانونية التي كنت أتوفر عليها، والملاحظة الأساسية التي لاحظت نحن نضع الكاشير في الشمس لا تتكلم معنا والبقال لماذا لا يضعه في الثلاجة؟ مدة الصلاحية؟ صفر ميكا؟ البائع المتجول لا نتكلم معه وفي المقابل نحجز على البقال ونضع له محضرا ويجد نفسه أمام وكيل الملك.

لدي إشارات: لما توظفت رأيت أن أنشئ جمعية من أجل تأطير الباعة المتجولين أقيم لهم مشروعا على صعيد القرية، فأتينا بعربة نموذجية على النمط الإسباني أو البلجيكي واقترحنا أن تكون تمثيلا للبعد البيئي بقياسات مضبوطة تضمن الذهاب والإياب للمتسوقين، وبمنظر جميل، فلما عزمت تنزيل المشروع في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التقيت مع أحد الفاعلين المعنيين، وأردنا وضع دراسة المشروع فاقترح علي الدراسة الاجتماعية، فنزلنا نقوم بالإحصاء، فوجدنا أن بائع العقاقير(دروكري) رأس مال تجارته 50 مليون أغلبها ديون وفي المقابل موظف ينزل من النقل الوظيفي ويحمل محفظة ظهرية فيها عقاقير أقل كلفة وجودة من سلعة الدروكري، فهذا نموذج.

الأمر الثاني هو سوق الجملة الفارغ بسلا. فبعض التجار يشترون منتوجا من ضيعة

برأس مال يقدر ب 60 مليون فما فوق ويأتون بأناس من مناطق مختلفة إلى مدينة سلا أو المدن الكبرى يهيئ لهم عربات عند الحداد ويوزعون عليهم البضاعة هروبا من أداء مداخيل الجماعة أو سوق الجملة وأثناء مكوثهم بالمدينة يكترون شقة، وأنتم تعلمون الجرائم التي تنتج عن ذلك، فهذه ظاهرة خطيرة.

الأمر الثالث هو السلع المهربة أو منتهية الصلاحية.

إن الفئة التي تستحق الاستفادة من المشروع أقل من 15 في المائة من الباعة المتجولين. إضافة إلى حالة أخرى وهي فئة تستفيد من التقاعد ولها منزل بثلاثة أو أربعة طوابق ويجر عربة، فلما سئل عن جدوى التعب – وأستسمح عن هذا المصطلح – أجاب بأن هدفه رؤية النساء، فهذه هي الحقيقة المرة.

فنحن نحتاج لتشخيص حقيقي وليس مبادرات إنشاء سوق نموذجي ويبقى مغلقا، والنماذج عديدة منها سلا الجديدة منذ 2013 والقرية أصبح يستخدم لبيع الملابس المستعملة. فالمشكل هو أننا لا ندرس المشاريع التي نقبل عليها كما ينبغي ونخرج بخسائر وميزانية الدولة تستنزف والطاقات تهدر وأبناؤنا يهاجرون إلى الخارج. وشكرا.

السيدة نادية الدريوش حاصلة على الماستر في الاقتصاد:

تحية كبيرة لأعضاء اللجنة والحضور. مداخلتي سأقدم فيها عنصرا من عناصر الإجابة عن الإشكالية الأولى والمتمثلة في سبل تطوير المردودية التجارية بجماعة سلا. لقد جاءت جائحة كورونا لتبين للمغرب والعالم أجمع أن الأساليب والاستراتيجيات المعتمدة في إطار تسيير الأعمال لم تعد كافية لتحقيق التطلعات والأهداف المرسومة والتي تتجلى في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة، والنهوض بالمجتمع نحو الرقي والازدهار، في هذا الإطار أظهرت الجائحة أن التكنولوجيا والمعلوميات أصبحتا مطلبين أساسيين، ويلعبان دورا مهما في تسهيل وتحسين مناخ الأعمال وذلك عن طريق الرقمنة، يمكن أن نقول في هذا الصدد أن التجارة لم تعد اليوم بحاجة إلى أساليب تقليدية بل أصبح من الضروري البحث عن سبل أخرى تعتمد على طرق متقدمة ومتطورة.

وتحسيس التجار بأهمية ذلك عن طريق وضع برامج تكوينية للمعنيين. فمثلا خلال الجائحة أصبح المغرب من بين الدول الإفريقية الأولى التي حققت رقم معاملات مهم عن طريق التجارة الإليكترونية، وذلك من خلال التسويق والبيع عن طريق الأنترنيت

من خلال خلق مواقع إلكترونية لترويج لمنتوجات بالاعتماد على الروسيكلاج، باعتبار كل منتج له فئة معينة سواء الجنس أو الفئات العمرية، ويتم ربط هذه المواقع بالفايسبوك والأنستكرام، حيث مكنت هذه التجربة من جلب زبناء من كل بقاع المغرب وفي بعض الأحيان زبناء أجانب. يمكن أن نلخص ونقول إن التجارة الإليكترونية قربت المسافات ومكنت من تحريك قطاعات عدة كقطاع اللوجيستيك، وخلقت مناصب شغل مهمة للشباب، في بعض الأحيان شبابا ما زالوا يدرسون في الأسلاك الثانوية، كما مكنت من خلق شركات للنقل وتشغيل فئات من شباب يقومون بإيصال طلبيات، وأعانت بذلك أسر وعائلات. وشكرا.

السيد العكوي:

... منذ سنة 1996 في جمعية أبي رقراق خلقنا نادي المقاولين الشباب، وأنشأنا مقاولات عديدة، وهذه ست أو سبع سنوات مع الأستاذة رشيدة مشكورة قمنا بمبادرة... منذ شهرين انضممنا لبعضنا لنتقوى وخلق العديد من المبادرات للشباب. ولكن الإشكالية هي أننا لما نقوم بالدراسة وبالمجان لفائدة الشباب – بحكم مهنتي كأستاذ جامعي في الميدان – فعندما نبحث عن القوانين أو عن المعلومات الاقتصادية حتى ندرس المشروع: هل يقام في هذه المنطقة أو تلك؟ فمع الأسف لا نتوفر على شيء من هذه المعلومات، فيقول الشاب رغم ذلك سأقيم مقاولتي فقط دعموني. فندعمه بالأمور الإدارية فيشتغل ستة أشهر أو سنة أو سنتين ثم يتعرض للإفلاس ونفلس معه وتخسر المبادرة الأموال التي ساهمت بها في هذه المقاولة. – مع كامل احترامي للسادة الحاضرين فإن جميع المعلومات التي يمكن للشاب أن يعتمد عليها ليخلق مقاولته مفقودة. نتحدث فقط بخصوص مدينة سلا، أما عندما ندخل للجهة فقصة أخرى. ما نؤاخذكم عليه هو غياب المعلومات التي يبحث عنها الشباب لكي يخلقوا مقاولاتهم حتى لا يفلسوا، لا هم ولا نحن ولا المبادرة، هذا ما أطلبه منكم كمسؤولين على هذا العمل.

السيد إبراهيم:

بسم الله والصلاة على رسول الله.

أتدخل في عشر نقاط: وأبتدئ بالقول كما قال زميلي أننا لا نرى ممثلي عمالة سلا ولا ممثلي جماعة سلا، وسأتحدث من منطلقي عن التاريخ العميق لمدينة سلا، فالكثير منا يعلم بأن مدينة سلا تاريخيا ومن التجار المشهورين الذين لديهم اتفاقيات مع التاج

البريطاني هم عائلة بن سعيد وعائلة فنيش المعروفتين على الصعيد المحلي.

بالنسبة للصناعة التقليدية فهي تعاني كثيرا، لأن الخلف كان يصنع ولأن الصانع التقليدي كان مدرسة، أما الآن فلا، بسبب إكراه الضمان الاجتماعي، الذي يجبره على الأداء عندما يحتضن خمسة أو ستة أشخاص ويرغب في انتشالهم من الإجرام، في حين أنه في السابق كان مدرسة وكان يعطيه ثمنا رمزيا لينتج حرفيين لتبقى الاستمرارية. وهذا لا ينحصر في الصناعة التقليدية فقط بل حتى التجارة، فنحن كتجار نلاحظ أن العمال الذين يشتغلون وننقل إليهم التجارة بأساليبها الجديدة والقديمة لم يبقوا.

ثانيا بخصوص مشروع تأهيل مدينة سلا نعرف الإكراهات والمشاكل، فبالنسبة لهذا التأهيل هناك أمور لا تتوافق فيها المعايير الحقيقية. أقولها وأتحمل المسؤولية في ذلك. فهذا المشروع تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة لكن تم تنزيله بدون شروط، وخصوصا المخاطر التي ستنتج عنه مثل الأبواب التي لا تتوفر على السلامة بشارع 2 مارس، الذي يمثل تجارة كبيرة وقيسارية المجوهرات، فهذه نقطة سلبية في مشروع تهيئة مدينة سلا.

النقطة الثالثة: الباعة المتجولون أصبحوا معادلة رقمية في ساحة مدينة سلا أو على الصعيد الوطني، فقد كانوا متشردين أو ذوي سوابق سجنية فأصبحت لهم أسر وبيوت، فهنا السلطة لم تقم بدورها، إذ تضع إكراهات بالنسبة للتجار، وهم أصلا أصبحوا معادلة يجب أن نجد لها حلا.

النقطة الرابعة: التشريع في قانون التجارة الداخلية يجب أن يسرع ليكون تنزيله في أقرب وقت ممكن، لأنه سيحل العديد من المشاكل التي تعاني منها التجارة على الصعيد الوطني.

الكثير من التجار يقولون بأن الجائحة تركت إكراهات مالية كثيرة، ونعلم بأن تجارنا لا يلتجئون للأبناك بدعوى التعامل الربوي، فنحتاج إلى طريقة لتمويل التجار أو إعطائهم موارد ليتأهلوا مرة أخرى، لأن كوفيد ترك مخلفات كثيرة، فمنهم من أتاني ليأخذ دينا بنكيا وهذا ليس بحل.

النقطة السادسة رحبة الزرع كانت وسط المدينة وقريبة وكانت المرأة تشتري عشرة أو عشرين كيلو من القمح، أما الآن فقد توجهت إلى منطقة بعيدة ربما لن يصلها أحد، كما أنها لا توافق المعايير المطلوبة. فمثلا رأينا رحبة الزرع بالرباط وبالقنيطرة فوجدنا أنها لا ترقى للمعايير.

النقطة السابعة الأسواق التي استثمرت فيها الجماعة: ربما هذا الاستثمار كما قال الإخوة كلهم كان سلبيا وربما كان بدون دراسة، وحتى لو كانت دراسة، فالسلطة لم تساهم في هذا الباب لكي تنجح هذه الأسواق، وربما وكما قال الإخوة التعمير التجاري لو كان لنجحت هذه الاسواق، فهذا دور الجماعة التي تبني الأسواق وعليها أن تمنع المقاولين من بناء الدكاكين، لأن الجماعة دائما تبحث عن المداخيل والأسواق تدر عليها مداخيل كثيرة.

النقطة الثامنة تحدث السيد مندوب وزارة التجارة والصناعة عن الدور الاجتماعي للبقال، لم يعطَ له شيء رغم أنه قيل بشأنه الكثير.

النقطة التاسعة أشكر السيد مندوب وزارة التجارة على كلامه الطيب عن التجار ولكن لا أتفق معه في إحدى النقط: تجارة البقال لم تعد تقتصر على احماد ومحماد فقد أصبح عبد القادر وبوعزة و... حتى هم موجودون.

السيدة بشرى بن الشيخ مستشارة في الجمعية الوطنية للكتبيين،

القطاع الذي لا يتداول كثيرا وهو قطاع غير معروف، تتكلمون عن التجارة عن المأكولات عن الخضر ولكن مع الأسف في التدخلات لا يتم الكلام عن المكتبة رغم أنها مهمة

ومهمة كثيرا ومع الأسف بدأت تندثر.

نعود إلى نقطة واحدة هي أن هذا القطاع لو أن له قوانينه، ولو أن التجارة لها قانونها أظن أن كل هذه المشاكل لن تكون، وكثير من الأمور سنتجاوزها. في لقاء مع وزارة التجارة بصفتنا جمعية للكتبيين كنا أجرينا لقاء مع السيد الوزير وطلب منا نحن أن نضع له القانون الذي نؤطر فيه أنفسنا، فشعرنا بصعوبة الأمر. ولكن مع هذه المشاورات أتمنى أننا كتجار نقوم بهذا المجهود ونضع لأنفسنا قانونا نؤطر به أنفسنا ونحافظ على تجارتنا وعلى مستقبلنا وشكرا.

السيد عبد المومن عضو بجمعية العمل لتجارة القرب بمدينة سلا:

تحية للسادة الكرام، وتحية للإخوة الحضور، تحية للأخت رشيدة على الدعوة وشكرا للسيد المندوب: نقطتان مهمتان أريد التطرق إليهما:

الإخوة التجار أدوا الضريبة سنتي 2019 2020 وبحكم الجائحة، التي ذكرها السيد المندوب، كنت أتمنى لو تم إعفاء التجار بالنسبة لهاتين السنتين. وبخصوص الضمان الاجتماعي تم استخلاص الواجبات من بعض التجار سنة 2021 ويستفيدوا مثلهم مثل الذين تم تسجيلهم سنة 2022.

مسألة أخرى ذكرها السيد المندوب مشكورا وهي الدور الذي يقوم به التاجر الصغير في جميع المدن، وهو الدور التضامني التكافلي الاجتماعي وكثير من الأدوار التي يقوم بها السيد مول الحانوت، يضحي بماله الخاص من أجل إسعاد المواطنين وجميع من يكون في منطقته. وأختم بتقديم جزيل الشكر لجميع الإخوة الذين حضروا معنا في هذا اللقاء.

السيد رشيد جقاو :

نشكر الحضور الكريم على سعة الصدر كما نشكر المنظمين على الاستضافة: نبتدئ من التجارة في مدينة سلا. أظن أنها يجب أن تقسم على الأحياء، لأن التجارة في المدينة القديمة ليست هي التجارة في حي شماعو وليست هي التجارة في حي الرحمة وليست هي في العيايدة، فهناك اختلاف في ما يباع وكيف يباع فهذه نقطة أساسية ويجب أن نفكر فيها .

علاقة التجارة بالبناء ورخص البناء: إذا أخذنا العبرة من سلا المدينة كان البناء وحده أي المحلات السكنية وكان «الفنادق» أي محلات البيع، الآن أصبحنا نرى في الرخص التي تعطى للبناء بها محلات، فإذ تم فتح هذه محلات كلها لا أحد سيبيع. إذا فمنظومة رخص البناء وكيف يجب أن تكون من الأساس هي التي يجب أن يعاد فيها النظر، لأنها هي التي تعطينا محلات تجارية، وهذا يخلق لنا مشاكل في التجارة.

القطاع الذي أمثله هو قطاع النجادة الحمد لله الناس تشتغل ويجب أن تسوق، نعاني من مشاكل التسويق في ظل وجود محلات تجارية كبرى، وفي ظل غياب الحاضن: مكان البيع. وفي ظل غياب هذا فمن سيتعلم الحرفة؟ وما ستكون علاقته مع الصناعة التقليدية والتجارة والصناعة؟ فهذه مجموعة من المسائل يجب أن نعيد فيها النظر وشكرا.

السيد رشيد أولاد رقيقة الكاتب الإقليمي لنقابة الوطنية للتجار لمدينة سلا:

أشكر الإخوة الذين سهروا على هذا المنتدى ولو أنه أتى متأخرا، فكان يجب أن ينظم من زمان، لأن التجارة عرفت مشاكل كثيرة بسبب غياب التشاور بين الجماعات ومنتسبي التجارة أي التجار.

سلا لم تعط حقها. فإذا تأملنا في المدينة نجدها تشبه إلى حد كبير اشبيلية وقرطبة، المدن التي تجلب السياحة عن طريق التراث الذي تركه المسلمون هناك، ومدينة سلا بأسوارها ومآثرها يمكن أن تجلب السياح، خاصة أنها محادية للبحر – وكما يقولون المنطقة التي بها بحر لن تجوع – الكل له رأي والآراء تحترم فمدينة سلا ما كان لها أن تبنى نهائيا.

مجموعة من المسائل لم نحافظ عليها في التجارة منها منطقة الجزارين، وهذا نتيجة اتخاذ المنتخبين قرارات دون استشارة ودون مشاركة المهنيين، ولهذا نتمنى أن نتدارك الموقف. وشكرا.

المسير:

شكرا لكم. نقفل باب الأسئلة ونعطي للسادة الأساتذة الكرام الإجابة على مختلف الأسئلة وتدخلات الإخوان.

تاجر:

أطلب ثواني معدودة من فضلكم لأشكر الحضور الكريم بدون استثناء، كما لدي طلب أوجهه للسيد رئيس الغرفة والسيد المندوب الجهوي: رجاء اربطوا الاتصال مع التاجر الصغير فهو يعاني مشاكل كثيرة، مشاكل بلا حدود. فهذا التاجر البسيط صبر بما فيه الكفاية، فأرجو التدخل قبل فوات الأوان.

السيد نبيل النوري رئيس النقابة الوطنية للتجار والمهنيين:

شكرا للإخوة المتدخلين الذين طرحوا مجموعة من التساؤلات، سأجيب عن ثلاثة تساؤلات على أساس أن أترك للإخوة المجال ليجيبوا عن الأسئلة التي تخصهم. من أجل التوضيح فالتغطية الصحية كانت مطلبنا، فمنذ أربعين سنة ونحن نناضل بخصوصه، والاتحاد العام للمقاولات والمهن هم كذلك كانوا يناضلون معنا، الأخ الذي قدم نفسه من الاتحاد العام مناضلوكم شركاؤنا في التنسيقية الوطنية التي كانت دائما تناضل من أجل التغطية الصحية.

ثانيا نحن كتنسيقية كنا نتحاور – وأقول لك أخي العزيز أنه كانت لنا لقاءات تواصلية مع مناضلينا على الصعيد الوطني، أي 55 إقليم، وكلما كان هناك لقاء

نتواصل معهم ونوضح لهم كل نقطة، والجميع كان يستغرب أن القطاع التجاري آخر من يستفيد من التغطية الصحية، ومسؤولون كبار في الحكومة كانوا يقولون بأن الهيآت المنظمة هي أول من يستفيد أولا بما فيها قطاع المحاماة، قطاع الصيادلة، أطباء القطاع الخاص... أما نحن فآخر من يستفيد، ولكن العمل الجبار الذي قامت به التنسيقية والحوار الجاد الذي قمنا به مع المسؤولين، سواء مع المديرية العامة للضرائب أو مع المديرية العامة للتجارة أعطى نتائجه فأصبحنا أول من سيستفيد.

ثم نقطة ثانية التضريب وكيفية حساب التغطية الصحية سأعطيها بالأرقام، التاجر البسيط الذي كان جزافي تغيرت تسميته فأصبحت المساهمة المهنية الموحدة، فكيف أتت هذه المساهمة المهنية الموحدة؟ فقد كان التضريب سابقا على رقم المعاملة وكانت السلطة التقديرية لمفتش الضرائب، أما اليوم فقد تم إلغاء السلطة التقديرية لمفتشي الضرائب، ثانيا تم إلغاء التضريب على رقم المعاملة، ثالثا من يتوفر على المساهمة المهنية يحصل على الإعفاء من الضريبة المهنية وضريبة النظافة، فهذان مكتسبان حقيقيان.

اليوم أعطي النموذج وأعطيه بالتفاصيل: تاجر صغير للمواد الغذائية اليوم هو بنفسه يمكنه أن يبلغ عن رقم معاملاته، مثال: تاجر بسيط للمواد الغذائية أفترض روج 10 مليون أضربها في 6 في المائة – هذا الذي تقلص بعد أن كان 8 أو 10 في المائة خاص بالمواد الغذائية – تعطي 6 آلاف درهم تؤدي 600 درهم، فهذه ضريبتك ومعفي من الضريبة المهنية التي كنت تؤديها من قبل، وأعطي مثال: تاجر القرب قد يستفيد من التغطية الصحية ب0درهم، كان التاجر يؤدي الضريبة المهنية ألف درهم، وضريبة الأرباح 2500درهم ، يصبح المبلغ 3500درهم، اليوم أنا من سيبلغ عن رقم معاملاتي وأعطيتك نموذج ل 10مليون أضربها في 6 في المائة نسبة ممارسة هذه المهنة تعطيني 6آلاف درهم وأضربها في 10 في المائة نحصل على 600 درهم لا تابع ولا متبوع، ولم يعد ذلك الخوف من الضريبة، هذا هو النموذج الذي اشتغلنا عليه في المناظرة الوطنية للجبايات التي انعقدت يومي 02 و03 ماي 2019 في الصخيرات. فهكذا نقوم بدورنا كنقابة وكتنسيقية وطنية وكقطاع للتجار وندافع عن منتسبينا فحققنا مكتسباتنا.

ثانيا أنا أوافق الأخ الذي قال بأن التجارة تختلف من منطقة لمنطقة فلو لم نقم بهذه المسألة، ففي الأول قالوا لنا بأن التجار سيؤدون ثمن التغطية الصحية بشكل موحد، من في العيايدة بسلا مثله كمن في 2 مارس بالبيضاء مثله نمن في شارع محمد الخامس بالرباط... فهذا هو الاشتغال الذي اشتغلنا عليه، حيث اعتبرنا كل منطقة على حدة

وكل درب على حدة وكل واحد كم سيدفع في الضريبة. فكان هذا هو المنطلق لكي لا نظلم أحدا وهذا هو التضامن بين التجار الذي أمور تجارته ميسرة يؤدي أكثر من الذي تجارته بسيطة وهذا هو التضامن الحقيقي الذي اشتغلنا عليه وأخذ منا حوالي ستة أشهر مع المديرية العامة للضرائب والمديرية العامة للتجارة.

الأخ سأل سؤالا مهما وكنت أود أن يطرحه الإخوة فقد اتفقنا مع الإدارة بأن يكون الأداء عن طريق أربع دفعات لمن لم يستطع تأدية المبلغ كاملا بالنسبة لسومة التغطية الصحية، ستقولون بأن هناك من أدى أربع دفعات ولم يستفد؟ فأنا متفق معكم ذلك لأن المرسوم لم يخرج بعد، يوم يوقع المرسوم ويخرج في الجريدة الرسمية يبدأ الناس في الاستفادة، الاستفادة انطلقت سنة 2022 ومن أدى ما عليه سنة 2021 لن يؤدي شيئا سنة 2022 وقد يبقى له قدر من المال يحتسب له لسنة 2023، وهذه مجرد البداية لأن المشروع انطلق من 2021 إلى نهاية 2025، ففي 2022 وفي 2023سيشتغل على التغطية الصحية ثم التعويض على الأبناء ثم التقاعد وفقدان الشغل، فهذا مشروع كبير وضخم ومازلنا في الاشتغال.

ولكي لا تكون هناك مغالطات ما أديته سنة 2021 هو ما ستؤديه سنة 2022 فقط هناك مسألة يجب أن نعرفها فأنا أقول الصراحة::سنة 2021 مثلا أديت الضريبة المهنية ألف درهم ثم ضريبة الأرباح 2500درهم تصبح 3500 درهم بالنسبة للتغطية الصحية وضعت في خانة كم سأؤدي للتغطية الصحية؟ فرب ضرة نافعة نحتاج إلى التغطية الصحية لأنها معاناة حقيقية يعانيها التجار فمنهم من باع محله ليعالج أو يعالج ابنه فتركوه عرضة للضياع وبقي الأبناء مشردين والهدر المدرسي. لكننا نقول بأن التغطية الصحية كما قال صاحب الجلالة منذ دستور 2011 (التغطية الصحية لجميع المواطنين) اليوم ولله الحمد الحلم أصبح حقيقة، فاليوم عندما نقول أديت 3500 درهم ووضعت في خانة...الآن أنت المسؤول عن ما بلغت به، فالقدر الذي بلغت به هو الذي سيضعك في خانة 100 درهم أو 130 درهم، فاقتطاعات الشطر الأول والثاني والثالث والرابع هي موضوعة لدى مديرية الضرائب، واليوم يستفيد الناس والدليل على ذلك ونحن نتواجد بمدينة سلا تاجر أجرى عملية جراحية ثمنها 15 مليون سنتيم ب 0 درهم فهذا مكتسب حقيقي والصحة هي الأساس.

النقابة الوطنية للتجار والمهنيين كل جمعة تقيم لقاءات تواصلية تحسيسية لمنتسبيها وبدون دعم والمقرات التي نكتريها من مالنا الخاص، فنحن عندما نحقق مكتسبا ما ليس فقط للنقابة بل لجميع التجار، فجميع التجار استفادوا من التغطية الصحية

والعدالة الضريبية، فالجميع يجب أن يناضل، وأي جمعية يجب أن تنظم تكوينات لمنتسبيها، والغرف هي لجميع التجار والخدماتيين والصناعيين، وقاعاتهم مفتوحة لجميع التنظيمات، ومديرية التجارة كذلك، ومن أجل أن تعم الفائدة للجميع علينا أن نعمل بقاعدة (الحاضر يبلغ الغائب) وشكرا.

مسيراللقاء:

شكرا الأخ الكريم، الكلمة التعقيبية للأخ الفاضل نائب رئيس غرفة التجارة والصناعة والخدمات .

السيد نائب رئيس غرفة التجارة والصناعة والخدمات:

شكرا الأخ المسير، ونشكر الجميع على صمودهم إلى هذا الوقت، كما أشكر جميع المتدخلين كل باسمه وصفته. فقط توضيح لبعض الأمور التي تكلمتم بخصوصها والتي تخص الإحصاء ومعرفة عدد التجار وعدد الأسواق والواجهات التجارية، فليطمئن الجميع أن غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة الرباط سلا والقنيطرة قامت بصفقة كبيرة من أجل وضع الخريطة الاقتصادية، وهذا تذكير للإخوة وحضورنا معكم من أجل تبسيط المساطر. تحدثتم عن الاستثمار والمستثمرين أخبركم أننا سنحصي المعامل

والمطاعم والمقاهي والجزارين... في خريطة اقتصادية شاملة خصصنا لها 2 مليون درهم، والشركة المكلفة بالإحصاء إذا أتتكم فستكون حاملة لبطاقة مهنية.

أحد المتدخلين قال بأن السيد المندوب يتوفر على إحصاء مدينة سلا، فهذا صعب لأنه في كل يوم يضاف عدد هام من المحلات، فمن خلال تجربتنا كل صباح نجد في المجالس البلدية بالرباط 10 أو 12 ملف والحصيلة في 5مقاطعات تتضاعف ناهيك عن مدينة سلا المليونية.

فما وقع في مدينة سلا هو أننا استبشرنا خيرا عندما جاءت وكالة أبي رقراق والمشاريع الكبرى التي أعطى انطلاقتها صاحب الجلالة، فحظيت مدينة سلا بمجموعة من المشاريع التنموية، وصاحب الجلالة يهتم كثيرا بمدينة سلا، والدليل على ذلك الأخت المرنيسي لاحظت في برنامج التنمية مع السيد العامل والسلطات المحلية والمنتخبين أن سلا المدينة حظيت بغلاف مالي من أجل إعادة هيكلة المدينة العتيقة.

بالنسبة للأخت التي تحدثت عن الكتبيين التجار فأنا كتبي وأنا رئيس الجمعية الجهوية للكتبيين للرباط وسلا والقنيطرة، والأخ معتصم كذلك عضو في الجمعية غير حاضر معنا، فقد ناضلنا من أجل ذلك، ووزير الشباب والثقافة أطلق مبادرة مهمة لدعم المشاريع، وأنصحك أختي أنت والإخوة معك بسحب ملف دعم النشر والكتاب وهذا خاص بالكتبيين، المشروع الذي كنا نسهر عليه «رواج» ربما أخذوه بتلك الطريقة لتجهيز وإحداث وتحديث المكتبات ، فجل المكتبات أصبحت مقاهي ومثقفو سلا يذهبون إلى الرباط لشراء الكتب فهذه ظاهرة أخرى، فعلى الجمعيات أن تسعى لإقامة تظاهرات ومعارض بالتنسيق مع السيد العامل والسلطات المحلية ونحن مستعدون لدعمكم، وأنا شخصيا عندي مشروع في إطار المبادرة المحلية سمحوا لنا بإقامة معارض تضم الكتب والصناعة التقليدية وغيرها... والسيد المندوب بجانبي يؤكد ذلك.

وفي الختام أقول لكم بأن الغرفة في خدمة الجميع فنحن نتوفر على مدرسة للتكوين – كما سبقت الإشارة إلى ذلك في العرض الذي قدمته – في التدبير والتجارة والتسيير والمحاسبة وغيرها، والوزارة أبوابها مفتوحة عن طريق السيد المندوب الجهوي فما نحتاج إليه هو التواصل، فالتواصل هو المفقود. وشكرا.

السيد محمد صابر المندوب الجهوي لوزارة التجارة والصناعة والخدمات:

شكرا لكم. تعقيبا على بعض الأسئلة، وقبل ذلك أحييكم من كل قلبي لأنه

بصراحة هذا قطاع جد صعب، فيه متدخلون كثر وفيه إشكالات كبيرة، ولكن ولله الحمد طريقة النقاش وحماسكم يزيدنا حماسا أن نشتغل أكثر لحل أغلب المشاكل التي تعترض التجارة والتاجر. فهناك مكتسبات كثيرة، والأخ تكلم عن التغطية الصحية وعن عدد من المكتسبات التي حققها التاجر، وإن شاء الله سنستمر معكم وباب الوزارة مفتوح. الأخ الذي طلب لقاء فبابي مفتوح في أي وقت ترغبون فيه نجتمع ونحل مشكلا محددا حتى إن لم يكن ضمن صلاحياتنا فنحن سنعمل على التدخل ونحضر من يمكنه حل المشكل المطروح.

إذن الرسالة التي أريد إيصالها هي الاستمرار في هذه الحركية لأننا مررنا ب12 جهة في إطار التهييء للمنتدى مع السيد الوزير وشاهدت كثيرا من الحماس، لكن لقاء اليوم نموذجي من حيث احترام بعضنا البعض رغم اختلاف النقابات والجمعيات ،كل بقبعته، ولكن روح الحوار والإنصات للآخر هي التي يجب استحضارها لكي نحل المشاكل، وستحل إن شاء الله فقط بالتأني، لأن مغرب 2022 ليس هو مغرب 10 سنين خلت، فهناك تحسن وتقدم، ورسالات صاحب الجلالة هي التي تؤسس لهذا كله إن شاء الله سيكون الخير. وشكرا.

تاجر:

أسواق مدينة سلا أغلبها عبارة عن قصدير، فحبذا لو تدخلت الوزارة أو الغرفة لإزالة ذلك، فلو شب حريق فالله المستعان

السيد المندوب الجهوي

سوق الصالحين هو نموذج لهذا الإصلاح، والمرجو إعطاء حلول واقتراحات لحل المشاكل، فالمشكل قائم ولكن ماهي أنواع الحلول؟

السيد نائب رئيس الغرفة:

للتوضيح أكثر فمنذ سنتين حضرت مع اللجنة المشرفة على توزيع مفاتيح سوق الصالحين الذي يعتبر أحسن سوق في المغرب، بفضل العناية السامية لصاحب الجلالة، فهو الذي أعطى الأوامر لإنقاذ أولئك المواطنين بحكم علاقته بذلك السوق. كنت رفقة السيد العامل والكاتب العام والمحتسب فوجدنا الناس بسطاء منهم نساء ورجال، ولمدة أسبوع ونحن نوزع المفاتيح تطوعا منا، لكن جاءت جائحة كوفيد فتوقف المشروع وكل كلام آخر عن توقف المشروع غير كوفيد فهو زائف.

#سلا_اللي_بغينا

تم بناء سوق للقطاني والحبوب بالمدينة وقد أشرفت على نقله رفقة السيد الصاقل بالقرب من سوق الجملة، لكن رفض التجار دخوله بحكم السلبيات التي وجدوها فيه فقلنا لهم سيتغير، فأجرينا حوارات ولقاءات بالغرفة مع السيد العامل ومع السيد الكاتب العام لكنهم تشبثوا بالمكوث في المدينة. فدورنا أن نشيد البناية وقد تم ذلك. وأسواق القرب هي للقرب وهي تدخل في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لصاحب الجلالة بالمغرب كله.

هنيئا لمدينة سلا التي أصبحت بدون صفيح فهذه مبادرة نحيي فيها صاحب الجلالة والوزارة وشكرا

السيد عضو المكتب التنفيذي للنقابة الوطنية للتجار والمهنيين:

شكرا للإخوة وعندي ملاحظة للتنظيمات المهنية الحاضرة معنا اليوم، فأنا لن أتحدث إليكم بصفتي عضو المكتب التنفيذي، بل لأن لي تجربة في هذا المجال وأريدكم أن تستفيدوا منها كتنظيمات مهنية طالما أننا اليوم في لقاء تشاوري، وأنتم تعلمون ما معنى لقاء تشاوري: رجاء أيها الإخوة هذه اللغة المتجلية في كثرة التشكي وكثرة التباكي – وخذوها مني نصيحة صديق – لا تجدي نفعا، رجاء أيها الإخوة هيئوا ملفات مطلبية وضعوا مطالبكم، أدرسوها جيدا واطرقوا الأبواب، وليس هناك باب يغلق في وجهكم. فأنا كذلك تاجر بسيط ولا يغرنكم مظهري وعملي الآن أو المكان الذي أجلس فيه الآن، فهو بشكل تطوعي غير مؤدى عنه. وأحيلكم إلى المساهمة المهنية كيف أتت، والعدالة الضريبية كيف أتت، والامتيازات الضريبية كيف أتت، أتى بها مناضلونا، ذلك أننا آمنا بالقضية وثمرنا عن سواعدنا وأخذنا مطالبنا إلى المصالح وتحاورنا. هل تعلمون أننا أجرينا أربعين لقاء من أجل التغطية الصحية لأننا كنا أصحاب هدف وراغبون في أن نحقق شيئا للناس، فإذا أردنا استعراض المشاكل فلن ننتهي ولو إلى الغد ، فهذا القانون يمكن استعراض مشاكله ولكن دون نفع. آمنوا بقضاياكم، فنحن كذلك تجار ولكن ناضلنا وحققنا المكاسب، بالنضال لا بالتشكي والبكاء وخذوها مني نصيحة صديق ومن منطلق تجربة. وشكرا.

السيدة بوزيد المرنيسي :

شكرا الأخ رشيد، هو أصلا المقاول لا يبكي ولا يشكي بل يكتمها في قلبه والغد يستيقظ ويذهب إلى محله للعمل، فأنا جدي تاجر ووالدي تاجر ومقاول، وأنا مقاولة ونحن هنا في عمل تطوعي خدمة للتجار والمقاولين كما قال الأستاذ.

المنتدى نُظم على لقاءين: اليوم كان لقاء حضره معنا الإخوة الذين نشكرهم على جلوسهم معنا حتى هذا الوقت، حيث أوضحوا لكم المستجدات التي وصلوا إليها ومكنوا منها الإخوة التجار، وأشكر ممثلي جمعيات التجار والنقابات، فهذا يوم لنتواصل ونسمعكم، ولكن هناك مجموعة في الواتساب تضم جميع ممثلي الجمعيات والنقابات ونحن في حوار مفتوح إلى غاية 20 أبريل حيث سنجري لقاء آخر لنسمع لتوصياتكم ونهيئ التقرير الذي سنرفعه للجماعة، إذن لديكم شهر لتمدونا بالتوصيات والاقتراحات حتى نتمكن من صياغة التقرير الذي سنضعه رهن الإشارة، ولقاؤنا المقبل إن شاء الله يوم 20 أبريل وسنناقش ما توصلنا إليه وأيضا الاقتراحات التي سيمدنا بها الإخوة في المنصة، وشكرا لكم مرة أخرى على الحضور وإلى اللقاء إن شاء الله.

المنتدى الاقتصادي:
محور الصناعة

أرضية المنتدى الاقتصادي: محور الصناعة

المنتدى الاقتصادي: محور الصناعة

الصناعة بسلا: اختيار استراتيجي لتحقيق التنمية المحلية

في إطار تفعيل ورش الجهوية المتقدمة في تدبير الشأن المحلي، وتبعا للاختصاصات الموكولة للجماعات الترابية بموجب القانون التنظيمي رقم 14.113، سواء كانت اختصاصات ذاتية أو مشتركة مع الدولة أو منقولة إليها من هذه الأخيرة، والتي مكنتها من تسطير سياسات تنموية مبنية على البعد المحلي وعلى اقتصاد ناجع وقوي يهدف إلى خلق النمو وتوفير فرص الشغل، وتحقيق العدالة الاجتماعية.

وتماشيا مع رؤية النموذج التنموي الجديد الذي يعتبر أن تحسن جودة النمو الاقتصادي أمر ضروري من أجل تنمية دامجة ومستدامة، تحرص جماعة سلا، منذ تشكيل المجلس الجماعي الجديد، على تجسيد هذا النهج على أرض الواقع، انطلاقا من اقتراح حلول وبدائل لمجموعة من الإشكالات التي تحظى باهتمام سكان سلا في مختلف المجالات وعلى رأسها المجال الصناعي، وذلك باعتماد مقاربة تشاركية مبنية أساسا على الإصغاء والتشاور مع جميع الفعاليات المحلية وذلك بهدف الاستجابة الفعالة لمختلف انتظارات وتطلعات سكان جماعة سلا.

من هذا المنطلق، ووعيا منها بأهمية المجال الصناعي في التنمية الاقتصادية المحلية، تولي جماعة سلا اهتماما خاصا بهذا المجال، من خلال العمل على إيجاد حلول للرفع من أداء النظم الصناعية المحلية حتى تتمكن من تنشيط دينامية النسيج الاقتصادي المحلي بما يستجيب لمتطلبات التنمية الاقتصادية بسلا، الأمر الذي سينعكس إيجابا على جودة الحياة بالنسبة للمواطن السلاوي وعلى مختلف انشغالاته ومناحي عيشه في المجالات الاجتماعية و الثقافية و البيئية، على اعتبار أن الشأن الصناعي هو دعامة أساسية لتطوير البنية الاقتصادية المحلية، الأمر الذي سينعكس إيجابا على كل هذه المجالات.

ويبقى تحقيق هدف الرفع من النظم الصناعية على المستوى المحلي رهينا بمدى

القدرة على إنشاء منظومات صناعية من شأنها خلق دينامية جديدة وعلاقة متجددة بين كبرى الشركات الوطنية والمقاولات الصغرى والمتوسطة داخل المدينة. هذا النمط الجديد من التعاون بين الشركات الصناعية يمكن من جعل الصناعة مصدرا هامّا لمناصب الشغل، وخاصة للشباب، وجزءا من حلقة متينة في هذا المجال.

بالنسبة للصناعة التقليدية، فالفرصة سانحة لتحديد المعيقات والإشكالات التي تحول دون تطوير هذا القطاع، كما ستكون مناسبة للوقوف على الوضعية المادية والاجتماعية للصناع التقليديين والبحث عن الحلول التي من شأنها دعمهم وحثهم على الابداع والابتكار، في أفق الرفع من مردودية هذا القطاع الحيوي ومساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجماعة سلا.

لذا، فإن الاهتمام بالصناعة في بعدها المحلي، سواء كانت عصرية أو تقليدية، يعتبر خيارا استراتيجيا بإمكانه دعم المسلسل التنموي على المستوى المحلي والجهوي والوطني، حيث أن قطاع الصناعة يمكنه الإسهام بشكل فعال في إحداث مناصب شغل على المستوى المحلي مما سيخلق دينامية مضطردة، كما سيساهم في معالجة مجموعة من الظواهر الاجتماعية المرتبطة بالفقر والهشاشة، بالإضافة إلى أن تطور هذا القطاع يمكن أن يجعل من مدينة سلا قطبا صناعيا واقتصاديا واعدا على المستوى الجهوي والوطني، الأمر الذي سيشكل انطلاقة حقيقية للتنمية الاقتصادية لجماعة سلا، وسيساهم لا محالة في دعم مجهودات التنمية في شتى المجالات.

كما أن أهمية قطاع الصناعة بالنسبة لجماعة سلا، يدفعها إلى فتح النقاش حول سبل وآليات التطوير، والتفكير في مصادر التمويل التي تمكنها من خلق المناخ المناسب لتطور هذا القطاع على المستوى المحلي، وذلك من خلال عقد شراكات مع الدولة ومع القطاع الخاص من شأنها تقوية البنيات التحتية الطرقية والصناعية وتمكين المقاولات من الأوعية العقارية، الأمر الذي سيساهم لا محالة في الرفع من تنافسية هذه المقاولات على المستوى الوطني.

ترسيخا لهذا التوجه، فإن جماعة سلا تحرص على تجسيد هذا النهج على أرض الواقع، من خلال البحث عن إجابات علمية وعملية لمجموعة من الإشكالات، وذلك باعتماد مقاربة تشاركية مبنية على الإصغاء والتشاور مع جميع الفعاليات المحلية، وذلك بهدف الاستجابة الفعالة لمختلف انتظارات وتطلعات ساكنة جماعة سلا.

كما أن المجلس الجماعي لسلا في إطار توجهاته الرامية إلى تحقيق التنمية المحلية

الشاملة، اتخذ مجموعة من المبادرات فيما يتعلق بتشجيع النهج التشاركي لإنعاش الأنشطة التنموية، وكذا من خلال تهيئة الفضاءات والظروف الملائمة لتشجيع الاستثمار الصناعي بهدف إنعاش الاقتصاد المحلي وخلق فرص الشغل، وذلك من أجل إعطاء دينامية متطورة تساهم في الإقلاع الاقتصادي المحلي والرفع من مردودية وإنتاجية القطاع الصناعي مما سينعكس إيجابا على ظروف عيش الساكنة السلاوية ويحسن من جودة حياتها.

تأسيسا على ما سبق، وفي إطار الإعداد لبرنامج عمل جماعة سلا 2022-2028، كان لقاء التشخيص التشاوري الخاص بقطاع الصناعة، مناسبة سانحة لتقديم الإجابات والحلول والبدائل لمجموعة من الإشكالات التي تعيق تطور وتنمية القطاع الصناعي بسلا والتي يمكن تلخيص بعضها فيما يلي:

- ما هو واقع القطاع الصناعي بمدينة سلا؟ وما هي الآفاق المستقبلية التي تنتظره؟
- ما تحديات الصناعة التقليدية بمدينة سلا وكذا الإشكاليات والإكراهات التي تواجه القطاع؟
- أي دور للفاعلين في تنمية الصناعة بالمدينة، وما هي سبل وآليات تطوير هذا القطاع؟

نتائج لقاء التشخيص التشاوري: محور الصناعة

المنتدى الاقتصادي: محور الصناعة

برنامج اللقاء

الكلمة الافتتاحية للقاء التشاوري:

السيد عبد الرحيم حيمي

مسير الجلسة:

السيد محمد بوصفيحة

لائحة المتدخلين

حسن الساخي	**رئيس غرفة الصناعة و التجارة لجهة الرباط سلا القنيطرة**
محمد الصابر	**المندوب الجهوي لوزارة الصناعة و التجارة**
عبد الرحيم حمي	**صاحب مقاولة صناعية**
وائل عبد العلي	**رئيس مصلحة الصناعة في المندوبية الجهوي الصناعة و التجارة بالجهة**
محمد البقيوي	**كاتب غرفة الصناعة التقليدية بجهة الرباط سلا القنيطرة**

لائحة المعقبين

بلحسن	**رئيس سابق لمجلس عمالة سلا**
عبد الهادي جواد	المجتمع المدني

المنتدى الاقتصادي: محور الصناعة

مخرجات اللقاء

السيد: محمد بوصفيحة مسير اللقاء

السيد ممثل عامل صاحب الجلالة على عمالة سلا؛ السيد نائب رئيس جماعة سلا؛ السيد ممثل رئيس غرفة التجارة والصناعة والخدمات؛ السيد ممثل رئيس غرفة الصناعة التقليدية؛ السيد ممثل المندوب الجهوي لوزارة الصناعة والتجارة؛ السادة المنتخبون السادة أرباب المقاولات بسلا؛ السادة المهنيون والصناع التقليديون؛ السيدات والسادة الحضور الكريم...

يشرفني أن أرحب بكم في إطار فعاليات هذا الملتقى التشاوري الذي يهم محور الصناعة بالمنتدى الاقتصادي في إطار الأشغال التحضيرية لإعداد برنامج عمل جماعة سلا 2022-2027 والذي سيخصص لفتح النقاش والتشاور بين مختلف المتدخلين الفاعلين في مجال الصناعة بمدينة سلا. ولعل هذا اللقاء مناسبة سانحة للإجابة عن مختلف التساؤلات المطروحة والمعيقات التي تحد من التنمية الصناعية بالمدينة. إذا فمرحبا بالحضور الكريم وعلى بركة الله نعلن افتتاح أشغال هذا اللقاء وأعطي الكلمة الآن للسيد عبد الرحيم حمي رئيس الجمعية المغربية للنسيج بالرباط سلا .

السيد : عبدالرحيم حمي

السلام عليكم ورحمة الله أيها الحضور الكريم. أنا في هذا المنتدى أتحدث عن الصناعة لكوني أنتمي لهذا القطاع ونحن نتكلم عنه كي نكون من المتعهدين في نمائه وازدهاره. فبموقع المغرب وقربه من أوروبا وتوفره على شبكات اتصال في مستوى عال، ويد عاملة مكونة وشابة وجد حيوية ومن مدن الرباط وسلا وهي مدن جامعية، بالإضافة إلى مؤسسات تقنية جد متطورة، رغم هذا فالصناعة تعاني بعض المشاكل أولها مشكل الوعاء العقاري، مثل الحي الصناعي بأبي القنادل. فقد أعطانا حركة صناعية جيدة وهذا ما جعل الصناع والممولين يأتون إلى حي أبي القنادل لتوفره على 5 هكتار في الحنشة

24 هـ، و45 هكتار لمستثمر حـر سوف يطورها بهذه المنطقة. فالوعاء العقاري معطى مهم للاستثمار، أما المشكل الثاني هو الأحياء الصناعية المتواجدة، والتي 80 °/° منها غير مشغل وهذا منذ 20 سنة بسبب المشاكل مع المؤسسات البنكية، ونحن نقوم بمجهودات جبارة مع السلطات العمومية لحل هذا المشكل. بالإضافة إلى الإجراءات المعقدة التي يواجهها المستثمر. إذ يجب إحداث شباك وحيد من أجل تسهيل الإجراءات اللوجيستيكية. والعائق الآخر يتجلى في التكوين غير المتلائم مع متطلبات سوق الشغل. عند قيامنا بإحصائيات وجدنا 1°/° فقط من الشركات التي تتوفر على عقد التكوين هي التي يؤدي ضريبة التكوين المهني. المشكل أن قطاع الصناعة قطاع غير مهيكل. أضف إلى هذا ثمن الضريبة المهنية. وبما أنني أنتمي لهذا القطاع، ولغيرتي عليه، فإنني أثق بالحكومة الجديدة التي يترأسها رجل أعمال السيد أخنوش مع الفريق المتواجد في الحكومة.

السيد: محمد بوصفيحة مسير اللقاء

شكرا السيد عبد الرحيم حمي على هذه الإيضاحات وأعطي الكلمة الآن للسيد ولاد البصير يحيى عن غرفة الصناعة والتجارة جهة الرباط سلا القنيطرة .

بسم الله الرحمان الرحيم السيد نائب رئيس المجلس الجماعي لسلا السادة، الحضور الكريم.

أريد أن أضيف لما تحدث عنه السيد عبد الرحيم حمي مجموعة من المشاكل التي يواجهها قطاع الصناعة وبخصوص المناطق الصناعية المتواجدة بسلا. إنه لشرف كبير أن أحضر معكم اليوم لهذا اللقاء التشاوري حول موضوع الصناعة بسلا.

إنه اختيار استراتيجي لتحقيق التنمية المحلية والذي يشكل فرصة مهمة لتبادل الآراء والأفكار والخبرات بين مختلف الفاعلين المتدخلين على صعيد الجهة مما سيفضي بدون أدنى شك إلى تكوين رصيد معرفي بالغ الأهمية وإلى إفراز توصيات من شأنها تطبيق خدمة لصالح القطاع الصناعي بسلا .

كما أن اللقاء التشاوري يجسد الاهتمام الذي يوليه الجميع لهذا القطاع الحيوي وخاصة لفئة الشركات الصناعية من أجل تمكينها من المشاركة الفعالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية والجهوية.

أيها السيدات والسادة يتعلق موضوع لقائنا اليوم بالقطاع الصناعي بشكل عام وبالمناطق الصناعية بشكل خاص، في منطقة تاريخية عريقة تعرف تطورا ملحوظا في مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والديمغرافية ألا وهي مدينة سلا، هذه الأخيرة التي تشهد ديناميكية اقتصادية مهمة وتنوعا في نسيجها الاقتصادي الذي يتوزع ما بين النسيج والجلود والمواد الكيمائية والميكانيكية والمعدنية والكهربائية وغيرها، والتي تحتاج إلى مواكبتها عبر تحديث وتطوير بنياتها التحتية وعلى رأسها المناطق الصناعية.

أيها السيدات والسادة ،كما تعلمون تحتضن مدينة سلا مجموعة هامة من المناطق الصناعية التي تعمل على المساهمة في تعزيز النسيج الاقتصادي للمدينة لتحويلها إلى قطب صناعي متميز على الصعيد الوطني ،كالحي الصناعي لحي الرحمة، تابريكت، الزهرة طريق الولجة، الصبيحي طريق القنيطرة وشركات أخرى بمناطق مختلفة من مدينة سلا وغيرها من المناطق، التي تلعب دورا مهما في تطوير القطاع الصناعي بفضل توفرها على بنيات تحتية واحتضانها لفعاليات المنشآت الصناعية التي تقع بالمدينة .غير أنه رغم الدور المهم الذي تلعبه هذه المناطق الصناعية، إلا أنها تواجه مجموعة من الصعوبات والإكراهات التي تحول دون مساهمتها في التنمية الاقتصادية للجهة، وتعيق سير عملها على أحسن وجه، بما فيها الحي الصناعي لحي الرحمة الذي تشرف عليه غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة الرباط سلا القنيطرة. يمكن إجمال هذه المشكلات –كإضافة للتي تكلم عنها السيد حمي–في إفلاس مجموعة من الشركات وتأخر إجراءات تصفيتها

لسنوات وهنا أخص بالذكر الشركات التي خضعت لمساطر التصفية القضائية، ومساطر التسوية القضائية، فهناك صعوبات في تأخير هذه الإجراءات مما يتسبب في مشكلتين أولهما تجميد العديد من الأراضي وتعطيلها والحيلولة دون استفادة المستثمرين الجدد منها، وكذا إضاعة فرص الشغل على شباب المنطقة بفعل عملية الإغلاق وعدم الاستغلال. وهناك أيضا مشكلة الأمن حيث أصبحت المنطقة ملاذا للمجرمين والمتشردين، مما يثير مشاكل للشركات التي ماتزال تعمل .

كما تعاني هذه المنطقة الصناعية من تدهور البنية التحتية وقلة الإضاءة ومشكلة وصول المركبات إلى الوحدات الصناعية، وأضيف كذلك أنه لدينا مراكز التكوين التي تخص هذه الشركات الصناعية وبالخصوص التي تلعب دورا مهما في الرصيد أو النسيج الصناعي بالمنطقة، وهذه المشكلات تحتاج لمجموعة من الحلول لتجاوزها، كتحرير وإعادة توزيع الأراضي في المنطقة الصناعية بغية جلب الاستثمارات الجديدة وإنعاش الشغل في المنطقة، وكذا توفير الأمن وإعادة تأهيل البنية التحتية للسماح للشركات بالاشتغال في ظروف عمل أكثر ملاءمة.

شكرا على حسن متابعتكم لمداخلتي والإصغاء لي والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد: محمد بوصفيحة مسير اللقاء

شكرا السيد يحيى والآن نمر للمحور الثاني: المحور الثاني هو تحديات الصناعة التقليدية لمدينة سلا، الإكراهات والإشكاليات التي تواجه هذا القطاع، وسيكون فيها تدخل للسيد :

محمد البقيوي كاتب غرفة الصناعة التقليدية بجهة الرباط سلا القنيطرة شكرا

السيد محمد البقيوي كاتب غرفة الصناعة التقليدية بجهة الرباط سلا القنيطرة

باسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا ونبينا مصطفى، تحية للحضور الكريم كل واحد بصفته وباسمه وتحية للسيد رئيس الجلسة. كما أود في بداية مداخلتي أن أشكر جماعة سلا على تنظيم هذا اللقاء الذي يندرج ضمن برنامج عمل جماعة سلا 2022 – 2027 تحت شعار « سلا اللي بغينا « لا تفوتني الفرصة لقول أمر: (ماشي غير سلا اللي بغينا، حتى سلا اللي احتضنتنا وأعطتنا الكثير)، وبالتالي مداخلتي ستقتصر على الشق الثاني في إطار الصناعة. فهناك

الصناعة العصرية والحديثة كما تعلمون وهناك صناعة تقليدية، وبحكم تمثيليتي كمنتخب داخل غرفة الصناعة التقليدية بجهة الرباط سلا القنيطرة، كان لي شرف تكليفي بإعداد ورقة من أجل أن أتقاسم معكم أفكارا وتحديات حول ما يعانيه هذا القطاع. تحديات الصناعة التقليدية ومشاكل الحرفيين كما تعلمون أيها الإخوة بمدينة سلا هي مشاكل مركبة ومعقدة وهي في جلها مما تعرفه المدن الكبرى التي يزدهر بها قطاع الصناعة التقليدية كسلا فاس مراكش مكناس وما إلى ذلك، بحيث أصبحت الصناعة التقليدية تستأثر باهتمام الدولة خلال السنوات الأخيرة، بعدما أغفلتها الحكومات المتعاقبة. بمعنى أن عمل الدولة كان حول تثمين التراث اللامادي، وعندما أقول الدولة فهذا لا يعني الحكومة بل يعني الدولة الرسمية، حيث انتبه الفاعل الرسمي إلى ضرورة مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام، علما أن القطاع غير مهيكل في غالبيته مما يستدعي رؤية استراتيجية على المدى المتوسط والطويل لتشجيع التنافسية مع الحفاظ على الموروث الثقافي للمملكة. السؤال الذي يمكن أن نطرحه هل فشل الحكومة في مجال الصناعة التقليدية يتعلق بضعف حكومي أم تنافسية الصناعة؟ سؤالان من بين أسئلة أخرى يطرحها العديد من الفاعلين، في ظل التحديات المطروحة سواء على مستوى التكوين أو التسويق أو التشغيل؟ مما يستدعي تظافر الجهود الرسمية وغير الرسمية لإنقاذ القطاع من السكتة القلبية، وأخص بالذكر مدينة سلا المجاهدة فيما يتعلق بتحولات الصناعة التقليدية، خاصة تقييم التدابير المتخذة في مجال التراث الثقافي اللامادي وتحديات الصناعة التقليدية. هناك تحول على مستويين أساسيين. المستوى الأول يكمن في الانتقال من صناعة تقليدية موجهة للسوق الداخلية، إلا أن هذا التوجه يحتاج إلى مجهودات على الصعيد القانوني والتشريعي والمؤسساتي، وأخص بالذكر هنا ذلك الفراغ القانوني على مستوى المؤسسة المنتخبة كغرفة الصناعة التقليدية.

غرفة الصناعة التقليدية تفتقد إلى سلطة تقريرية. فرغم أنها مؤسسة جهوية، ورغم أننا نطمح إلى جهوية موسعة ومتقدمة، إلا أن هذه المؤسسة المنتخبة يبقى دورها استشاريا، ولها سلطة اقتراحية فقط، وبالتالي فإن تمثيليتها محدودة وتكون دائما في موقع ضعف أمام ممثلي الصناع والصانعات وهذا إكراه وإشكال ونوع من إفراغ المؤسسات من محتواها. نتمنى من السلطات الرسمية ومن السلطات العليا أن تلبي هذا النداء لتكون هذه المؤسسة فاعلة وذات جودة، وتلبي حاجيات الصناع والصانعات.

هناك المستوى الثاني وهو الانتقال من الاهتمام بالمنتوج إلى الاهتمام بالمهارة، وهو تحول محوري يحتاج إلى مجهود حتى يصبح في صلب السياسات العمومية، على اعتبار

أن جوهر الصناعة التقليدية ليس المنتوج وإنما المهـارة التي يجب الحفاظ عليها وتطويرها، ومن تم الحفاظ على المنتوج بطريقة غير مباشرة... هنـا أستحضر تجربة مميزة انطلقت منذ ثلاث سنوات بغرفة الصناعة التقليدية لجهة الرباط سلا القنيطرة في إطار شراكة مع Ronald ومدينة ليون LYON والوزارة الوصية ومديرية التكويـن بحيث أن هذه التجربة التفتت إلى التصديق المهني على المهارات المكتسبة، حيث أن بعض الصناع يكتسبون مهارات جد عالية ولكن لا يتوفرون على شواهد أو دبلومات مـن أجل الولوج إلى سوق الشغل والاعتراف بهم من طرف بعض الشركات وبعض المقاولات، وهذا إكراه كبير. في السنة الأولى كان عدد الصناع والصانعات الذين استفادوا من هذه التجربة للحصول على الدبلوم الأكاديمي الموقع من طرف الوزارة والتكويـن المهني وجهة غرفة الصناعة التقليدية قليلا، والآن وصلنا في سنة2021 إلى 600 صانع وصانعة الذين شملهم هذا التكويـن وحصلوا على الدبلوم ونطمح في 2022 أن نصل إن شاء الله إلى حـوالي 1000

صـانع وصانعة. هذه الإشكاليات التي نتحدث عنها الآن تشتكي منها الصناعة التقليدية في زمن تنافسية عالمية خاصة المنتـوج الصيني. كما أود الإشارة إلى وجود مشروعين إذا أردنا أن نجد بعض الحلول:

أولا الشارة الوطنية التي وضعتها الوزارة الوصية على بعض المنتوجات التقليدية. الشارة الوطنية بالرغم أنها تحمل هذا الاسم إلا أنها ترتكز على منتوج خاص ودائما

بمنطقة معينة وهي تمنحه امتيازا في السوق وتحميه من التقليد وما يترتب عن المس بالملكية الفكرية، والمطلوب هو اكتشاف مهارات أخرى مناطق نائية يغيب فيها الدعم العمومي لإنقاذ الكثير من المنتوجات، وهنا نطالب بخلق أكاديمية الصناعة التقليدية والفنون بسلا على غرار أكاديمية محمد السادس بالدار البيضاء، وفتحها في وجه الطلبة وإدراجها ضمن نظام التعليم العالي، لتصبح لها شواهد إجازة وماستر، الأمر الذي يجعل الشركات والمقاولات العاملة في القطاع تعترف بهذا الدبلوم. وفي الأخير أقول: لا يمكن أن يتحول الصانع التقليدي إلى رجل أعمال، لأن من شأن ذلك أن يفقد المنتوج التقليدي أصالته التاريخية ويؤدي إلى سيطرة الريع على القطاع، ولهذا وجب على الدولة تحفيز الصناع للمحافظة على التراث الثقافي اللامادي بسلا وبتراب المملكة ككل، وأن يشكل بذلك قوة ضاربة في المنظومة السياحية. أكتفي بهذا القدر وشكرا على حسن الاستماع.

السيد بوصفيحة : شكرا الأخ محمد البقيوي على المداخلة والآن نمر للمحور الثالث: أي دور للفاعلين في التنمية الصناعية بالمدينة، وماهي السبل والآليات لتطوير هذا القطاع؟ والتدخل سيكون للسيد وائل عبد العالي رئيس مصلحة الصناعة بالمندوبية الجهوية للصناعة والتجارة بالجهة.

السيد وائل عبد العالي : بسم الله الرحمان الرحيم، والسلام عليكم. تحية طيبة للحضور الكريم. إنه لشرف كبير أن تكون الوزارة حاضرة في هذا الملتقى لإعداد برنامج عمل في إطار تشاركي مع جماعة مدينة سلا، وتدخل وزارتنا سيكون في أربعة محاور.

أولا سنعطي نظرة شاملة على الصناعة في الجهة وكذلك بمدينة سلا. ثانيا سنحدد جميع المشاريع المهمة والمهيكلة التي تشارك فيها الوزارة من أجل تطوير الصناعة في المنطقة. ثم ستكون النقطة الثالثة وهي فرص الاستثمار في المدينة، وكيف يمكن أن نطورها من أجل تحسينها، وفي الأخير سنقدم نبذة عن النتائج أو الحصيلة التي عاينا في هذ المستوى.

إذا كنا نتحدث عن الوضع الاقتصادي والصناعي في منطقتنا داخل الجهة فجهة الرباط سلا القنيطرة تعتبر ثالث جهة في المغرب من حيث رقم المعاملات والقيمة المضافة وكذلك الاستثمار، مسبوقة بأول جهة وهي الدار البيضاء ثم جهة طنجة. إذا أردنا أن نطلع على النسبة المئوية بسلا نجد أن الثلث من الناتج الصناعي للجهة هو منبثق من مدينة سلا، لهذا تقريبا 16 مليون درهم للإنتاج الصناعي آت من مدينتنا، وإذا كانت هذه النسبة المئوية ثلث الجهة ونحن في المرتبة الثالثة فهذا يعني أن جهتنا

ومدينة سلا بالخصوص لديها مستوى جيد كي تحقق نتائج جد مشرفة، على الصعيدين الجهوي والوطني. في هذا الإطار ولكي تصل الوزارة لهذا المستوى قامت بمجموعة من التدابير ومجموعة من المشاريع التي تدخلت فيها، ومن بينها خلق مدرسة للفنون والحرف بالرباط بشراكة مع ISAM الفرنسية بمبلغ 33 مليون درهم، وهي بدعم من طرف وزارتنا، وعيا منا بأهمية التكوين وتوفير التكوين المناسب من أجل شبابنا كي يجد فرصا مناسبة للعمل، وهذه المدرسة تم اقتناء العقار لها (تقريبا 5 هكتار) قرب تكنوبوليس، والتي ستمكننا إن شاء الله من تكوين 600 مهندس وإطار في التقنية الجديدة المسماة quatre ports، يمكنها أن تواكب التطور الصناعي الذي تشهده مدينة سلا. وهناك مشروع ثان ساهمت فيه الوزارة بالكامل ألا وهو مشروع إنشاء منطقة صناعية ببوقنادل داخل وعاء عقاري يناهز 32 هكتار، أعطيناه صبغة منطقة صناعية ومنطقة دفع وواجهة، حتى نتمكن من استقطاب أكبر عدد من المستثمرين الذين يمكنهم أن يشغلوا عددا كبيرا وقارا من اليد العاملة بحجم المدينة المليونية، مدينة سلا.

وكمثال هناك منطقتان صناعيتان بنظام بيئي مصنف دوليا. إحداها ستشتغل في مجال الكهرباء، وستشغل 4500 شخص بمبلغ استثماري يناهز 500 مليون درهم، وهذا من شأنه أن يساعد شباب المنطقة كي يحصل على وظيفة مستدامة وبجودة عالية وبكرامة. هؤلاء المستثمرون من المستوى العالمي العالي بإمكانهم مساعدتنا على خلق نواة صناعية في منطقة أبي القنادل ثم مدينة سلا والجهة. ومن أجل تحسين البنية التحتية الصناعية بسلا قامت الوزارة بشراكة مع الغرفة الصناعية والجماعة بتأهيل منطقة صناعية وتجهيزها من أجل تحسين الأمن بها، وهذا المشروع لايزال في طور الإنجاز، إذ يلزمه تقريبا 3 ملايين درهم، لكن بمعية السيد حمي والجمعية المكلفة بالمنطقة سوف نعمل على مقاربة شاملة لدمج هذا المبلغ المتبقي فيما يخص كل متطلبات المنطقة. وأؤكد أن سلا –كمدينة مليونية– لديها مؤهلات لجلب الاستثمار. بالنسبة للمنطقة الصناعية أبي القنادل كانت المساحة هي 32 هكتار ووجهنا طلب عروض وحصلنا على أكثر من 140 طلب للاستثمار، كلها تقريبا من مدينتي سلا والرباط وهذا يدل على أن مدينة سلا لها مؤهلات لجلب الاستثمار، وهذا ما يسعى له الجميع وطنيا ودوليا، لأن الاستثمار يوظف اليد العاملة ويمكِّن من تطوير الصناعة وتطوير الاقتصاد. لدينا مجال مهم جدا للعمل، تقريبا 5 ملايين درهم توجد بالجهة، وهناك أكثر من 2 مليون درهم متواجدة بمدينة سلا، 60°/° منها لا تزال شابة وقادرة على العمل. بالنسبة للتكوين تعتبر مدينة سلا من أهم الأقطاب على المستوى المغربي، لأنه لدينا ثلاث

جامعات وستضاف لها جامعة محمد السادس المنبثقة من بنجرير بصيتها العالمي، لأنها متفرعة عن ECO–LE CENTRALE DE PARIS ولدينا الجامعة الدولية للرباط، بالإضافة لهذه الجامعات هناك 60 مركزا للتكوين المهني، بالإضافة إلى بنية تحتية مهمة، إذ تتوفر مدينة سلا على خمس مناطق صناعية تشتغل، إضافة إلى مشتل خاص بباب المريسة لاستقطاب الشركات المبتدئة حتى يتمكن من تكوين شركة قائمة الذات بقطب صناعي له مكانته في سوق الشغل. إضافة إلى كل هذه المناطق الصناعية ذات الجودة وكذا قطب تيكنوبوليس بشراكة مع القطاع الخاص يمكننا الحصول على قطب صناعي من الجيل الجديد، يوفر مركز استقطاب هام للاستثمار. وخير دليل على ذلك أن تكنوبوليس سلا به أهم الشركات الصناعية في العالم كشركةlile وشركة أمريكية تشتغل في cablage حزمة الأسلاك وكذا أكسسوارات السيارات وكلها تساهم في تقديم الخدمات بالمجالات الصناعية.

بالإضافة إلى كل هذا يجب أن تكون أرضية مواتية لاستقطاب المستثمر خاصة الأجنبي، اقتداء بتعليمات صاحب الجلالة نصره الله في هذا المجال وكذا حرص السيد الوالي رفقة لجنة جهوية لتدبير وتتبع الاستثمار باعتباره ضمن الأولويات، وللإشارة فإن جائحة كورونا كانت نعمة على المغرب في جوانب منها، حيث أبانت أن المغرب له إمكانيات جد مهمة مكنته من خلق حكامة واستقلالية في بعض المواد المهمة التي كان

العالم كله في حاجة إليها، ضمنها المواد الكحولية والكمامات، نحن كوزارة وفي ظل التوجيهات الملكية السامية قمنا بدراسة لكل ما يستورده المغرب والذي سقدر ب 183 مليار درهم. كما قمنا بدراسة –بمساعدة جامعة دولية– لكل المواد التي نستوردها وقررنا وضع مبلغ 34 مليار درهم لتعويض كل ما كنا نستورده. وواكبنا هذا المشروع تقنيا وماديا مع الفاعلين الاقتصاديين للإقلاع بالاقتصاد المغربي وتأمينه. وقد قامت الوزارة بمواكبة حاملي المشاريع ماديا وتقنيا. وكل هذا المشروع بمشاركة عدد كبير من المتدخلين لإنجاحه ك IMANOUE وAMDE للتصدير والغرفة... وخلال سنة ونصف لدينا 84 مشروع حسب الجهة ب 5 مليار دهم للاستثمار. فيما يخص مدينة سلا هناك 21 مشروعا ب 2 مليار درهم للاستثمار وخلق 9330 منصب شغل، وفي هذا المجال نجد الخياطة في الصف الأول والتغذية الفلاحية وصناعة البلاستيك، وهذا كله من شأنه خلق مناصب شغل هامة. وشكرا لكم جميعا.

السيد محمد بوصفيحة: شكرا السيد محمد على هذه الإيضاحات الممتازة، فقد زودتنا بمعلومات كنا نجهلها وأكدت أن وزارة التجارة والصناعة لها طموح وأمل كي نتقدم بمدينة سلا. والآن سوف نفتح باب التدخلات أمام الإخوة الحاضرين.

السيد عبد الهادي الجواد

شكرا للإخوة السادة أعضاء المنصة الشرفية لتقاسمهم هذه المعلومات القيمة معنا، وأيضا الهم الذي يحملونه كسلاويين وسلاويات.

سأتحدث بخصوص أمرين: الأول عن منظومة دينامية التشاور بجماعة سلا، والثاني يتعلق بموضوع الصناعة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني وإشكالياته. ثم بعض البدائل والتوصيات التي نسعى لإخراجها من هذا اللقاء.

باسم الهيآت التي أمثلها أتقدم بالشكر الجزيل لمجلس جماعة سلا على الدينامية التي خلقها في هذه الأيام الخاصة بالتشاور العمومي والذي يمكن تسجيله في إطار الديموقراطية التشاورية أو الديموقراطية التشاركية، هذا العمل التشاركي انطلقنا فيه تقريبا أكثر من 20 سنة، اليوم نجد المجالس تعتبره أولوية من الأولويات، من خلال الاشتغال مع المواطن والمواطنة بشكل عام، فشكرا للمجلس على هذه المبادرة القيمة.

واليوم ليس من الضروري الخروج ببرنامج بل الهدف الذي يجمعنا جميعا كمنتخبين وكمجتمع مدني وكمواطنين ومواطنات وكفاعلين اقتصاديين وحكومة هو تحقيق التنمية عن طريق هذا البرنامج الذي نتحدث عنه، فنحن نسعى مع الجميع للخروج ببرنامج يحقق لنا التنمية في جماعة سلا؛ وعندما أقول جماعة سلا فأنا لا أتحدث عن جماعة بوقنادل وجماعة عامر وجماعة السهول، لأنها تضم بعض العروض الجهوية، بقدر ما أركز على جماعة سلا. فجماعة سلا وكما نعرف لها نقط قوة من بين أهمها العنصر البشري المؤهل مهنيا وحرفيا، مما يمكنه من تحقيق الاكتفاء الذاتي للجهة كلها، أي أن السلاويين والسلاويات لديهم – ما شاء الله– مهارة مهنية وحرفية جيدة.

المسألة الثانية هي أن مدينة سلا من الناحية النموذجية وهبها الله تعالى مؤهلات طبيعية لا توجد في مدن أخرى، وهي البحر والوادي والغابة، هذه مؤهلات كان ينبغي للمجالس السابقة أن تستثمرها في مجال الصناعة والصناعة التقليدية وما يهم ذلك.

الجانب الثالث هو أن مدينة سلا تتوسط مجموعة من المدن التي سبقتها صناعيا كالقنيطرة والدار البيضاء. في كانت سلا في وقت من الأوقات يأتيها الناس من الصخيرات وتمارة القنيطرة والغرب... يبحثون عن منتوجات حرفية وصناعية سواء صناعة تقليدية أو صناعة أخرى، لأننا كنا نتوفر على أحياء صناعية وغيرها... اليوم من الصعب جدا أن يأتي أحد يبحث عن حي صناعي أو مستودعات صناعية في مناطق متعددة لأنها غير واضحة المعالم، نتحدث على الخصوص عن الحي الصناعي بحي الرحمة الذي يشتغل بعض الشيء، لكن من الصعب الولوج إليه لأن الناس يرغبون في القرب من الطرق الكبيرة، فمثلا عندما يتجه الشخص إلى سيدي موسى حيث الحرفيين والصناع لا يشعرون بأنهم بحي صناعي ينتج، المسألة فيها كرامة الحرفي وكرامة الصانع وكرامة المصنع، ووحدات واضحة وظاهرة. ثم هناك الحي الصناعي بالقاعدة الجوية قليل من الساكنة السلاوية من يذهب إليه لأنه غير معروف لديهم، وبالتالي يجب على الجماعة أن تعبئ مجهودات كبيرة على مستوى الدعاية والإشهار، بحيث نثمن ما هو متوفر وننطلق إلى الجديد، وأنا هنا لا أوجه المسؤولية للجماعة فقط بل نحن مسؤولون كذلك كفاعلين في قطاع التنمية بشكل عام، وقطاع الصناعة بشكل خاص. هناك التيكنوبوليس الذي يعرفه العالم كله ولا يعرفه السلاويون بشكل كبير، منذ زمن وهو بمدينة سلا ولا ندري ما الذي حققه لسلا من تنمية، فيجب أن نقيم هذه العملية لأن سلا ساهمت بشكل كبير؛

ساهمت بالأرض وبالميزانية وبالأطر، فما مردوديته على سلا؟ فنحن كسلاويين نريد أن نتملك كل ما من شأنه أن يجعلنا نحس بالفخر والاعتزاز بمدينتنا.

نمر إلى الإشكاليات والتي منها أن سلا تتميز بمجموعة كبيرة من الأنشطة الصناعية لكنها متفرقة وغير واضحة وليست بالقريبة بل مشتتة. كذلك سلا لها بنية تحتية حرفية وصناعية ضعيفة جدا. وتحدثنا قبل قليل عن الولوج ونتحدث كذلك عن مصادر تمويل المواد الأولية بحيث لا نتوفر على مراكز كبيرة جدا يمكن أن نضع فيها المواد الأولية التي تحتاجها الشركات الصناعية والحرفيين والحرفيات، بل نأتي بها من البيضاء مع العلم أنه كان بإمكاننا توفيرها هنا ونقلل التكلفة. وحتى مواقف السيارات تعرف مشكلا، فعندما نقيم معرضا للترويج يواجهنا مشكل مكان إقامته بسبب مواقف السيارات. بالإضافة إلى أمور تطرق لها الإخوة قبلي ولا أريد الخوض فيها مرة أخرى.

هناك الكلية بسلا الجديدة، وهناك معاهد التكوين جهوية وفي مجالات متعددة لكنها لا تعطينا تأهيلا فعالا، لأننا لا نتواصل مع الشركات لتعطينا نوع الخصاص الذي تحتاجه كشركات ومقاولات.

أضف إلى هذا إشكالا كبيرا يخص الدعاية والتشوير. فقط نجد القليل من التشوير يخص العمالة أو الجماعة أو المقاطعة. ونتحدث عن القطاع الصناعي الذي نفكر فيه

بشكل كبير فقد كان من الممكن بقاء تلك الشركات بحي الرحمة، أو على الأقل تعويضها بطريقة أو بأخرى، لهذا يجب أن نسمع لبعضنا البعض ونفكر ببعضنا البعض، ونساهم جميعا لكي ننتج منتوجات تفيد الجميع.

الصناعة التقليدية بمدينة سلا لها بعد حضاري كبير وهي عريقة لا تختلف عن مراكش ولا عن فاس، وتعتبر لحد الساعة ثالث المدن التي تضم إنتاجا للصناعة التقليدية. مراكش كلها منتجات للصناعة التقليدية، فاس كذلك، سلا مداخل المدينة لا نجد فيها شيئا لا من جهة الرباط ولا من طريق مكناس ولا من طريق القنيطرة، بل نجد عمارات سيارة أجرة صفراء وسيارات أجرة بيضاء وكثير من المقاهي والمحلبات، لكن لا وجود للصناعة التقليدية بالرغم من أنها ثالث مدينة والعديد من الحرفيين يعيشون منها، فالاهتمام بالصناعة التقليدية كان غائبا رغم أنه يشكل البعد الحضاري للمدينة، ونحن جميعا نتحمل المسؤولية في هذا التغييب. وبحسب هذه الظروف التي يعيشها الحرفيون والحرفيات فإنني أعتبرهم مكافحين في ظل الأزمات العالمية وبحكم أنهم ليس لهم رصيد كبير يروجونه، فهم اليوم يبحثون عن كيفية البقاء على قيد الحياة، و كيف يحافظوا على ذلك البعد الحضاري الذي يحملونه على أكتافهم، أو كيف يمررون تلك المهارات التي تحدث عنها الإخوة للأجيال الأخرى، لأننا لا نتصور سلا بدون صناعة تقليدية وبدون حرفيين، فهذا أمر مخجل.

ما يجب أن نفكر به مستقبلا هو أن يكون العنصر البشري محورا لكل برنامج سنقوم بتنفيذه بمدينة سلا، العنصر البشري هو المحور في قطاع الصناعة بمدينة سلا، هو المحور في قطاع الثقافة... كل موضوع نفكر فيه لا بد من العنصر البشري لأن توجه المملكة المغربية يسير في هذا الاتجاه. إذا رأينا النموذج التنموي الجديد نجده يضع الإنسان محورا للتنمية بشكل عام في المغرب، وكذلك السياسة الحكومية والقطاعية تسير في هذا الإطار ويمكن إعطاء بعض النماذج: مثلا الحماية الصحية للحرفيين والتجار والصناع التقليديين...فنحن اليوم في مرحلة التشخيص ويمكن إعطاء البدائل بأن نعي بهذا العنصر البشري فهو المهم وهو الأساس.

الأمر الثالث: الرؤية الاستباقية، فأقول بأن جماعة سلا محظوظة لأنها تحيط بها ثلاث جماعات، ويمكن في إطار الشراكات مع الجهة أن تستفيد من مجموعة من الأشياء، ولكن يجب أن تكون لدينا رؤية استباقية لكي لا يقع لنا ما وقع بالأمس في منطقة بني عويش وغيرها، عندما كانت الأرض ملكا لنا ففرطنا فيها ثم اضطررنا لشرائها بثمن باهض.

إشكالات الرؤية الاستباقية يجب أن تكون لدى الفاعل السياسي بالخصوص لأنه هو من يدبر الشأن العام والشأن التنموي لمدينة سلا.

ولكي لا أطيل أكثر سأقول بخصوص الاقتصاد التضامني، وهنا أحيي الأخوات والإخوة الذين يتوفرون على تعاونية «الذكاء الصناعي»، فهو في المغرب وفي العالم يحتل الرتبة الثالثة فيما يخص التشغيل: القطاع العام والقطاع الخاص والاقتصاد التضامني. لا ندري هل تعرف الدولة كيف يشتغل؟ وبأية إمكانيات وبأية وسائل؟ فهذا العبء تحمله التعاونيات مثل المقاولات، وهذه أمور يجب توضيحها. فإذا كنا نتحدث من منطلق الشراكة فيجب أن نجلس ونعرف المجهود الذي سأقوم به والربح الذي سأجنيه في إطار التنمية وليس في إطار – الإدخال إلى الجيب – فيجب أن نتطور، أما الاستنزاف الذي كان حاصلا في المدينة يجب أن نقضي عليه، فلنا شباب يفكر بشكل جيد.

التوصيات: بالنسبة لبرنامج العمل لجماعة سلا فإشراك الفاعلين لا نريده فقط في التشخيص، – بحكم أن البرنامج له محاور: التشخيص والتحليل والتخطيط والإنجاز والتنفيذ والتتبع والتقييم – فكفاعلين نريد الإشراك في جميع المراحل، كي يصدق قولنا بأن هذا البرنامج من إنجاز أبناء سلا نساهم فيه ونحافظ عليه.

ندعو جميع الفاعلين المحليين إلى تنظيم مجموعة من النقاشات كأن تجتمع التعاونيات في لقاء مثل هذا ويصدروا مذكرة أو رسالة أو مراسلة يعطوننا فيها الإشكاليات التي يعانون منها، مقترحاتهم، ومساهماتهم. كذلك المقاولات الصغرى الصناعة التقليدية هناك تمثيليات وجمعيات يجلسون كذلك لوحدهم ويصدرون وثائق يمكن أن نترافع حولها ونتفاهم ونشتغل مع المجلس.

كذلك يجب فتح المجال للحصول على المعلومة خصوصا التقارير والتوصيات والمخرجات لجميع اللقاءات، مثل هذا اللقاء وغيره وكذلك عند الغرف بشكل عام وحتى عند الجامعات. هناك معلومات تغيب عنا، واليوم كانت لنا فرصة لمعرفتها ومعلومات أخرى لم نعرفها بعد.

مقترح موجه للجماعة وهو إعداد مناطق صناعية وحرفية واضحة المعالم تصبح معروفة من طرف جميع المواطنين بجميع المدن. وهنا يجب ألا نبحث عن التنافس بقدر ما نبحث عن التميز: فسلا تتميز بأحيائها الصناعية، فلماذا تبقى الحرف متشتتة بالمدينة، وإذا أردنا أن نريح الساكنة من ضوضاء الحدادة يجب على الجماعة أن تسعى

لذلك، لأن حتى المقاربات التي ستأتي بها الحكومة والدولة بشكل عام في القطاع العام سيصبح مشكلا، لأنه إذا اشتكى السكان تكون النتيجة: (خذ متاعك واخرج) والحل أن يحدد له مكان انتقاله. هذا إذا كان يهمنا مصلحة الإنسان. وشكرا.

السيد بلحسن رئيس سابق لمجلس عمالة سلا:

اولا ننوه بهذه المبادرة التي قامت بها الجماعة والتي هي في الواقع تدعو إلى نقاش كثير من المواضيع التي تتعلق بهذه العمالة أو مدينة سلا. وهي مبادرة إلى حد ما جيدة، لكن نعمل دائما بالخواتم لأنه سبق لنا أن تكلمنا كثيرا عن العديد من المخططات والمئات من البرامج والتي بعضها طمر وبعضها أجهض وبعضها في سبات عميق، لهذا إذا كنا سنضع برنامجا فيجب أن ننظر إلى الأرضية التي سنضع عليها هذا الوليد، أما إذا كان مجرد اجتماع وكلام وتخطيط فلا بأس للإنسان أن يحلم، ولكن حلم حقيقة وتميز بصيغة تستفيد منها الساكنة. فنحن في الواقع لا أدري هل من حسن حظنا أو من سوء حظنا تواجدنا بالقرب من الرباط، فمثلا الأخ الكريم تحدث عن بناء معهد أو ... ولا ندري هل ستسمى بسلا أو بالرباط، أو أبي رقراق، فوضع الأشياء في أماكنها يكون احسن، فلا يعقل أن أبني معهدا في كلميم وأقول معهد سلا أو معهد أكادير فهذا هو الواقع، فنحن لدينا العديد من المسائل توضع بسلا وتنسب إلى الرباط حتى «أبي رقراق» الدعاية التي يضعون له فيها – داوليز الرباط – ، حتى المطار مكتوب عليها الرباط، الإخوة من احصين يعرفون هذه المسألة إذا نحن يجب علينا أن نتكلم، والكلام الذي قاله الأخ من الوزارة الوصية هو شيء جميل وسمعناه في العديد من المرات .

والحي الصناعي في مدينة سلا مثل الوجه اليتيم أو الربيب، مرة نضعه في احصين ومرة في الوجه ومرة في بوقنادل، فكل مرة نقيمه ولحد الساعة لازلنا لم نجد مقرا للحي الصناعي رغم أن مدينة سلا تعتبر الثالثة حسب الإحصاءات الرسمية، وأنا لا أقول أنها الثالثة بحكم أنني سلاوي المنشأ بل هي الأولى لأن فيها أحياء تسمى بأسماء الصناعة: الحصارين، الحجارين، النجارين.... والأخ حجي من مواليد سلا أبا عن جد ويعرف هذه المسائل. فيجب أن نهيئ الأرضية التي سيكون عليها هؤلاء الصناع، فلوقت قريب (سنتين أو ثلاث سنوات) كانت الزربية تصنع بمدينة سلا وتذهب إلى الرباط لتطبع، فيجب على الوزارة الوصية أن تقوم بإنشاء مقر جيد، فمثلا أنا أعرف حي الرحمة وكنت حينئذ رئيس مقاطعة العيايدة وعضوا بالجماعة الحضرية الشاهد عندنا هو أن شاحنة تأتي من أروبا بالمواد الأولية حوالي 10 إلى 15 طن إلى أحد المعامل

بحي الرحمة فلا يستطيع الدخول بسبب مشكل في الرصيف لم تستطع الشاحنة أن تمر فتوقف المشروع. ومثال آخر شركة بمنطقة العيايدة تشغل ما يزيد عن 600 أو 800 امرأة ورجل – مع العلم أن المدير الإنجليزي أرشدناه للصلاة وزوجناه ليبقى معنا – وفي آخر المطاف وبسبب مشاكل نقابية اتصل به المدير العام من الإنجليز فأمره بالانصراف إلى الكونغو برازفيل تاركا المعمل بكل ما فيه متوقفا عن العمل.

إذا كنا نريد أن نضع برنامجا ما فيجب أن نهيئ له ما يلزمه، فإذا كانت المرأة قبل الولادة تعرف ما سيزداد عندها وتهيء له كل ما يلزمه من ثياب و... فيجب علينا كذلك أن نهيئ للبرنامج، وإلا فلن نصل إلى الغاية المطلوبة...

تحدث الأخ عن المشاتل وذكر مشتل باب المريسة – يا ليته ما ذكر – أين مشتل باب المريسة؟ فقد أصبح محلا تجاريا ونحن سهرنا عليه واجتمعنا مع السيد الوزير وقمنا بتزويده بالماء ب100 مليون سنتيم فتحول إلى وعاء تجاري وإذا أراد أحدهم بيع ملكية المفتاح أمكنه ذلك.

فلذلك نحن نمد أيدينا إلى أيديكم ومستعدون أن نقف كملاكين وكمستشارين ولكن على الوزارة الوصية أن تعمل معنا، وألا تقوم بما قامت به وزارة الأوقاف بخصوص ترميم أسوار المغرب –حوالي 45 كلومتر– من ميزانيتها.

السيد محمد بوصفيحة:

شكرا السيد بلحسن أنت عشت في المجلس وكنت رئيس مجلس العمالة لمدينة سلا ومن قدماء محاربي مدينة سلا ومن المناضلين.

عضو سابق في غرفة الصناعة التقليدية:

اولا أشكر جمعية ابي رقراق على احتضانها لهذا اللقاء الذي هو لقاء تشاوري حول موضوع الصناعة بجماعة سلا، بصفتي عضوا سابقا في غرفة الصناعة التقليدية منذ 1997 إلى غاية 2021 فالصناعة الخدماتية تمر من عدة مشاكل فهي غير قابلة للنقاش، وعندما أقول الصناعة التقليدية الخدماتية فهي أنواع: النظيفة والخفيفة والمتسخة، وهذا المشكل تتحمله الجماعة السابقة والتي قبلها والتي ستأتي، لأننا عندما نجد أحيانا بيتا فيه الزليج والرخام ونجد بالقرب منه ميكانيكيا يسبب الأوساخ، فهذه

مسألة يجب أن تكون من بين النقط الأولى التي سنتشاور بخصوصها. بالنسبة لما قاله السيد عبد الهادي الجواد أنا متفق معه وهو على حق، والمهم هو أن الصناعة الخدماتية في حال لا يمكن للشخص أن يتكلم عنها فالكل واقف من البناء والنجار إلى الصباغ وغيرهم... فهذه فئة لا يمكن التعامل معها إلا إذا كانت لك قوة. وشكرا.

فاعل جمعوي:

أنا سأتكلم كفاعل جمعوي وهذا المحور يضم محورين الصناعة الحديثة والصناعة التقليدية

نتكلم عن الصناعة الحديثة ونقصد بها صناعة النسيج بالحي الصناعي، وأريد الكلام عن الحي الصناعي الصبيحي وحي الرحمة، وبالخصوص الحي الصناعي حي الرحمة. وأنا صغير عشت مرحلة بناء الحي الصناعي حي الرحمة وعشت مرحلة ازدهاره حيث كان يشغل يدا عاملة كبيرة لدرجة، بل إن أغلب المنازل هناك – وبحكم أنني ابن المنطقة – تم بناؤها بفضل الحي الصناعي الدي كانت به حركة تجارية كبيرة، فنحن نتأسف على ضياع هذا الحي الصناعي، وأتمنى أن تكون لدى المسؤولين المنتخبين والترابيين والقطاعات الوزارية إرادة قوية لإحياء هذا الحي الصناعي لأنه يشغل يدا عاملة كبيرة وينتفع منه كثير من الناس، اليوم نرى الحالة المزرية التي وصل إليها و كيف تم استعماره من طرف غرباء وتم تحويل إحدى الشركات إلى إسطبل بالإضافة إلى الأزبال والسرقة...، وربما في الولاية السابقة لمجلس العمالة كان مجهود لإعادة تجهيز بنيته التحتية – مشكورين على ذلك– والمشكل الآن هو أننا نريد أن نعرف هل له مشكل مع الملاكين أم مع مديرية الضرائب أم له علاقة بالأبناك؟ ويجب في جميع الأحوال إيجاد حل المشكل.

كذلك الحي الصناعي الصبيحي فيه مجهود ولكن ذلك قليل، هناك قاعات الحفلات وشركة النسيج فقط، فيجب أن يؤهل.

أما مشكل الحي الصناعي للمطار فذلك مشكل خطير. كمستشار سابق بمقاطعة العيايدة في الولاية السابقة لاحظت أنه كان يشتكي بعض أرباب المقاولات نظرا لحساسية الموقع، فبحكم قربه من الإقامة الملكية تم إغلاق تلك الطريق وتحويل مسار الشاحنات إلى طريق أخرى شاقة تمر على بوقنادل، وربما يمنع الدخول بالنهار، فلكي نساهم في التنمية هناك بعض الأمور يجب أن نجد لها حلا معقولا ومنطقيا.

السيد محمد بوصفيحة:

تتكلم بخصوص المدار بصفتي رئيس لجنة السير والجولان توصلت برسالة من عميد الأمن الإقليمي وبحكم قرب المنطقة من الإقامة الملكية لم تمنع الطريق ولكن يمر من الطريق القادمة من الوجة يفرغ ويعود من نفس الطريق ويمر ليلا ونهارا، والذي منع منه هو أنه لا يمكنه الانعراج شمالا طريق الإقامة الملكية ويمكنه الانعراج يمينا، وفي حالة الدخول إذا كان قادما من سوق الخميس يأتي إلى مدار حي السلام ويمر بطريق حي مولاي إسماعيل ويدخل من هناك، ونظرا لحساسية الطريق فهذا هو الحل الذي وجدناه. وفعلا عندك الحق فيما قلته لأن هناك مجموعة من المشاكل.

فاعل جمعوي ومستشار سابق بمقاطعة العيايدة:

لقد ناقشنا هذه النقطة في إحدى دورات مجلس مقاطعة العيايدة، فإذا وجدتم الحل سنكون لكم شاكرين. هذا بالنسبة للصناعة الحديثة.

أما الصناعة التقليدية فالسيد عبد الهادي قال بأن سلا تصنف ثالث مدينة من حيث الصناعة التقليدية، فقد كانت تصنف ثالثا عندما كانت المدينة العتيقة الكل ينزل إليها، أما الآن فمشكلتنا مع المدينة العتيقة أننا أهلكناها: أولا بانعدام وسائل النقل التي توصلك إليها، أنا أحب مدينة فاس وآخذ أبنائي دائما إلى هناك فأجد حافلة صغيرة تدخل الناس إلى داخل المدينة العتيقة، أما سلا فأنزل قرب محكمة الأسرة أو ينزلني الطرام بباب المريسة أصعد إلى الرباط أحسن، إذا نحن نساهم في تنمية الرباط على حساب سلا.

مدينة سلا تأهلت في إطار البرنامج الذي أطلقه صاحب الجلالة نصره الله بإعادة تهييئ المدينة القديمة ولكن إذا علينا أن نفكر في الخطوط الداخلية من القرية إلى سلا المدينة ومن حي الرحمة إلى سلا المدينة ومن العيايدة إلى سلا المدينة ومن سلا الجديدة إلى سلا المدينة... هذا هو ما سيساهم في تنمية المدينة، أما إذا لم نخلق خطوطا داخلية ونوصل الساكنة إلى قلب المدينة العتيقة فبطبيعة الحال سنزيد في تدمير المدينة العتيقة وإهلاكها أكثر.

الصناعة التقليدية فيها الكثير مما يقال ولكن اليوم عندنا الوجة، سمعت بأن الوجة غدا ستنقل؟ أين يذهب الناس؟ من أراد الفخار أين سيذهب؟. كان كل من أراد أن يخيط جلبابا يتوجه إلى سلا المدينة... الآن مع الأسف سلا أصبحت بدون هوية فهل

سلا مدينة الصناعة الحديثة أو الصناعة التقليدية أو كرة القدم أو كرة السلة؟ سلا لم يبق فيها شيء. سلا مدينة النوم.

أشكر جماعة سلا على هذه اللقاءات التشاورية والورشات. أتمنى التوفيق ونحن كجمعويين قبل أن نكون منتخبين سابقين مستعدون للتعاون لكي نسير بمدينتنا إلى الأمام. وشكرا

السيد بوصفيحة مسير الجلسة:

لا بد من بعض الإيضاحات: سلا تتوفر حاليا على الأحياء الصناعية حي الرحمة 14 هكتار، الوجة 9 هكتار لكن الوجة حاليا بقيت بين قوسين ولا ندري ما سيُفعل بها – للأسف كان على الوزارة الوصية أن تكون معنا اليوم لكي نفكر في حلول، لأنه كيف يعقل أن ننقل حيا به وحدات تشتغل بمعداتها منذ فتحه سنة 1994. باب المريسة أخذت 7500 متر في عهد نور الدين عندما كان رئيس مقاطعة باب المريسة، قام بحي صناعي مفاده أن الناس سيتعلمون ويأخذون تجربة وبعد ذلك تتوفر لهم فرص عمل فيخرجوا ويتركون الحي لآخرين. هناك الصبيحي 5 هكتار تأسس سنة 1991 يعاني من مجموعة من المشاكل. بالإضافة إلى مشكل حي الرحمة هذا مشكل يجب أن يحل وأنا أظن بأن هذه التوصية يجب أن تصل للوزارة لأنه كيف يعقل أن حي الرحمة – وتلك دائرتي – كان يشغل ما يزيد عن 10 آلاف عامل، وكانت مجموعة من العائلات تستفيد من العمل هناك ومنهم من يأتي من الرباط، ثم يتوقف؟ فنحن نتأسف لذلك لأننا عندما نرى حيا صناعيا نرى بجواره حيا سكنيا يكمل ذلك الحي الصناعي، حتى صاحب المشروع يكون مرتاحا من حيث وسائل نقل العمال ويتوفر على جميع الوسائل، هذا الحي وللأسف قريب من الناس وهو مغلق أصبح مزبلة ومرتعا للجريمة. كانت مبادرة طيبة من السيد والي العيون السيد بكرات كان ناداني وطلب مني أن أجد حلولا فبدأت في ذلك لكن لم أكمله لأنني لم أجد مع من أشتغل لإيجاد حلول لتلك الشركات وحبذا لو تدخلت الوزارة على الخط. وأشكر بصراحة السيد الوالي لأنه رجل كفء وما قام به في الأحياء الصناعية مهم جدا، يقف عليها بنفسه ويبعث بدوريات إلى الأحياء الصناعية سواء في القنيطرة أو في عين جوهرة...فكل من استفاد من الارض ولم يبنها أخذت منه مثل ما وقع في القاعدة الجوية، حيث أن أشخاصا استفادوا من أراضي مجهزة في حين لما جاء المستثمر جاهزا بأمواله ومشاريعه لم يجد شيئا، فلكي يمكنك أن تنمي الصناعة أو التجارة يلزمك العقار. وعندما تبحث الدولة عن عقار ويأتي اناس هداهم الله يستحوذون

على عقارين أو ثلاث ويتركه ليبيعه بعد سنتين أو ثلاث سنوات، فهذا ضياع للدولة لان المستثمر يساعد فهو يؤدي واجباته من ضرائب و... كما يساعد المستثمر في التنمية لأنه يشغل عددا من الساكنة. فقد كنا سنراسل السيد الوزير بخصوص هذا المشكل بالقاعدة الجوية حيث بيع العقار بثمن زهيد لا يتعدى 500 درهم للمتر دون أن يستغل في شيء، ولكن ذلك المشروع للأسف بيع من طرف شركة العمران. الحل يجب أن يدرس مع السيد العامل لأن الساكنة والشباب الحاملين للشواهد كان الله في عونهم هم من تضيع عليه الفرصة. هذه هي المحن التي تعيشها الساكنة، وأتمنى إن شاء الله من هذا المجلس أن يعمل اليد في اليد مع الساكنة ومع من يريد أن يعمل بجد. فنحن نعمل لبلادنا ونعمل لوطننا ونسير في الطريق التي سار فيها صاحب الجلالة نصره الله لأنه غير راض على هذا الواقع، فأنت عندما تتجول في سلا تجدها بنايات دون مرافق أو متنفس للمدينة من حدائق وملاعب ومنتزهات للأطفال، فهذا أكبر مشكل.

وأشكر الأخ الذي قال كلمة عن الاستثمار ففعلا نرجع للممولين فأنا أعمل وعندي جميع مدن المغرب وصلنا إلى سبعة مستودعات وبدأت التفكير لماذا لا أنتج؟ ولكن عندما بدأت الإنتاج لأنني أشتغل مع شركة تركية ألمانية بدأت آخذ منهم الحرفة كما يقولون وأردت الاستثمار.

والنقطة الثانية هي الأبناك أو الممولين: اليوم عندما تحمل مشروعا يرافقك الممول وتجد عدة مشاكل. يجب إيجاد حل، لأنه إذا ازدهرت الصناعة في المغرب سيكون من أحسن البلدان. وشكرا.

فاعل جمعوي:

أريد الحديث عن الأحياء الصناعية التي تبنى وتعطى فعين جوهرة كم من المعامل هناك؟ ولكن لنبحث عمن يأخذ هذه الأراضي؟ فقط (حصاد وحراث وفلاح) وبجوارهم مستثمرون يصنعون آليات ومحركات وأجزاء الطيارات، فهناك بون شاسع بين هؤلاء وهؤلاء، فهذا يود لو يقسم الأرض بقعا سكنية وبشكل عشوائي، ورغم أن الحي الصناعي وضع هناك فقد تصارعنا وأعضاء الجهة حتى حصلنا على أرض أعطيناها لمن أراد السكن هناك حتى يلدوا خلية تصبح تعمل هناك عوض أن يأتي العمال في عربات المجرورة بحصان أو مع (الخطافة) من تيفلت وإثنين موغان. إذن هنا لابد من رؤية للوزارة الوصية تكون هي المنقذ والمشير والذي نرجع إليه أثناء المشاكل لنناقش معه المسائل. أما المجالس فهم يدرون ولا يدرون لأنهم تغيب عنهم كثير من المسائل التي تعرفها الوزارة. وشكرا.

السيدة رشيدة المرنيسي:

معذرة سيدي الرئيس عن التأخر فقد كنت في المنتدى المنظم بباب بوحاجة، والذي موضوعه المرافق العمومية، وذهبت لأن عندنا مشاتل المقاولات واليوم تدخلي كرئيسة إئتلاف الرباط سلا القنيطرة في هذا الموضوع الذي يخص موضوعين: موضوع المشاتل لانهما اللذان يمنحان للمقاولين الذين سيذهبون لمناطق العمل ورجال الأعمال الصغار. نحن السيد بوصفيحة عندما نتكلم دائما على المناطق الصناعية نذهب دائما في معيار 1000 متر مربع وأكثر، هذا بالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة، وماذا عن المقاولات الصغيرة جدا؟ أين هم بالنسبة للصناعة المحلية لسلا؟ هم منعدمون. نقول لهم ألا يفتحوا محلاتهم في العمارات لأنهم لا يتوفرون على رخصة، هذا بالنسبة للنجارة والحدادة وصباغة السيارات... أريد أن أعرف كمقاولة وكمجتمع مدني مهني أين هي منطقة العمل في سلا التي سيجتمع فيها أصحاب النجارة عندما يتم إغلاق محلاتهم من طرف الجماعة؟ لأن الجماعة بدورها لم توفر لهم أين يذهبون، إذا هناك تشرد وضياع، فنحن نريد أن ننظم القطاع لهذا يجب أن نحضر له بنية تحتية، هذا بالنسبة للمقاولات الصغيرة والمهنية.

سيد بوصفيحة أنا وأنت تقريبا ضمن مجال العمل وضمن فريق العمل المهني، نحن السيد بوصفيحة عندما أخبرونا أن بالمناطق الصناعية بطريق القنيطرة ذهبنا واقتنينا منها

على أساس أنها في الحبوس منطقة صناعية، وبعد ذلك أصبحت منطقة تجارية ولم تعد صالحة لنا. نحن نريد التزامات للعمل، انتظرنا سنين وعندما ننظر لدفتر التحملات الذي قدمته لك المنطقة الصناعية، نرى شخصا مقاولا لديه قاعة أفراح، أين هو معدل التوظيف الذي يوجد في دفتر التحملات؟ قاعة أفراح كم ستشغل من اليد العاملة؟ حارسا أو إثنين؟ إذن أول نقطة يجب أن نلاحظها هي أن أصحاب الصناعة لم يتوقفوا خلال سنتي كوفيد، الوحيدون الذين ظلوا مشتغلين هم الصناع، وهذا بقرار السيد الوالي الذي جمعنا طلب منا أن نحتفظ بعمالنا، حتى لو لم نشتغل لكن لم نستفد من التغطية علما أننا دفعنا لهم واجباتهم. أنا حاليا أقوم بجولة في منطقة بوقنادل التي قد وضعنا فيها – السيد بوصفيحة – ملفا بمعايير وقمنا ببيع ملكنا للاستثمار وأحدثت لجنة لكن لا سؤال ولا جواب إلى اليوم، بل فوجئنا بقرار منها أنها أعطيت للصناعات الكبرى، نحن لسنا ضد الصناعات الكبرى ولكن المحلات أين حقهم؟ هل نحن سنقوم بنقل سبعين من العمال إلى عين جوهرة، نحن لا نوافق على ذلك، فهناك أشخاص غير راضين ، لأنه تم نقلهم إلى عين جوهرة وبمشقة 40 دقيقة مشيا صباحا ومثلها مساء. باختصار الناس غير راضين على الذهاب إلى عين جوهرة، ومع ذلك سوف أضع ملفا فيها، علما أنني وضعت فيها ملفا سنة 2009 وسررت حين جاءت اللجنة واعطتني أرضا أكبر مما طلبت، ولكن فيها بقايا أكثر من ذلك الذي كنت طلبت، لهذا أنا أتأسف، فأين اختيار المعايير؟ هناك أشياء كثيرة اليوم، وما نطلبه هو أن تكون لدينا لجنة للمقاولين بالصناعة في مدينة سلا تحت إشراف الجماعة وعمالة سلا والقطاعات المعنية، لأنه يجب أن يكون هناك شخص يدافع عنا، ها هو القطاع موجود، والسيد المندوب الجهوي موجود، لهذا أكرر يجب أن تكون لجنة لتدافع عنا نحن الصناعيين فكل شخص منا يشغل سبعين عاملا أو أكثر، دون أن نجد أين نضعهم، بل إننا نقوم بإدخال المهاجرين واحتضانهم ونحاول أن نقوم بمقاربة النوع عندنا في شركاتنا، إذن نريد البنية الأساسية لكي نكون أيضا شركات ضمن المعايير ونقوم أيضا بالدفع في الأسواق العامة. تصور انك تقوم بدفع الأسواق العامة وتشتغل على منتوجاتك لكن بتثبيت سيء جدا. فأنا لدي هكتار فلاحي أقوم بالعمل فيه بالصناعة لكنه مؤقت دائما. السيد المدني أنا أعيش «مؤقت دائما» إذن فنحن صناعيو المدينة مع إبطال المفعول.

المنطقة الصناعية أنت تعرف ما فيها، فكلها بيد القضاء، الشيء الذي كنت أخاف منه أن تكون مستودعا للعصير وكوكا كولا. هل هذه هي الصناعة؟ أنا أتأسف، يجب مراجعة الاستراتيجية الصناعية على مستوى المدينة، وأنا أثق بك سيد بوصفيحة وفي لجنتكم لوضع اقتراحات في نفس السياق. وشكرا.

السيدالمدني:

شكرا، لم أكن أريد التدخل ولكن فضلت أن تكون عندي ولو نسبة يسيرة من المساهمة في هذا اللقاء الذي أعتبره صراحة لقاء هاما ويشكل مفترقا لأن بعض الإخوة تكلموا قبل قليل عن المقاربة. فالمجالس عادة تضع تصاميم برامج العمل بطريقة كلاسيكية معروفة، الآن مررنا إلى مرحلة التشارك والتشاور والذهاب نحو المعنيين بالأمر الذين هم المهنيون ورجال الأعمال والمستثمرون، وهذا شيء مهم. صحيح هو صعب، لأنه أول تجربة، كم تمنينا أن تكون القاعة مملوءة عن آخرها، خاصة أن هذه مدينة سلا لها تاريخ وحضارة. أين هم رجال أعمال مدينة سلا؟ أين هو النسيج الجمعوي لمدينة سلا؟ أين هو بين قوسين المواطن السلاوي الآن؟ لأن هذه بصراحة مرحلة مهمة وفرصة سانحة للتطور وللتغيير والتفاعل، لأننا صراحة نبقى نتكلم بطريقة بكائية ودائما نلعب دور الضحية... فعندما تأتي الفرصة يجب أن نتفاعل معها، والحق يؤخذ ولا يعطى، أمرّ مباشرة إلى بعض التوصيات لكي نكون فاعلين ويكون نوع من إعطاء المصداقية للعمل الميداني، لأن النضال –بين قوسين صراحة– هو مسألة مهمة ولكنها أصبحت مثل تلك العملة النادرة.

فيما يتعلق بلقاء اليوم سعادة الرئيس، هناك ثلاث مسائل مهمة: القطاع الصناعي، الصناعة التقليدية، والنشاط الاقتصادي بصفة عامة. فسلا تطورت تطورا كبيرا وكبرت لكن بطريقة عشوائية، فسلا القرن 17 والقرن 18 كانت كما قال السيد الرئيس لها أحياء مهنية على غرار المدن التقليدية مثل فاس مراكش، نجد النجارين والعطارين... الآن عوض أن يكون لنا قفزة نحو الأمام على غرار بعض الدول مثل تركيا، تراجعنا إلى الوراء لكن لازال الوقت أمامنا لاستدراك ما يمكن استدراكه فقط يجب العمل. وكما قالت الأخت رشيدة — نتمنى ألا يكون هذا هو آخر لقاء، لأن هذه هي المنهجية مهمة الصحيحة ويجب استغلالها مثل ما فعله الإخوة في التجارة، هذه البداية ويكون لقاء آخر من بعد شهر لغربلة التوصيات ولطرح جوهر المشاكل بطريقة محترفة علمية وموضوعية، ولكي نكون عمليين في هذا الموضوع – وهذا اقتراح – تحدث لجنة خاصة بالمناطق الصناعية لسلا، وربما تساعد الوزارة لكي نخرج بمنهجية نموذجية على المستوى الوطني، ذلك أنه يكون مخاطب من الوزارة ومن رجال الأعمال ومن الجماعة وحتى من المجتمع المدني، لجنة لا تساعدنا فقط في التشخيص، لأن المشاكل معروفة، وإنما تساعدنا في الاقتراحات: ماذا يمكن فعله؟ ولهذا لا يمكن لأحد إعطاء الحلول إلا إذا كان ابن الميدان، – فأهل مكة أدرى بشعابها – وعلى نفس المنوال تكون لجنة خاصة بالصناعة التقليدية بمدينة سلا، تضم المهنيين وأطر الإدارة وكذلك الجماعة يعطوننا تصورا

عما نريد من المدينة. فنحن أصبحنا نتحدث فقط عن التاريخ والحضارة السلاوية، حتى أصبح الماضي هو الذي يدافع عنا، أما نحن فلا نفعل شيئا.

نقترح مناطق للصناعة التقليدية أو مناطق نسميها حرفية خاصة: أين ستكون؟ وكيف تكون؟ خصوصا وأننا نعيش تطورا كبيرا في إعادة تهيئة أبي رقراق، إذ لا يمكن أن نتوفر على أعلى برج وأكبر مسرح وننسى المسائل الأساسية التي بنيت عليها سلا، وبالخصوص الصناعة التقليدية، فيجب أن نتوفر على مناطق خاصة بالحرفيين على هامش هذا المشروع الكبير لأنه إذا فات الوقت سنبقى مكتفين بسياسة الترقيع؛ وفي نفس الوقت تكون عندنا مناطق النشاط الاقتصادي عامة وبها مساحات صغرى بالنسبة لمن هم ليسوا مع المستثمرين الكبار وليسوا مع الصناع التقليديين، كما يمكن أن تكون بموازاة مع النشاط الصناعي أماكن مثل البازارات والملاهي ودور السينما ودار الثقافة، وفي نفس الوقت أحياء للحرفيين حتى يستطيع الزائر التسوق وفي نفس الوقت مرافقة أبنائه ليتفسحوا بأماكن جميلة للأكل، يعني تصورات على المستوى العالمي لم يعد مشكل، فقط يجب

ألا تكون قريبة من المدينة أي على شاكلة مراكز الترفيه بعيدة عن التجمعات السكنية.

نعزل المناطق الصناعية لوحدها أما مناطق الصناعة التقليدية فينبغي إنشاؤها برونق جميل بمحاور خاصة بها، وهكذا يمكن خلق مدينة سلا بتصميم يتماشى والعصر مع المحافظة على تراثها. وشكرا.

السيد بلحسن:

السيد بوصفيحة فتحت لنا المجال فأنا لازلت ألح بالسؤال لماذا لم يأت أرباب المعامل؟ لأنه لحد الساعة– وأنا ابن سلا لما يقرب ستين سنة– لم أجد مستثمرا كبير بسلا، مستثمرا يعمل بالخصوص في المجال الذي ندرسه اليوم. ولذلك وكما أشار الأخ انه لكي نتقدم يجب أن يأتي هؤلاء وتحضر الجمعيات المكلفة بهذا القطاع والحرفيون والمستثمرون، يجب أن تكون هذه اللجنة بطابع الاستمرارية، أما إذا لم تحضر الوزارة الوصية ضمن اللجنة فنحن كالذي يذهب بعكاز وكما قال الشاعر (هل للجماد من بصر) العكاز هو الذي يقوده ولكن هل العكاز يرى؟ فنرجو من الوزارة أن تشاركنا ولديها الكثير مما تقول. وشكرا.

السيد بوصحيفة مسير الجلسة:

لكي أشرح لك السيد بلحسن كنا بالحي الصناعي بحي الرحمة لدينا جمعية رئيسها هو السيد عبد الرحيم حمي وكان معنا ما يزيد عن 35 فردا في الجمعية، متواجدين بالحي الصناعي، وكنت أشتغل نائب الرئيس، وكنا نتدارس جميع المشاكل الحاصلة بالحي الصناعي، ولكن المشكل هو– وهنا أرجع إلى كلام السيدة المرنيسي– الحي الصناعي لم يعد حيا صناعيا، لأنه لم يعد به سوى شخص أو شخصين، فالمشكل أن حي الرحمة كله مغلق، وعندما ننتقل إلى الزهرة بالوجلة نجد نفس المشكل. بعضهم انتقل إلى الحي الصناعي بالقاعدة الجوية، ولكن هذا الأخير من فيه؟ فيه فقط المستودعات. هم الذين لا يزالون هناك أو قاعات الحفلات كما قالت السيدة المرنيسي، إذن أين هم هؤلاء الصناعيون؟ اللائحة فرغت من الأشخاص الذين كنا نشتغل وننشط معهم... لم يبقوا كذلك. ومن الغد سأتصل بالسيد حمي وآخذ لائحة الناس الذين لا يزالون يمارسون بالحي الصناعي لكي نحيي الجمعية ونضيف أشخاصا آخرين معنا ونعمل على صعيد مدينة سلا كلها، وسوف أبحث مع السيدة المرنيسي نفس الأمر على مستوى الحي الصناعي الصبيحي، الذي أضحى، كما قالت، قاعات للحفلات، ونفس الأمر بالنسبة للحي الصناعي/طريق القنيطرة الذي أصبح يضم فقط تجار السيارات، دون مركبي السيارات أو ... إذن إن شاء الله السيدة المرنيسي يمكننا أن نشتغل على هذا الأمر ونحاول جمع شتاتنا، لأن الرؤية عندما تكون مجتمعة تساعد لأن الواحد يكمل الآخر، وهذا مهم جدا. شكرا لكم.

السيد الممثل الجهوي للصناعة التقليدية:

أشكر جميع الأطراف على تدخلاتهم القيمة والتي هي في المستوى، حقيقة هذه العبارات تمس القلب. ومشكل الصناعة في المغرب بجميع مناطقه وليس في سلا فقط، وسوف ابدأ معكم نقطة بنقطة:: كان الأخ تطرق إلى موضوع مهم هو تيكنوبوليس وهو مقسم لقسمين: منطقة غير روتينية ومنطقة روتينية. تكنوبوليس بها ثلاث شركات عالمية تشغل ما يقارب 10 ألف شخص من سلا والقنيطرة والرباط وتمارة، هذا بالنسبة لغير روتيني. هناك ثلاث شركات .

بالنسبة للروتينية نجد مراكز الاتصال، ويمكن أن نضرب بهم المثل في التعامل مع الاتصالات أو الحساب. فعلى سبيل المثال إذا أخذنا الموقع هو مكتب للدراسات وليس روتيني بمعنى الكلمة مراكز الاتصال.

إذن تيكنوبوليس منطقة غير روتينية، والأشخاص الذين يشتغلون عددهم كبير، وقد ربط ذلك بالتدريب والمتدربين.

هنا الآن جميع مراكز التدريب والشركات التي لها استباقية للتشغيل يذهبون جميعا لمراكز التشغيل ويبدؤون بالتشغيل من الأول ولا يمنحون فرصا للآخرين لأنهم يذهبون

من الأول لمراكز التشغيل ويطلبون منهم على سبيل المثال عشرين ملف شخصي ويفرض على الصناعة. وهذا هو الشيء الذي يجب أن نصل إليه. فشركة سيوز للكابلاج تشغل 4500 عاملا من التقنيين واليد العاملة والمهندسين إلى غير ذلك.

رأيت منطقة التدريب بأكملها وهي جاهزة لدينا ولكن أشياء كثيرة، هذه الأشياء تأتي من طرف أصحاب الصناعة والجمعيات وأمور غيرها.

أمر آخر مهم سيدي الرئيس هو أن الوزارة يجب أن تكون حاضرة، فهذا قطاعها. نحن واعون جدا بأن الصناعة هي نبض البلاد بأكملها، ليس فقط لسلا فقط أو للجهة وإنما للبلاد بأكملها، نحن جميعا ولله الحمد–وأيضا السيد العامل مشكورا من هذا المنبر– عقدنا معه مجموعة من اللقاءات، ونحن جميعا مرتاحون، رغم ما يعيشه قطاع الصناعة من مشاكل، لكن ليس في سلا فقط لأن الإطار القانوني الذي يتحكم في المناطق الصناعية لم يتم وضعه بشكل محكم. مثلا عندما يأتي أحد الصناعيين الجدد نقوم نحن كلجنة بإعطائه ترخيصا ونحن لا ندري إن كان سيقوم بإنشاء مشروع صناعي أم بمضاربة. يريد أن يأخذ ذلك المشروع بثمن جيد وبمنحة من الدولة...بعد ذلك يقوم ببيع العقار أو أنه لا يستغله بالمرة. وقد يأتي صناعي آخر فيواجه مشاكل كثيرة ليتوقف عن العمل فيما بعد. هذه بعض الحالات فقط، وكلها مضرة بالمدينة سواء السيد الصناعي الذي اشتغل وواجهته مشاكل فتوقف عن العمل أو الآخر الذي أخذ المشروع وغرضه المضاربة، لأنه يقوم ببيعه بثمن جيد في غضون عشر سنوات. أمام كل هذا فالإطار القانوني لا يخول لي أنا كقطاع – أو أناس البوابات المحلية لأنهم مشتركون معنا في اللجنة– استرجاع هذه المحلات، رغم أن هناك دفتر التحملات ولجنة والقضاء، ومع ذلك، فبمساعدة السيد الوالي مشكورا، وبمعية اللجنة المحلية استرجعنا بعض المحلات بصعوبة رغم المشاكل الموجودة، وأخرى نحن عاكفون على محاولة استرجاعها خاصة بالقاعدة الجوية كما ذكر السيد الرئيس من قبل.

وبذكر القاعدة الجوية ففي الأسبوع الماضي كنت بلجنة تضم جميع الأطراف، من العمران والعمالة والولاية، ذهبنا ورأينا تقريبا 30 أو 40 في المائة من المحلات القيمة، عندما أقول قيمة لسنا نقول القيمة الصناعية، إذا كان لديه مخزن به خمسة أشخاص يشتغلون فالحمد لله، مبني ولله الحمد، فليس من السهل أن تسترجع هذه المحلات. أنا من بين هذه المسائل مثلا تابريكت التي تطرق إليها الكثير من الإخوة بالنسبة لتابريكت أنا

في سنة 2001 قمت بتدريب هناك، وعندما أتذكر تلك اللحظات أقسم بالله أن السيارة لا يمكن أن تدخل عند الساعة السادسة نهائيا، أنا كنت أمشي كما لو أقوم بالطواف، أنا أشارك معكم هذه القضية ولكن لماذا وصلنا إلى هذا المستوى؟ لأن الناس تتطور. معظم الناس لسوء الحظ من الصناعيين لم يسايروا التطور الجاري به العمل. الناس تتطور وأنت بقيت بمكانك تنتظر السيد ليعطيك الثوب؟ لسوء الحظ معظمهم نساجون ويشغلون يدا عاملة كثيرة، لكن عليك أن تتبع التطور وعليك أن تواكب هذا العالم في تقدمه.

والسيد المدني قال بأن الحق يؤخذ ولا يعطى، ولكي يؤخذ يجب أن يكون هناك إطار قانوني، سواء في إطار جمعيات أو غيرها، وأيضا الصناعيون يجب أن يكونوا مستعدين للدفاع عن هذه الأمور.

بالنسبة للحضانة سيدي الرئيس فيجب أن تعلموا أمرا مهما هو أنه بالنسبة لسلا صراحة لا تمثل مشكلة، بالعكس، لا يجب أن نكون من الناس الذين يرون من منظور واحد. الذي يرى البنية التحتية لسلا بنظرة عامة يدرك أنها أصبحت من أفضل المدن في المغرب.

بالنسبة للحضانات أقيمت لأجل سنتين من الكراء ثم الشخص يقف على رجليه ويتركها لشخص آخر. نحن ولله الحمد سلا مبنية تضم 55 محلا منها 52 يشتغل فيها تقريبا 40 شخصا. الهدف كان هو أن يشتغل لمدة سنتين ثم يفتح في مكان آخر.

الآن يوجد مشروع على صعيد الجهة كلها تشرف عليه الجهة والغرفة الصناعية ويخص الحضانات وهو يوجد في كل منطقة وإقليم، ونحن نؤكد على وضع التسيير أو التدبير، الذي يجب أن يعطى لأناس مختصين وأصحاب القطاع الخاص فهم الذين يقابلون كل شخص ويقومون بالمواكبة، فالشخص عندما يتم سنتين لا يمكن أن تعطيه محلا وتتركه، لأن المشروع على هذا الأساس فاشل، بل ينبغي أن تواكبه وتهيئه، فذلك المشتل هو حاضنة للتوجيه والمواكبة، وهذا ما لم يكن متوفرا من قبل، لكننا منذ الآن إن شاء الله سنتدارك الأمر. وشكرا لكم.

السيد بوصحيفة مسير الجلسة:

بدوري أشكركم جزيل الشكر على حضوركم وعلى متابعتكم لهذا اللقاء.

المنتدى الاقتصادي: محور الخدمات

أرضية المنتدى الاقتصادي: محور الخدمات

المنتدى الاقتصادي: محور الخدمات

قطاع الخدمات بسلا ورهانات التنمية الاقتصادية المحلية

يعتبر «برنامج العمل» من المفاهيم التي جاء بها القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات والمقاطعات، حيث يحدد هذا البرنامج الأعمال التنموية المقرر إنجازها أو المساهمة فيها بتراب الجماعة خلال مدة ست (6) سنوات، ويتم إعداده بانسجام مع توجهات برامج التنمية وفق مقاربة تشاركية ترتكز على تشخيص الحاجيات وإمكانيات الجماعة وتحديد أولوياتها مع الأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع أثناء التشخيص أو التسطير للبرنامج.

وعلى هذا الأساس، ولأجل صياغة أرضية للعمل مبنية على ضبط الأولويات وحصر الحاجيات، تم إطلاق منتديات من أجل تمكين الفاعلين والمهتمين من طرح وجهات نظرهم، وإبداء اقتراحاتهم والمساهمة بالتالي في بلورة برنامج عمل قائم على تصور مشترك من شأنه بلوغ الأهداف المتوخاة.

ومن بين المحاور المطروحة للنقاش ضمن المنتدى الاقتصادي: الخدمات، حيث يعد هذا القطاع رافدا اقتصاديا ذا أهمية لنمو الناتج المحلي للدول، والمساهمة في تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي لمختلف اقتصادات العالم، لإسهامه في زيادة فرص التشغيل، وانخفاض معدل البطالة ورفع معدلات الاستثمار، ودعم عمل القطاعات الاقتصادية، ينضاف إلى ذلك كون هذا القطاع يتمتع بمرونة عالية المستوى.

واعتبارا للدور الحيوي الذي يضطلع به هذا القطاع سواء على مستوى سوق الشغل أو على مستوى الجاذبية التي بإمكانه خلقها في الاقتصاد المحلي بشكل عام ، فقد كان لزاما الأخذ بعين الاعتبار، خلال تسطير برنامج هذه اللقاءات، ضرورة طرح موضوع هذا القطاع للنقاش والتشاور مع الفاعلين في هذا المجال، بهدف بلورة تصور مشترك يمكن من الإلمام بجميع الإشكاليات التي تعتريه من جهة، وكذا الحلول الكفيلة بتجاوزها من

جهة أخرى، سعيا إلى برمجة مشاريع تستجيب لتطلعاتهم وتمكن بالتالي من بلورة سياسة تنموية محلية قادرة على تعزيز قدرات هذا القطاع والدفع به إلى آفاق أفضل.

في هذا السياق، شكل هذا اللقاء التشاوري المتعلق بقطاع الخدمات بمدينة سلا، مناسبة متميزة لطرح إشكالات القطاع على المستوى المحلي، وتبادل الأفكار، وتقاسم التجارب والخبرات، واقتراح البدائل والحلول التي من شأنها المساهمة في تطوير هذا القطاع، وتكريس مكانته، والرفع من مستوى فعاليته ونجاعته، بما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمدينة سلا.

ومما لا شك فيه، وحسب التقارير الصادرة سنويا عن المندوبية السامية للتخطيط حول وضعية سوق الشغل بالمغرب، فإن قطاع الخدمات يأتي في مقدمة القطاعات المشغلة مما يحتم علينا جميعا كمسؤولين محليين وفرقاء اقتصاديين، من خلال استحضار هذا المعطى، المساهمة الفاعلة في توفير الأرضية المناسبة لأجل وضع تصور مشترك من شأنه أن يحقق التنمية المحلية المرجوة وبالتالي بلوغ الأهداف المتوخاة.

كما أن تدارس إشكالات قطاع الخدمات بجماعة سلا، لا ينبع من مساهمته النوعية في خلق فرص الشغل فقط، بل في الدور الحيوي الذي يلعبه هذا القطاع في تطوير الاقتصاد المحلي بشكل عام، حيث أن تطوره ومعالجة نواقصه ستساهم في خلق جاذبية مكتسبة للجماعة، كما ستمكنه من المساهمة في الرفع من أداء مختلف القطاعات الإنتاجية، بالإضافة إلى الرفع من جودة الحياة بالنسبة للمواطنين.

من هذا المنطلق، فإن تطوير قطاع الخدمات يعتبر من أهم التوجهات الاستراتيجية التي يجب إدراجها والتأكيد عليها في برنامج عمل جماعة سلا، نظرا للتأثير الإيجابي لهذا القطاع على التنمية الاقتصادية المحلية، حيث أن أي اختلال في هذا القطاع قد يؤدي إلى تدهور معدلات التشغيل والاستثمار بالجماعة.

ووفق هذا المنظور، ونظرا لخصوصية قطاع الخدمات الذي يعتبر قطاعا أفقيا له مجموعة من التقاطعات مع مختلف القطاعات الاقتصادية، فإن مناقشة إشكالياته لا يمكن أن تكون في معزل عن سياق باقي القطاعات كالتجارة، والصناعة، والاستثمار ..

لذا، فإن المواضيع المطروحة للنقاش حمل, في طياتها قيمة مضافة لهذه القطاعات على المستوى المحلي، وساهمة في توضيح الرؤية واستشراف الآفاق المرتبطة بهذا القطاع للتمكن من الترافع المعرفي والاستجابة لمختلف انتظارات وتطلعات الفاعلين بهذا

القطاع من جهة، وتطوير الاقتصاد المحلي من جهة أخرى، الأمر الذي سينعكس إيجابا على مختلف مناحي حياة المواطن السلاوي.

بناء على ما سبق، فقد كان هذا اللقاء التشاوري مناسبة سانحة للانكباب على مناقشة سبل تطوير قطاع الخدمات بجماعة سلا، وتدارس التحديات والإشكالات التي تعيق تطوره، والتي تمة مناقشتها من خلال المواضيع التالية:

- دور قطاع الخدمات في تطوير الاقتصاد المحلي (الإشكاليات والحلول).
- الآليات الكفيلة بالرفع من مستوى قطاع الخدمات.
- تطلعات الفاعلين في مجال قطاع الخدمات في أفق صياغة برنامج العمل.

نتائج لقاء التشخيص التشاوري: محور الخدمات

المنتدى الاقتصادي: محور الخدمات
برنامج اللقاء

الكلمة الافتتاحية للقاء التشاوري وتسيير الجلسة:

السيد يوسف الشفوعي

لائحة المتدخلين

لعربي آيت سليمان : رئيس هيئة التجار المتحدين

ربيع أوعشا : رئيس الجامعة الوطنية لجمعية آرباب الحمامات بالمغرب

عبد الله المنياري : ممثل غرفة التجارة و الصناعة و الخدمات لجهة الرباط سلا القنيطرة
رئيس لجنة الخدمات بجماعة سلا

لائحة المعقبين

رشيد جقاو : رئيس جمعية أرباب ومسيري المصابن بسلا

مصطفى بنمبارك : رئيس كونفدرالية المونين بجهة الرباط سلا القنيطرة

ايوب رشاد : مقاول ذاتي

المنتدى الاقتصادي: محور الخدمات

مخرجات اللقاء

السيد يوسف الشفوعي مسير الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وعلى آله وصحابته أجمعين.

هذا يوم مبارك، يوم جمعة وفاتح شعبان، نجتمع اليوم حول لقاء يهم المصلحة العامة، فنتمنى أن يكون فاتحة خير. أنا يوسف الشفوعي مسير هذه الجلسة وعضو هيئة المساواة ومقاربة النوع بجماعة سلا، لي الشرف في تحمل هذه المسؤولية أمامكم، ومعنا ما شاء الله خيرة أطر هذه المدينة من شيوخها وشبابها ومن قيدوميها ومن نسائها ورجالها، وبصراحة عندما أرى بعض الوجوه أحرج من الكلام أمامهم ولكن للضرورة أحكام، فاعذروني وتقبلوني.

أمامي تقديم تتوفرون عليه جميعا، فإذا قرأته عليكم أكون قليل الأدب، ولذلك أترككم تقرؤونه بأنفسكم. لكن الأصل هو أن جماعة سلا من خلال هذه المنتديات، وخصوصا المنتدى الاقتصادي وحسب مقتضيات القانون خصوصا في فتح النقاش أو التشاور العمومي والديمقراطية التشاركية نشكر جماعة سلا على هذه المبادرة وفتح المجال للجميع للنقاش، وفتح نقاش عمومي حول قضايا تهم الساكنة والمواطنين، وكذلك المهنيين كل حسب اختصاصه ومجال اشتغاله.

لقاؤنا اليوم تشاوري حول قطاع الخدمات، هذا القطاع هو قطاع مهم كثيرا، قطاع مشغل وقطاع منتج وقطاع عرف معاناة كذلك خلال الجائحة ومن خلال الأحداث التي وقعت، كما أنه قطاع سهل، أي سهل في نموه وسهل في تدميره. لذلك فبخصوص قطاع الخدمات في سلا ورهانات التنمية الاقتصادية لا يمكن للجماعة أن تفرض رأيها بدون مشاورة ذوي الاختصاص، وكما نعرف أن هذا القطاع هو دائما فيه جديد، والآن أصبح الحديث عن الخدمات الرقمية، فهل هذا المعطى أو الوافد الجديد مقبول لدى الخدمات التقليدية إن صح التعبير؟ هذا ما سنقف عليه من خلال مداخلات عدد من الفعاليات

المحلية والجهوية، التي ستشاركنا مجموعة من النقط والأفكار وأيضا المشاكل، ولكن الهدف والخلاصة هو أن نرفع للجنة قيادة برنامج عمل سلا تقريرا تكون فيه بصمة المعنيين بقطاع الخدمات، ونتمنى أن نرى فيه التصور الذي نطمح إليه (سلا لي بغينا) فهذا شعار جميل ولكن نريد أن نراه، وهذا لا يمكن للجماعة ولا للمنتخب أن يوقعه وحده، ولا يمكن للمواطن أن يكون راضيا عن برنامج العمل إن لم يكن يحتوي لمسة المهنيين فيه. لذلك فالمسؤولية صعبة وأظن أن الجماعة رفعت التحدي بمعية السلطات ومعية شركائها المؤسساتيين و المجتمع المدني والساكنة.

هذا الكتيب كنت أتفحصه يوم أمس فرآه عندي أبنائي (سلا لي بغينا) فقال لي أحدهم: هل أقول لك لي بغينا؟ قلت له قل. فقال: هل الجماعة تنجز لنا لي بغينا؟ فقلت: ممكن، وقد نقترح عليهم لقاء مع الأطفال، لأن أطفال 13 و14 سنة هم الذين سيصوتون سنة 2026 فإذا وكبناهم الآن يمكن أن يصوتوا. فقدم لي مثالا بيوم أردت أنا وإياهم أن نشاهد مباراة في كرة القدم تجولنا على المقاهي فوجدناها ممتلئة عن آخرها وكنت عصبيا لأنك رفضت إجلاسنا في تلك الأجواء. فعندنا الحديقة المجاورة لماذا لا تقوم الجماعة بوضع شاشة كبيرة يوم المباراة وتكون الحديقة مجهزة بالويفي ويأتي بائع الحلويات والفواكه الجافة ويأتي المهرجون، مقابل مبلغ بسيط يؤديه فتكونوا أنتم كآباء مطمئنين علينا ونكون نحن مرتاحين – هذا ابن 13 سنة – واستطرد قائلا: وهل عرفت يا أبي كم سيشتغل من شخص؟ حوالي 15 شخص يدخلون مصروفهم ونحن مرتاحين وآمنين. فهذه هي سلا لي بغينا. فانظروا إلى منظوره وهو طفل، وبالتالي الخدمات أو التفكير في إشراك المواطنين والمواطنات يجب فيه إشراك الأطفال كذلك. فتكون الاستشارة من تحت إلى فوق.

لذلك أظن أن البداية موفقة من خلال هذا التشاور العمومي من أجل برنامج العمل. ولكي أرجع لموضوعنا الذي هو الخدمات ويحضر معنا هنا ممثلون في المجال، ممثلون رسميون وممثلون عن المجتمع المدني الذي يهتم بالخدمات، وحتى لا أطيل أكثر أعطي الكلمة للسيد العربي أيت سليمان رئيس هيئة التجار المتحدين ورئيس سابق لغرفة التجارة والصناعة والخدمات، وأزيد تعريفي هو التاريخ والجغرافية للصناعة والتجارة والخدمات بسلا، لأن هذا الرجل مرجع يجب أن يستفاد منه من أجل بلورة سلا لي بغينا في مجال الخدمات.

السيد العربي آيت سليمان رئيس هيئة التجار المتحدين:

شكرا السيد يوسف، الحضور الكريم، أريد أولا أن أشكر الجماعة على هذه المقاربة والمنهجية التي اتبعتها في إعداد مخطط تنموي لمدينة سلا بإشراك مختلف الفعاليات، وأنا مسرور أن أرى أمامي مجموعة من الشباب في هذا اللقاء، أريد كذلك قبل دخولي في العرض أن أهنئ الأخوات المقاولات اللاتي يبدلن مجهودا كبيرا بمناسبة عيدهن المقبل 8مارس، وأتوجه لهن بالتهاني مع متمنياتنا لهن التوفيق، فتحية للمرأة المغربية التي تدخل في العمل المقاولاتي بطريقة محورية وبشجاعة كبيرة.

نتحدث عن قطاع الخدمات من حيث أهميته: مما لا شك فيه أن هذا القطاع في الدول المتقدمة اليوم هو القطاع الذي يوفر أكبر مناصب للشغل، يعني قطاع الخدمات هو من القطاعات الأساسية في الدول المتقدمة التي تتحكم في التكنلوجيا والعالم الرقمي، فقد كان في وقت من الأوقات يحتل المرتبة الثالثة بعد التجارة والصناعة، اليوم التجارة والصناعة بنفسها أصبحت ترتكز على هذا القطاع الخدماتي، إذا في العالم الغربي هناك تطور كبير، ويحضرني كتاب صدر سنة 1970 أو 1971 أصدره عالم مستقبلي أمريكي(إلفين طولير) الذي قام سنة 1970 بتنبؤات عمَّا سيقع سنة 2000، وجاء بمجموعة من الفرضيات والتنبؤات كانت تبدوا آنذاك مثل الخيال العلمي، فهذه التنبؤات تحققت تقريبا ب90 في المائة نعيشها اليوم،

آنذاك لم يكن الأنترنيت متوفرا ولا العلم الرقمي... لكن ما وقع في عالم الأجنة وعالم الطب وغزو الفضاء تنبأ به، ولكن ما يهمنا في هذا التنبؤ هو أن الاقتصاد كله سيرتكز على قطاع الخدمات، تغيير في نمط الاستهلاك، تغيير في نمط الإنتاج، وسيصبح الإنسان مرتبطا بعالم الخدمات حتى في التغذية واللباس، الشيء الذي جعل العالم الغربي يدمجه في التعليم أي القطاع التعليمي والتكويني، وفي هذا لهم سبق كبير، فلديهم مؤهلات كثيرة...

لكن في المغرب لنا تأخر كبير في هذا المجال، فمنذ 20 سنة بدأ المغرب يتحرك لأنه فرض عليه أصبح لزاما عليه أن ينخرط في هذا العالم.

إذا نظرنا إلى بعض المؤشرات التي أتت بها المندوبية السامية للتخطيط فسنجد مثلا سنة 2019 قطاع الخدمات شغل ما يزيد عن 4مليون 927ألف، وهذا رقم مهم... بعد ذلك كانت الجائحة وكان قطاع الخدمات من أكثر القطاعات تضررا، وهذه المؤشرات موزعة دون أن أدخل في تفاصيلها.

قطاع الخدمات في مدينة سلا إذا استثنينا القطب التكنولوجي الذي كانت انطلاقته 17 دجنبر 2005 بسلا الجديدة، وهو قطب يشكل مشروعا ضخما، ولكن على مستوى الجهة ككل، فهو يخدم اقتصاد سلا بالإضافة إلى اقتصاد الجهة والمغرب ككل، فإذا استثنينا هذا المشروع فمدينة سلا على مستوى الخدمات بها فقط خدمات صغيرة بسيطة غير منتجة ولا تخلق الثروة. فسلا لا تتوفر على قطاعات لا في التجارة ولا في الصناعة من شأنها أن تخلق الثروة والأثرياء الذين يمكنهم إغناء البلاد، كما يمكنهم تطوير الاقتصاد ورفع عجلة التنمية، فلحد الساعة لا نتوفر على ذلك.

نمر إلى قطاع السياحة الذي يعتبر من قطاع الخدمات فهل سلا مدينة سياحية؟ شخصيا لا أعتقد ذلك. لم يسبق لها أن كانت مدينة سياحية لأنها لا تتوفر على المؤهلات، فهل تتهيأ لتكون مدينة سياحية؟ أيضا لا أعتقد، وسأعطيكم بعض المؤشرات:

في الثمانينات بين 1985 و1990 سلا –وكما تعلمون تتوفر على شاطئ يتوفر على رمال إذا تمت العناية بها تصبح رمالا ذهبية– في هذا الشاطئ كان يتواجد الكثير من المرافق التي تلبي حاجيات المصطافين، كان 150 غرفة أو مخدعا، كانت تستفيد منه ساكنة مدينة سلا بثمن رمزي، وكان به ستة متاجر، وكانت الأكشاك والحمامات والمراحيض، كل متطلبات الاصطياف كانت متواجدة في شاطئ سلا، وبالتالي هذا

الشاطئ كان يجذب إليه عددا كبير من المغاربة، فساكنة الرباط كانوا يفضلون الاصطياف في مدينة سلا، في شهر غشت تجد الشاطئ مملوءا بساكنة مراكش، أي أنه كانت حيوية وتجارة ونشاط وفرص للشغل للشباب، في يوم من الأيام شخص ما قرر هدم كل هذه المنشآت فبقي الشاطئ «أقرع»، الخطير في الأمر أنه كان مخيم بلدي كبير وواسع وكان يستقطب عينة من السياح الأجانب، فكنا نلتقي بالنصارى في المدينة القديمة يتسوقون، حتى هذا المخيم تم الإجهاز عليه. فالمنشأة السياحية التي كانت تتطلب التطوير – وهي هبة من عند الله، وبجوارها النهر– بدلا من أن يتم تثمينها وتطويرها وتحسينها فعلى العكس تم هدمها، والبديل؟ لا شيء... يمكن القول بأن الهدم جاء من أجل شيء أفضل ولكن منذ 20 أو 30 سنة الأمور لا تزال على ما هي عليه. فهل بهذه الطريقة ستكون مدينة سلا مدينة سياحية؟ لا أعتقد. فهذا مرفق سياحي وإذا ربطناه بالساحل (الكورنيش) سيدي موسى بدل فيه إصلاح من حيث الإنارة والطريق، وبدل فيه مجهود من طرف مجلس العمالة حتى أصبح في حلة جميلة لكن دون وسائل الترفيه، فهو لا يرقى لتطلعات لا الساكنة السلاوية ولا الأجانب .

ومن المرافق التي تستقطب الناس منطقة الجزارين، محطة مهمة لاستراحة المسافرين من عناء الطريق وتناول وجباتهم وكذلك متنفس للساكنة، خاصة لضيوفنا من مدن أخرى، فهي مكان للاستمتاع والترويح. هذه المنطقة كانت تضم محلات للجزارة ومقاهي ومطاعم... وكان عندها تاريخ لمن يعرف (قاسم) فقد كان لها تاريخ تجاري قديم، وبقدرة قادر يوقف هذا الفضاء السياحي الجالب للاستثمار والموفر لفرص الشغل، كان بإمكاننا أن ندخل عليه تعديلات، كما كان بإمكاننا تطويره وعصرنته، أو أن نجالس الفاعلين فيه ونناقشهم حول المقترحات التي تجعله في أحسن صورة، فهذا قطب كان يمكننا إدماجه، شخصيا عندما أن أزوره أتأسف وأتألم وأشعر بالكآبة، كان يمكن أن تكون مقاربة أخرى تهبنا فضاء سياحيا مهما ينعش المدينة بعيدا عن سياسة الهدم.

هناك فضاء آخر في منطقة العرجات، ولو أنه تابع لجماعة السهول، يمكن الكلام عليه ولكنه جامد لا يتحرك ولا يتطور مع أنه متنفس للساكنة بالرباط وسلا... وهو فضاء سياحي يجب أن نهتم به.

فضاء آخر أمره غريب نوعا ما وهو سوق الجملة للخضر، فهذا سوق يقدم خدمات كبيرة لمدينة سلا ويشتغل فيه العديد من الناس، ويدرُّ مداخيل كبيرة لجماعة سلا، فبقدرة قادر هو كذلك سيتم نقله. بجواره رحبة الحبوب، بنيت ب 500مليون ولم تشتغل بعد، فهل ستظل هكذا؟ وما هو البديل؟ كيف يعقل مدينة مليونية تضم سوق الجهة كلها ننقله منها؟ لو كان النقل من سلا إلى سلا لا بأس في ذلك، لكن ننقله من سلا إلى منطقة أخرى خارج سلا فهذا مكتسب أضعناه، ونضيفه إلى سوق الخميس الذي كان مكتسبا للمدينة كذلك ويدر مداخيل مهمة، فأضعناه. إذا نحن فقط نفقد المرافق التجارية والخدماتية التي لها بعد ترويجي.

أما عن الطاقة الإيوائية للفنادق فهي محدودة، لدينا فقط فندقان ولا يشتغلان بعقلية جلب السياح، وطاقتها أصلا محدودة ويأتيها عينة من السياح التجاريين الذين لهم علاقة بالرباط.

المدينة عريقة ولها تاريخ وتتوفر على مآثر تاريخية يمكن تسويقها، نجد أن هذه المآثر التاريخية لا يتم توظيفها بشكل جيد كما نرى في اشبيلية مثلا والعديد من المدن الأوروبية، فهم يثمنون تلك المآثر التاريخية بإقامة الأنشطة التجارية والترويجية بالقرب منها... فنحن لا نتوفر على هذا التصور. الأسوار تبكي، رغم أنها دائما تعرف الصيانة منذ أكثر من 20 سنة. هناك الأبواب والأسوار والمدارس التاريخية (المغلقة)، يمكن أن نستخلص أن سلا مدينة منغلقة على نفسها، مدينة مغلقة وغير مفتوحة، وأعتقد أن السيد معنينو وضع كتابا سنة 2017 سماه (سلا المغلقة)

فكيف إذن يمكننا الخروج من عقلية الإنغلاق إلى الإنفتاح؟

جاءت مارينا وهي مشروع ضخم كبير مهم، لكن هل هو مندمج مع مدينة سلا؟

كان من المفترض أن مارينا ستأتي بالسفن الكبيرة المتجولة في البحار، وبالتالي بعدد كبير من السياح الذين هم ركاب هذه السفن. فلنفترض أن سفينة أتت بألف سائح، أين نأخذهم؟ بماذا سننقلهم؟ أين نطعمهم؟ لا نتوفر على مطاعم في المستوى، وسائل النقل ليست في المستوى، الأمن غير متوفر، وبالتالي إذا قلنا أن مشروع ضفة أبي رقراق مشروع هائل وضخم... فيجب تأهيل المدينة لتكون في المستوى، الآن هناك مشروع تأهيل المدينة العتيقة الذي خصص له 900مليون درهم والمفروض نهاية الأشغال فيه سنة 2023 فهو مشروع متعثر، وأنا شخصيا تفحصته لأبحث عن أجوبة لهذه الأسئلة لكن دون جدوى، هو مجرد مشروع ترقيعي، الجيد فيه موقف للسيارات تحت أرضي بباب الخميس تم التراجع

عنه، على الأقل كان سيفك أزمة مواقف السيارات لأن من الضروري توفر ذلك، لكن للأسف تم إلغاؤه.

أمر إلى الأسواق التي تقدم الخدمات. الإخوة الجدد في المجلس البلدي تطرح عليهم مسؤولية أخرى أو مقاربة أخرى، فهذه الأسواق كلها متوقفة عن العمل، منها ما هو متوقف عن العمل لمدة تزيد عن 20 سنة، حتى أضحى مجرد أطلال بجوارها الباعة المتجولون، لأن هذا السوق تم بطريقة عشوائية وغير مدروسة، فلا الأموال بقيت ولا الاستثمار نجح. ومن الأسواق ما تجد فيه مجرد دكان أو دكانين فقط يفتحان أبوابهما. ونمر إلى السوق البلدي الذي هو بالقرب من البلدية، هذا السوق كان يجب أن يكون نموذجا ومفخرة للمدينة، وأذكر عندما كنت صغيرا كان يأتيه الناس من الرباط، والأجانب يتسوقون منه. كان منظما ويتواجد به كل شيء. أما اليوم فهو في حالة يرثى لها. حرام أن أذهب بسائح إلى هناك ليتسوق، علما أن هذا السوق عرف مجموعة من الإصلاحات الترقيعية، في حين أن هذا السوق يجب أن يشرف وجه المدينة. بالرباط قاموا بمجهود بعد أن خصص دعم للسوق المركزي بمبادرة من صاحب الجلالة لإعادة وتهيئة مدينة الرباط، فعندما نتجول بالرباط، في المدينة العتيقة بشوارعها وأزقتها، نحس بتغيير ملموس وإنجازات واضحة. مدينة سلا كذلك دعمها جلالة الملك ب900مليون درهم أي ما يعادل 9 مليار سنتيم للمدينة العتيقة لوحدها، لكن عندما ندخلها لا نلمس أي تغيير. وبالتالي يجب إعادة النظر في المنهجية والطريقة والمقاربة المتبعة. على الإخوة في الجماعة – ما داموا يهيئون المخطط – أن يعيدوا النظر في هذه المقاربة.

وبطبيعة الحال إشراك القطاع الخاص، فأصحاب الأموال أو المستثمرون لا يجدون راحتهم في مدينة سلا، وحتى عندما يبدأ استثمار ما يتعرض للإجهاض أو لصعوبات. ولا يمكن ألا أشير لحي الرحمة والحي الصناعي الذي كان يشغل أكثر من 25 ألف من اليد العاملة، فاليوم هو مخرب والمستثمرون مثقلون بالديون والمعامل مغلقة وعليها الحجز، بالإضافة إلى حقوق العمال والضرائب... على الإخوة في المجلس البلدي بتعاون مع وزارة التجارة والصناعة أن يجدوا حلا لهذا الحي حتى لا يبقى بهذه الحالة المزرية، من المستثمرين من تم إتلاف سلعتهم إذ بقيت هناك تنهب وتسرق، وبالتالي الذين لهم مسؤولية المدينة لا يمكن أن يسمحوا بترك هذا الواقع، إصلاح الوضع يمكن أن يعطينا فرصا عديدة للشغل، مثل تغيير أنماط الصناعة لأن أولئك الناس يوم وقعوا في الأزمة لم يجدوا مساعدة من أحد، منهم الخدماتيون ومنهم الصناعيون، خاصة قطاع صناعة النسيج. دون الحديث عن الحي المتواجد بالعيايدة الذي تحول أغلبه لقاعات الحفلات، حي أقيم من أجل أنواع معينة من الصناعات لكن بقدرة قادر تم تحويله إلى شيء آخر.

فتطوير قطاع الخدمات وتطوير القطاعات ككل بمدينة سلا يحتاج إلى مقاربة جديدة، ولذلك سأضع مجموعة من الاقتراحات.

أولا: اعتماد مقاربة جديدة في تدبير المرافق التجارية التابعة للجماعة، فبخصوص محلات الجماعة مثلا، هناك من يؤدون ثمن الكراء ويحتاجون لمن يجلس معهم لتسوية وضعيتهم حتى يشتغل المرفق، فإن لم يشتغل نهدمه ونبني بيوتا أو شيئا آخر يكون ذا مردودية للجماعة.

ثانيا: عندنا مشكل تنظيم التجارة في المدينة، قبل قليل تكلمت عن السياح، التجارة منتشرة بالأزقة والشوارع... فهذه التجارة العشوائية يجب أي يوضع لها حد، بتنظيمها وإدماج الباعة المتجولين في القطاع المنظم هم كذلك ليخضعوا للواجبات والضرائب ولكن مع دعمهم ومساعدتهم.

ثالثا: مشكل اللوجستيك: لا نتوفر على مناطق لوجستيكية حيث نخزن السلع، إذ نجد الدكاكين وسط الأحياء لتخزين السلع مما يتسبب في التضييق على الساكنة، في وقت كان يلزم التفكير في إحداث اللوجستيك. مثلا في الصين نجد سوقا قد نجد فيه 3 أو 4 آلاف تاجر يتوفر فقط على مخدع يحتوي على هاتف وآلة حاسبة وفاكس تشتري منه وتذهب إلى جهة أخرى لتأخذ السلع. فاليوم يصعب إدخال وسائل النقل الثقيلة إلى داخل المدينة. ثم لابد من الاحتياطي التمويلي للمدينة، فالكل يأتينا من الرباط أو

من مدن أخرى، فإذا وقعت أزمة ما نحن أول من سيكون ضحية، في حين أننا نتوفر على فاعلين اقتصاديين مستعدين أن يمولوا. فقط على الجماعة التدخل ووضع المخطط، وهو مستعد للبناء والتمويل ويؤدي للجماعة واجباتها ومن تمة حل مشكل اجتماعي مطروح.

رابعا: إعادة الاعتبار لشاطئ مدينة سلا وإدماجه في مخطط سياحي يعمل على خدمة الساكنة ثم جلب السياح.

خامسا: تهيئة المدينة العتيقة. إذ أنها تحتاج إلى تهيئة حقيقية ومرتبطة بمشروع أبي رقراق، فعلى المدينة العتيقة تقديم خدمات سياحية مثلا أصحاب الدكاكين الذين لديهم تجارة هزيلة كيف يمكن للجماعة أن تغير نشاطاتهم إلى منتوجات يحتاجها السائح، ومن ضمن هذه الأمور غير المتوفرة بسلا «البازارات». بالرغم من أن المدينة تتوفر على الصناعة التقليدية فهي لا تتوفر على «بازارات» باستثناء منطقة الوجة وهي معزولة، بل ومن ساكنة سلا من لا يعرف هذه المنطقة. وعليه يجب إحداث «بازارات» لتسويق منتوجات الصناعة التقليدية.

سادسا: الفنادق، لا يمكن الحديث عن الفنادق دون الكلام عن مشروع (الوقت الأخضر) الذي كان في الشاطئ، وقبله كان مركبا سياحيا، كانت تكتريه مستثمرة إنجليزية وكان يأتيه السياح من الإنجليز ومن... بعد ذلك وقعت في مشاكل بسبب الديون، فتم الحجز عليه، ثم استرجعته الجماعة فتم تفويته لأحد المستثمرين الذي بنى فيه مركبا سياحيا بمواصفات عصرية عالمية كان من الممكن أن يساهم في انتعاش المدينة، ثم كان مشروع أبي رقراق الذي هدم دون أن يجعلوا شيئا مكانه، فلماذا لم يتم دمجه؟ فبطبيعة الحال المستثمر تم تعويضه والخاسر الأكبر هو المدينة. فالجانب الفندقي والإيوائي ودور الضيافة غائبة ويجب أن تتوفر في المدينة إذ على الجماعة تشجيع المستثمرين بتوفير الشروط الميسرة لذلك.

سابعا: إدماج المؤشرات التاريخية، – وهذا الكلام قد لا يعجب البعض – فمن الأمور الجوهرية التي تتواجد بمدينة سلا التراث اليهودي، فاليهود يأتون من أمريكا ومن سائر بلدان العالم لأن بالمدينة ولي يهودي بالملاح الجديد بالمدينة، – وهؤلاء اليهود من الطبقة الغنية – بالإضافة إلى المقبرة اليهودية، فالتاريخ اليهودي متواجد في مدينة سلا. والملاح الجديدة من المناطق التي عاش فيها اليهود سنين عديدة، ولدينا تراث مشترك بين المغاربة واليهود تم طمسه، رغم أنه سيمكننا من التسويق السياحي لبلادنا ونجلب به أناسا لهم إمكانيات لكي ينعشوا البلاد ويشغلوا الشباب.... في المسار السياحي يجب إدماج التراث اليهودي وإبرازه بالشكل الملائم.

ثامنا: عندما أتحدث عن التراث اليهودي فهذا لن ينسينا أن مدينة سلا هي في الأصل أمازيغية بناها الأمازيغ، فأين هو التراث الأمازيغي هنا؟ بالإضافة إلى التراث الأندلسي والتراث العربي، إذن فسلا مدينة ملتقى الحضارات، إذن نحتاج إلى متاحف في المدينة وأماكن صالحة لكي يتمكن السائح من الدخول إليها ويطلع على تاريخها، من بنى سلا ومن سكنها ودورها التاريخي؟ ويجب أن تكون كتب بالإنجليزية وبالفرنسية وبالألمانية وبكل اللغات العالمية لنعطيها للسائح إذا أراد معرفة تاريخ مدينة سلا، وأنا لدي أصدقاء غربيون يتوفرون على كتب تحكي عن تاريخ مدينة سلا.

لازال عندي اقتراح ولكن سأتركه للنقاش.

السيد يوسف الشفوعي مسير الجلسة:

شكرا، كما قدمت سالفا فالسيد العربي آيت سليمان في البداية هو رئيس هيئة التجار المتحدين ورئيس سابق لغرفة التجارة والصناعة والخدمات ورجل ذو معرفة وإلمام بواقع قطاع الخدمات بمدينة سلا، واكب عددا من الإصلاحات وعددا من الأوراش التي تم خلقها بمدينة سلا. حتى لا أطيل، أعطي الكلمة للسيد عبد الله المنياري ممثل غرفة التجارة والصناعة والخدمات ورئيس لجنة الخدمات بسلا وهو مقاول كذلك.

السيد عبد الله المنياري ممثل غرفة التجارة والصناعة والخدمات:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين وعلى آله وصحبه ومن والاه.

من الصعب أن نجلس قرب أستاذ لم يترك لنا ما نقوله، فقد أفاض الكأس بما قال، نشكرك السيد العربي. كشخص بدأت حياتي في قطاع الخدمات: التكوين، المصاحبة ،التخييم، شركة الأمن، المناولة... يعني خبرة 12 سنة في هذا القطاع. أتحدث عن مجال الأمن الخاص هو شغل من لا شغل له، كما قال السيد العربي، قد يشتغل فيه المتمدرس عندما لا يجد وظيفة كما يشتغل فيه ذوو المستويات الدراسية الدنيا. فقطاع الخدمات أصبح له دور كبير – خاصة مجال الأمن الخاص. في فترة كورونا ساهم الأمن الخاص مساهمة كبيرة في المستشفيات، إذ يشتغلون في ظروف غير ملائمة مدة 12 ساعة بأجور أقل من الحد الأدنى، لا يستفيدون من العطل، ولا يستفيدون من المصالح الاجتماعية كلها، هذا بالنسبة للخدمات.

وبصفتي ممثلا لغرفة التجارة (لجنة الخدمات بجهة الرباط سلا القنيطرة) فالمقاولون

الشباب الذين يشرف عليهم السيد يوسف الشفوعي بسلا . وبتعاون مع الغرفة والجهة, فقد أقاموا ما يسمى بتيكنوبارك أو مشاتل للشباب، مثل البيضاء، الامر الذي يمكن المقاول الذاتي من مكان يمارس فيه مهنته ويتوفر على مكتب وكاتبة وهاتف وفاكس وقاعة الاجتماعات ويجد أين يتجه. بالنسبة لسلا أيضا يبنى فيها مركز كبير إن شاء الله لكي يتمكن الشباب من إيجاد مكان يمارسون فيه مهنتهم.

ثانيا: بالنسبة لغرفة الرباط سلا القنيطرة تقوم بعقد اتفاقيات مع البنوك ليمكنوا المقاولين الذاتيين من قروض بفوائد تفضيلية، يعني تسهيلات في التمويل.

الغرفة تهيئ ورشات للتكوين والمصاحبة بالنسبة للشباب الذين يشتغلون في المقاولة الذاتية. وقطاع الخدمات أصبح هو القطاع الذي يسهل أي شيء على الجميع، أي أن الوزارة أصبحت لا توظف الخدمات بل تتعاقد مع الشركات، والقطاعات الأخرى كذلك تبحث عن الطريقة الأسهل للاشتغال. والحمد لله قطاع الخدمات أصبح ميسرا بفضل الرقمنة. ونحن هنا للإجابة عن أي سؤال يمكن أن يطرح وشكرا.

السيد يوسف الشفوعي مسير الجلسة:

ملاحظة تصحيحية هو أنكم تلاحظون أمامكم في البرنامج أسماء غير موجود أصحابها،

ذلك أن عددا من الإخوة اعتذروا، وتم تعويضهم بممثلين من نفس الهيآت أو من نفس التخصص أو من نفس نوعية الخدمات. ورفعا لأي لبس فاللجنة المنظمة تخبركم بأن هناك تغيير بالنسبة للبرنامج.

أعطي الكلمة للسيد ربيع أوعشا رئيس الجمعية الوطنية لجمعيات أرباب الحمامات بالمغرب ورئيس الجمعية المحلية لأرباب الحمامات بمدينة سلا، فهذا قطاع خدماتي مهم بسلا لكنه غير مؤطر وغير مهيكل إلا أنه الآن هناك مجموعة من المجهودات في هذا الاتجاه، وهم أيضا لهم ما يقولونه في مجال الخدمات، لأن هذا المجال موجود من أقصى اليمين إلى أقصى الشمال. أينما توجهت تجد قطاعا خدماتيا، لأنه قطاع أساسي ومهم ومواكب لخلق الثروة كما قال السيد العربي آيت سليمان، أجل يمكن أن نخلق منه الثروة ويكون محركا لفرص الشغل وداعما للاقتصاد المحلي، وعلى جميع الفئات المساهمة فيه، فقط يجب أن تأخذ حقها من التنمية ومن المكانة لكي تحقق النتائج المتوخاة.

السيد ربيع أوعشا رئيس الجامعة الوطنية لجمعيات أرباب الحمامات بالمغرب:

أتقدم بجزيل الشكر للإخوة الذين نظموا هذا اللقاء، وهذا شرف لنا أن يكون موضوع قطاع الخدمات ودوره في التنمية الاقتصادية حاضرا. بصفتي كرئيس للجامعة الوطنية لجمعيات أرباب ومسيري الحمامات بالمغرب، ورئيس الجمعية بسلا فقطاعنا ينتمي لقطاع الخدمات السوسيو اقتصادية، ويساهم بشكل فعال في تقديم خدمات النظافة ويستوعب عددا كبيرا من اليد العاملة غير المؤهلة لسوق الشغل، وغالبا ما تكون هذه الفئة تعاني الهشاشة والحاجة نظرا لعدم خضوعها للتكوين المدرسي أو المهني، ناهيك عن دور الحمام الاجتماعي في تقديم خدمة الاستحمام والنظافة والراحة النفسية، ناهيك عن استيعاب اليد العاملة في توفير مناصب الشغل، واكتساب الرزق، ليعولوا أسرهم وأبناءهم في التمدرس والتطبيب، ونحن في هذا المقام نناقش قطاع الحمامات ودوره في التنمية الاقتصادية فحبذا لو يضاف إليها التنمية البشرية، أي التنمية الاقتصادية والبشرية. ونمر إلى الاقتراحات:

الإكراه الأول لقطاعنا هو المنافسة غير الشريفة. فها نحن نرى اليوم أماكن (الصونا) وبها حمامات، والدولة تدعم هؤلاء بطريقة غير مباشرة، فنحن عند إقامة حمام نعاني من أصعب المساطر للحصول على رخصة، أما هؤلاء فيقيمون حماما معتمدين في تسخينه على البوطان الذي تدعمه الدولة، وهنا ندق ناقوس الخطر. هم لديهم فقط رخصة حلاق ب160 درهم، فلا بد لكل واحد أن يحترم ما في الرخصة المحصل عليها.

الإكراه الثاني يخص العمال الذين عانوا الأمرين، خصوصا السنتين الماضيتين، بسبب إغلاق الحمامات، وما أريد أن أوضحه هو أن (الكسال) أو (الطيابة) ليست له علاقة تبعية مع مالك الحمام، فعندما يدخل المواطن يؤدي تذكرة الحمام ب10 أو 12 درهم ويعطي للكسال أو الطيابة ثمن الخدمات، دون أن يتدخل فيه أحد، يعني قانونيا ليست هناك تبعية، ونحن نقترح أن يدمج هؤلاء في إطار المقاول الذاتي ويؤدوا واجباتهم ويستفيدوا من حقوقهم.

الإكراه الثالث هو أن هناك لجان مختلطة تخرج من أجل معاينة الحمام لأجل الترخيص، وبعض المهندسين لا يعرفون ماهية الحمام التراثي فيعطي توصيات لا علاقة لها بالحمام. فنقترح أن يكون من ضمن هذه اللجان عضو جمعوي يحترف خدمة الحمامات ليوضح لهم بعض الأمور الخاصة والدقيقة.

الإكراه الرابع هو كثرة الحمامات والتقارب المكاني بينها. فاقتراحنا أن تكون 500 إلى 1000 متر بين حمام وآخر. وشكرا لكم.

السيد يوسف الشفوعي مسير الجلسة:

شكرا الأخ ربيع، كما أسلفت فقطاع الخدمات قطاع متشعب، فمن تأطير السيد آيت سليمان والسيد عبد الله تكلم عن الأمن الخاص ثم منظور أرباب الحمامات، ونمر على الممولين للحفلات ونستمع لعدد من التدخلات. إنه قطاع حيوي ونشيط وخالق لفرص الشغل، ولكن للأسف مشتت خصوصا في سلا، ربما تكون النواة الأولى من خلال هذا البرنامج التشاوري لتنظيمه، وربما يكون من بين التوصيات خلق هيئة استشارية دائمة للاستماع لهؤلاء الإخوان ومواكبتهم لأن المواكبة أهم من المال، وهي تعطي أثرا أكثر وتأتي بالاستثمار.

أعطي الكلمة للسيد مصطفى مبارك رئيس الفدرالية المغربية لممولي الحفلات.

السيد مصطفى بن مبارك رئيس الفدرالية المغربية لممولي الحفلات:

أشكرك السيد يوسف، وأشكر اللجنة المنظمة على هذا اللقاء حول موضوع الخدمات وسأتحدث عن قطاع تموين الحفلات الذي يندرج في قطاع الخدمات. فكما يعرف الإخوة فقطاع الحفلات تضرر كثيرا في ظل جائحة كورونا التي نتمنى أن تكون زالت عن العالم كله، فالمشكل هو وجود الكثير من الممونين في سلا، منهم المقننين وغير المقننين،

والقطاع يشغل عددا من الشغيلة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر: المباشر نتحدث عن حراس، عن حمالة، عن منظفات وعن طباخات...أما غير المباشر فمثل الجزار والخضار وبائع السمك... كل من يبيع المنتجات التي نشتغل بها. فعندما توقف هذا القطاع بسبب كورونا توقفت مجموعة من القطاعات وكثير من الناس تضرروا، فمن هنا يبرز الممون المقنن، أي يؤدي للشغيلة واجباتها تجاه الضمان الاجتماعي، فنتج عن ذلك مساعدة الدولة بمنحة العمال المستخلصة من صندوق الضمان الاجتماعي، في حين لم تساعد الممول نفسه، لهذا نتمنى للقطاع أن يقنن.

فالإشكال هو أن كل من حصل على مبلغ من المال اشترى كراسي وبعض اللوازم البسيطة للتموين وقال: «أنا ممون». في حين الاشتغال في القطاع يتطلب توفر مجموعة من الشروط ويهيئ كثير من اللوازم الأساسية مثل المطبخ المركزي وشاحنة بمبرد... وليقدم خدمة جيدة.

قمنا بإحصاء سنة 2017 فوجدنا بمدينة سلا ما يزيد عن 400 ممون، منها فقط 20 ممول مقنن، وقد يكون الآن العدد ناهز 40 ممون مقنن.

أطلب من الممونين المقننين وغير المقننين أن يحاولوا أن الانتظام في إطار، كي لا تبقى تلك النظرة السلبية عن الممون خاصة إذا اشتغل خارج المدينة كي لا تصبح سمعة المدينة كلها متضررة. وكما أشار إلى ذلك السيد ربيع نجد الموزعين النوادل (السربة)

يشتغلون مع مجموعة من الممونين فلا يمكنك أن تصرح به لأنه يدخل في إطار المقاول الذاتي.

في الحقيقة فاجأني السيد يوسف الشفوعي إذ لم أكن مستعدا لهذه المداخلة، لهذا أعطيتكم فقط نظرة عن ممولي الحفلات ومعاناتهم.

أضيف أنه حتى الدولة لم تعطه شيئا باعتباره لم يقدم لها شيئا – حسب المسؤولين، كما أريد طرح سؤال: كم هو رقم المعاملات في السنة لكي تحصل على القروض؟

قطاع الحفلات في مدينة سلا يعاني من مشاكل كثيرة ويجب إحصاؤه وتقنينه، وهناك من ليس له محل ويتوفر على شركة وهمية ويأتي من خارج المدينة ويشدد الخناق على الممونين في سلا. أتمنى أن نلتقي في لقاء آخر وأعطيكم اقتراحاتنا. وشكرا.

السيد يوسف الشفوعي مسير الجلسة:

شكرا الأخ مصطفى على هذا التشخيص الأولي أو الأفقي حول قطاع التمويل وهو قطاع مشغل وخدماتي بامتياز. واستمرارا لبرنامجنا المسطر بعد انتهاء المداخلات هناك تعقيب أو مداخلات إضافية لمجموعة من الإخوة، وليعذرني السيد رشيد جاكور في أن أعطي الكلمة للأخت المرنيسي، لأن السيد العربي آيت سليمان تحدث عن 8مارس والمنصة لا تضم إلا الرجال، وفي إطار مقاربة النوع يجب أن نعطي للعنصر النسوي حقه، والأخت المرنيسي مقاولة وصاحبة شركة وتجتهد في المجال.

السيدة رشيدة المرنيسي:

اشكر السيد الشفوعي الذي دعاني لهذا اللقاء. أنا رشيدة المرنيسي فاعلة جمعوية، أشتغل على مشاكل الشباب والمقاولات الشبابية والنساء المهنيات والمقاولات النسائية.

هنا نتحدث عن قطاع الخدمات والذي يشغل أكثر من 45 في المائة من الساكنة النشيطة المشتغلة، و12 % من فرع الخدمات المقدمة للمجتمع و11 في المائة من فرع النقل والتخزين والاتصال. قطاع الخدمات يكمل قطاعات أخرى كقطاع التجارة الخدماتية والسياحة وغيرها. منها قطاعات منظمة على شكل فدراليات مثل قطاع الحمامات وقطاع التمويل. نتحدث عن قطاعات كبيرة ويمكنها أن تسير بشكل جيد في

تنظيماتها، كأن توضع لها برامج تنظمها وكيفية وضع برامج لها لتعمل على المحاسبة.

حديثي عن قطاع الخدمات يجرني إلى الحديث عن الشباب والمرأة، لأن هذه الفئة هي الأكثر اشتغالا عبر الخدمات ويسري عليها قانون المقاول الذاتي، لأن هذا القانون لا يتطلب رأس مال كبير كما أنه لا يعرف الإكراهات التي توجد في قطاع التجارة أو قطاع الصناعة.

أول شيء نقترحه هو أن السيد ممثل الغرفة تحدث عن التيكنوبارك، ونحن كمجتمع مدني عملنا على الحاضنات منذ 2006، والتيكنوبارك استحضرته الجهة وكأنها تخوفت من الحاضنات وتخوفت من المشاتل كونهما تجربة فاشلة على الصعيد الوطني، مع الأسف التيكنوبارك كتدبير مفوض ليس حلا للشباب، نحن في التيكنوبارك بمدينة البيضاء أو التيكنوبارك بمدينة الرباط لنا حاضنات لجمعياتنا لأن الشباب قبل أن يصلوا إلى التيكنوبارك يجب أن يمروا بحاضنات وبمشاتل وبعد ذلك يصلوا إلى التيكنوبارك.

مقترحنا أن التيكنوبارك يكون بتسيير من المجتمع المدني الخاص والجماعات، لأن الجماعة هي التي تعطي التمويل. التيكنوبارك مجرد حل جزئي وليس بحل شامل. يجب وضع برنامج شامل يأخذ المشاكل المحلية للشباب بعين الاعتبار لكي ننجز تيكنوبارك خاص بمدينة سلا التي لها خصوصيتها، بمنأى عن تجربتي البيضاء والرباط. ومقترحنا أن تقام حاضنات بالكليات، لأن الحاضنات تكون في أغلب الوقت بالكليات، ثم نرى بعد ذلك كيف يمكننا كمجتمع مدني وكجماعة أن نساهم مع الغرف ومع الأبناك في تدبير التيكنوبارك.

بالنسبة للتمويل، فعندما إحداث برنامج انطلاقة، كثير من الشباب من ذهب ليأخذ دعما من الأبناك واجهوا مشاكل كثيرة، فأكبر مشكل يواجهه الشباب هو الممول، لأن الأبناك يستعصي عليها المغامرة ومنح التمويل للمقاول الذاتي. أليس كذلك سيد الشفوعي؟ – إذن نحن كمجتمع مدني وكجماعات يجب أن نبحث عن برامج أخرى، يمكن أن تكون هي الداعمة لهذا الشباب لكي يتمكنوا من ذلك التمويل، وهناك كثير من الأقاليم اشتغلوا بهذه الطريقة – لأننا نحن كمبادرة لدينا مبادرات في عمالات وأقاليم أخرى – حيث وضعوا تركيبة بين برامج محلية وبين الأبناك، لكي يستفيد أكبر عدد ممكن من حاملي المشاريع، فهذه التركيبات موجودة مثلا في مبادرات بوجدة وطنجة، وكانت استفادة كبيرة للشباب لأن البرنامج كان محليا عبر التنمية البشرية أو عبر برنامج آخر، وهو الذي يعطي الضمان للبنك. هذا أمر على الجماعة أن تأخذه بعين الاعتبار كي تساهم مع المجتمع المدني، وتوجِد مراكز

تشتغل مع الشباب.

وأعرج في الأخير على التكوين. فلتحقيق كل هذا يجب أن يكون هناك تكوين، لكي نخلق هذه المشاريع التي تأتي عبر أفكار موجودة عند الشباب. فنحن نقوم بتكوين قبلي في جميع البرامج، ثم نرسل هؤلاء الشباب، ومنهم من يمول ومنهم من لا يمول، منهم من يستفيد من برامج ومنهم من لا يستفيد، ومن البرامج من يسلم وسائل الاشتغال ثم بعد ذلك نتركهم دون متابعة ودون تكوين بعدي، لكي نعرف ما إذا كان هذا الشاب قد استطاع تسيير مشروعه ونجح فيه أم لا؟ وهل توفق فيه أم تعثر؟ وحتى إذا كانت لديه صعوبات فالتكوين البعدي سيمكنه من المواكبة ليتجاوز تلك الصعوبات.

باختصار فاقتراحنا كالتالي: مهما كان المشروع صغيرا أو كبيرا إذا لم يكن هناك برنامج تكويني قبلي وبعدي للمشروع فإنه في غالب الأحيان سيكون المشروع معرضا للفشل. يكفي أن ننظر كم من شركات تغلق؟ وكم من إخفاقات توجد على صعيد المشاريع؟

هذه هي الاقتراحات التي لدي. وشكرا.

السيد يوسف الشفوعي مسير الجلسة:

حقيقة التوصيات نابعة من الممارسة والتواجد الميداني والمواكبة والنتائج التي تم تحقيقها.

الآن مع تدخل الأخ رشيد والأخ أيوب والأخت سميرة، ثم نمر إلى المناقشة.

السيد رشيد رئيس جمعية أرباب ومسيري المصابن بسلا:

شكرا، نشكر الجماعة على تنظيمها لهذا اللقاء، ونشكر الحضور على الكلمات التي ألقوها، كما نشكر الجمهور على صبرهم.

في البداية نثمن الاهتمام الذي أظهره السيد آيت سليمان بمدينة سلا، فقط أريد أن أذكر أن مدينة سلا لم تعد منحصرة على السور، بل أصبح لديها امتداد كبير ولم نعد نستطيع معه إجراء الإحصاء، فإذا عدنا إلى إحصاءات المندوبية السامية للتخطيط أظن أنها إحصاءات مغلوطة، لأن مجموعة من القطاعات غير محصية لحد الآن، وكما قلنا في لقاء مثل هذا قبل يومين كل صباح تنضاف أربع محلات مفتوحة. مجموعة من القطاعات غير منظمة، الأخ تحدث عن الحمامات والمسافة بينهم في الوقت الذي نجد هذا القانون موجودا لدى الصيادلة فقط ويمكن نسخه ونقله إلى قطاعات أخرى.

سأتحدث عن القطاع الذي أمثله بصفتي رئيس جمعية أرباب ومسيري المصابن بمدينة سلا، وأقول أن تراب المدينة يحتوي تقريبا على 300 مصبنة تشتغل بشكل غير منظم، ونحاول نحن كجمعية إنجاز الإحصاء الذي لا تتوفر عليه المندوبية لحد الآن.

الإخوة تحدثوا عن ممولي الحفلات لكن لا يجب أن ننسى وكالات الأسفار التي نشتغل معها والتي تم إغلاقها. كما تم إغلاق قطاع يعنى بتنظيم التظاهرات والحفلات الذي له علاقة مباشرة وغير مباشرة.

عندنا إشكالية التكوين في جميع القطاعات التي تحدثنا بخصوصها، لدينا التكوين المهني ولدينا التكوين عن طريق الصناعة التقليدية لكن ليس لدينا أناس مكونين، وإلا فالأمر يعود لعدم التواصل بين القطاعات التي نشتغل فيها والقطاعات الحكومية التي تهيئ هؤلاء الناس. لا نعرف لمن يهيئونهم؟ هم يقومون ببرامج ليحسب لهم أنهم

كونوهم، لكن أين هم؟ ما يجب أن يكون في أي برنامج هو إشراك ذوي الاختصاص، وأي برنامج يوضع وزاري أو محلي يجب أن يكون فيه إشراك، نهيئ برنامجا لقطاع ما ونشرك ذوي الاختصاص فيه.

بالنسبة للأسواق، فالعمالة تكلفت بجميع الأسواق النموذجية التي تمت إقامتها بمدينة سلا وليست الجماعة، وأي سوق منها لم يلبِّ حاجيات الساكنة. إذن هناك إشكال عميق، في الرباط مثلا أصبحت الجماعة تبحث عن الرخص، وسيقدمون إلى سلا كذلك في بحثهم عن توفر الرخص فلا أدري ما سيفعل بنا، ولهذا يجب فتح نقاش في الأمر.

وبالنسبة للشباب وقروض الشباب المقاول. يذهب الشاب إلى البنك ويأخذ قرضا يفرح بتلك الأموال ويصرفها ويبقى متابعا قضائيا، لأن أي بنك وقبل إعطاء القروض يحصل على ضمانات من الدولة، والدولة لكي تضمن لها مسطرة قانونية، وبمجرد ما يتأخر الشاب المقاول شهرا أو إثنين أو ثلاثة أشهر تطبق عليه المسطرة ليسترجعوا أموالهم. إذن لم تعد المقاربة لفك المشكل هي إعطاء القروض بل المصاحبة القبلية والبعدية وتمكينه من مؤطر يتابعه في أي مشروع. ولله الحمد الكونفدراليات والجمعيات موجودة فيجب إشراك القطاع العام مع أي برنامج أساسي لنسير إلى الأمام. وشكرا

السيد يوسف الشفوعي مسير الجلسة:

شكرا لك. أمر يجب أن يكون من ضمن الأولويات وهو تلك الالتقائية في البرامج الحكومية والإلتقائية حتى محليا بين جميع المتدخلين من المجتمع المدني والجمعيات المحلية والجماعة والسلطات، يجب أن تكون الإلتقائية لضمان الجودة في تقديم الخدمات سواء للمواطنين أو للمنتسبين لهذه الهيآت.

السيد أيوب رشاد :

أولا أشكر الإخوة في المنصة السيد الشفوعي وكافة المتدخلين لهذه الإحاطة وهذا التنوير في قطاع الخدمات.

أعرف بنفسي: أيوب بشداد ، فاعل جمعوي ومقاول ذاتي ورئيس مؤسس لتعاونية قرائية منذ 2017 والآن في طور إعادة تأسيس تعاونية أخرى وأساعد شبابا آخرين –من خلال التجربة التي راكمتها– لتأسيس تعاونياتهم وكذلك في توجيههم حسب المعرفة المتواضعة الخاصة بنا.

أريد أن أؤكد على المشاريع المدرة للدخل والتي هي صمام أمان على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والأسري، لأن الشاب إن لم يكن له اطمئنان وأمان اجتماعي لن تكون له إنتاجية وفاعلية في وسطه المحلي وفي المدينة بصفة عامة.

فالشباب يحتاج إلى الصدق قولا وفعلا، وليس الحديث باسم الشباب في المحافل وفي المناسبات بينما في أرض الواقع لا نلمس ذلك الحديث، يريد التواصل، فعندما يتواصل معك ويقدم لك التماسا ويطلب مساعدة يجدك بجانبه، لا يريد الكلام التافه ولا الحضور تحت الأضواء.

الشباب قادر على التسيير بالمؤهلات التي يتوفر عليها. يسير مشاريع ويقود التجربة على مستوى التنمية المحلية في مدينته، لكنه يواجه الضبابية في المساطر والضبابية في المخاطَب والضبابية في المسؤول، هذا هو المشكل الذي لدينا في مدينة سلا، لا نعرف مع من نتواصل ومن يأخذ بيدنا .

مؤخرا كانت الدورة الاستثنائية للجهة، وجاء فيها الحدبث عن بعض الإنجازات التي أرى أنها إيجابية على مستوى المدينة وهي إحداث حاضنات، كما نلتمس من جماعة سلا أن تيسر للشباب المكافح (ولد الشعب) الذي لا يجد أحيانا درهما واحدا بجيبه

ولا يجد من يساعده ليشق طريقه.

سؤالي بخصوص البرامج التمويلية التي كانت تعرفها مدينة سلا ولكنها الآن انعدمت، نريد معرفة السبب. أهي حسابات أم صراعات أم تنازع أم صراع مواقع؟ لا ندري ما يقع. نريد التنوير، كما نريد من جماعة سلا أن تترافع لصالح أبناء سلا، وشباب سلا لأن لديهم الطاقات والجدية ومنهم من يريد الاشتغال بصدق؛ لا يريدون أخذ الأموال ويختبئون بعدها، فأولئك الذين وجب مساعدتهم. وشكرا.

السيد يوسف الشفوعي مسير الجلسة:

أكيد أن الشباب هم ثروة المغرب ونتحدث عن جيل جديد من الإصلاحات في التنمية البشرية حيث أصبحنا نتحدث عن الرأس المال البشري. فالرأس المال البشري للمغرب هو الشباب، وقاعدة الهرم تعطينا خزانا كبيرا، إذا لم نستغله إيجابيا سنجده سلبيا، لذلك فالدولة واعية بهذا الموضوع والأوراش المفتوحة وعدد من المشاريع والبرامج تروم على هذا النهج، صحيح هناك إكراهات نعيشها ونراها، ولكن إرادة الشباب توازيها إرادة عليا، من أجل مواكبتها ومن أجل وضع آليات لإدماج الشباب ومواكبتهم في أحسن الظروف.

أفتح لائحة المتدخلين وأسجل اللائحة الأولى وأرجو أن تكون التدخلات مقتضبة. يحضر معنا في القاعة رجل نلزمه ونطمع في تدخله معنا، إنه السيد بلحسن اللحية رئيس مجلس العمالة السابق وفاعل سياسي واقتصادي بمدينة سلا.

السيد محمد بلحسن اللحية رئيس مجلس العمالة السابق:

السيد الرئيس، السادة الإخوة في المنصة، السادة الحضور، السادة المنعشين:

في الواقع لدي بعض الملاحظات:

*هذا البرنامج الذي يخص الخمس سنوات المقبلة 2022 2027 هو برنامج لأكبر عمالة في المغرب، وهي مدينة سلا: مليون ومائتا ألف نسمة، بحكم أن مدينة الدار البيضاء تضم سبع أو ثمان عمالات. في الواقع أن هذا البرنامج لم يهيأ له الكثير من الوقت، وهذا برنامج يمكن أن نتخذه كخطة عمل أثناء هذه المدة، والجماعة كما قال الأخ لا تشمل ما بداخل الأسوار بل خارجها كذلك، وحتى حدود منطقة زعير.

*طبعا مدة طويلة منذ الاجتماع الأول الذي كان في الولجة فتمكن الإخوان المشرفين على القطاعات من تكثيف الدعاية لكي يكون اجتماعنا هذا شاملا، ولله الحمد رأينا الناس كثر.

*عندما تقول الصناعة تقول الصناعة التقليدية، فممثلي الصناعات أغلبهم من الصناعة التقليدية وقد حضروا الأمس، بالإضافة إلى حضور كثير من المقاولين، لأن مدينة سلا تحتاج إلى استثمارات أكثر سواء بحي الرحمة أوحي العيايدة أوحي بوقنادل لكي تمتص عدد العاطلين من الساكنة لأنها مدينة مليونية.

*كذلك نرى اليوم قطاع الخدمات، وهي غير منحصرة في قطاع الحمامات والتمويل فهناك مجالات أخرى تشغل الكثير من الشغيلة، فلهذا كان بالإمكان أن تكون دعاية مكثفة.

*هناك مقاولون ذاتيون وغيرهم استفادوا من مليار و500 مليون سنتيم كمساعدة أولى، وهم في الواقع لم يجدوا المساعدة التي يجب أن تكون قبلها وهي المحل، وفي الأخير نجدهم صرفوا فقط 250 إلى 300 مليون سنتيم، والباقي هل نسامحهم عليه؟ فهو مال عام. مما اضطرنا إلى دفع الملف إلى المحاكم. إذن في الواقع يجب أن يكون نوع من التسهيلات، والأساسي هو أن الإدارات أو الوزارات التي تصدر عنها هذه المشاريع ينبغي أن تكون لديها نوع من المتابعة، وكمثال على عدم المتابعة المستنبتات التي أعطتنا إياها الوزارة بطريق القنيطرة من أجل مساعدة المقاولين الشباب الصغار، ويستفيدوا منها لمدة سنتين ثم يغادروا ليستفيد آخرون، لكن عدم المتابعة جعلت التجربة تتحول إلى تجارة تورث للأبناء وليست هذه هي الغاية التي وضعت لها.

*هناك إحداث العديد من المعاهد من أجل التكوين ليتخرج أجيال ويلجوا سوق العمل، فأين هم؟ هناك حواجز في طريقهم. إذ يجب على من يريد الاستفادة من الدعم والاشتغال في قطاع خدماتي أن يحضر عشر المبلغ أو 20 °/° من رأس المال ليسند به مشروعه، فمن أين له ذلك؟

*فلذلك أقول حبذا لو كانت مدة أخرى لكي يكون عدد أكبر من الحاضرين المعنيين بالأمر، مثل أصحاب الحمامات والممولين –التي نعدها من الكماليات– وأيضا المنتسبين للصناعة التقليدية في الأساس.

السيد يوسف الشفوعي مسير الجلسة:

شكرا السيد بلحسن، من فضلكم من تقدم يدلي باسمه وصفته ليتعرف عليه الإخوان حتى يكون اللقاء متكاملا، لأن هذه فرصتنا للتعارف ونعرف بعضنا البعض، بما أنه لدينا فضاء مشترك يجب أن نشتغل فيه هو فضاء سلا، ولا يمكن الوصول إلى (سلا لي بغينا) إذا لم نكن نعرف بعضنا البعض ونتواصل بشكل جدي وصريح.

السيد رشيد بن زهير رئيس الجمعية المغربية المستقلة لأرباب المقاهي والمطاعم لمدينة سلا:

في البداية أشكر الجميع، وأرد على السيد العربي قائلا له بأن السلاويين يحقرون السلاويين.

أما بالنسبة لما نطالب به نحن كجمعية ألا يكون هذا اللقاء مناسباتيا مثل هذه الفترة، بل نريده أن يتكرر مرارا ويكون فيه إشراك جميع الجمعيات المهنية، ومن بينها الجمعية المغربية المستقلة لأرباب المقاهي والمطاعم، لأن هذا القطاع هو أكبر محرك بالنسبة لليد العاملة لأنه يشغل وظائف مباشرة وغير مباشرة، نمد يدنا إليكم كمجلس بلدي لكي تشاركونا في وضع دفتر التحملات لهذا القطاع، لأن هذا القطاع يعاني من كثير من

المشاكل وفيه القيل والقال رغم أنه يوظف أموالا طائلة، في دفتر التحملات نريد أن نشير إلى الأمتار القانونية بين مقهى ومقهى، ونفضل أي يتم تصنيف المقاهي مثل الفنادق وفي نفس الوقت يشمل توسيع الوعاء الضريبي لنعرف جيدا المقاولات المواطنة، ويتم القضاء على المقاولات غير المواطنة، كذلك نرجو إشراكنا في إعطاء الرخص، لأن إعطاء الرخص أصبح يتم بشكل تلقائي فكما نقول:» بين مقهى ومقهى توجد مقهى». بل أكثر من ذلك أصبحت الرخص تسلم بشكل عشوائي، وأصبحت المقاهي بشكل كثيف بمدينة سلا، إضافة إلى ظاهرة السيارات والعربات المجرورة في الشواطئ وعلى الطريق وفي بعض الأحيان بالقرب من المقاهي مما ينتج عنه نوع من الفوضى. لهذا نقول أنه يجب أن يوضع دفتر للتحملات ويتم إشراكنا فيه فلدينا ما نقول بخصوصه. وحتى مسألة الرخص نشير فيها للمِلك العمومي لأن فيه القيل والقال والجماعة تستفيد منه باستخلاص الضرائب، في حين نجد الرأي العام يتحدث عن احتلال المقاهي والمطاعم للملك العمومي، فهناك فوضى في القطاع بهذا المفهوم.

نحن كجمعية مستعدون لمشاركتكم في الإحصاء وغيره، وأنتم بطبيعة الحال تبحثون عن الرسوم الجبائية ونحن مستعدون لمساعدتكم في الإحصاء وتوسيع الوعاء الضريبي ليشمل بعض القطاعات التي تتهرب وتتملص من الضرائب، وهي تقوم بنفس خدمة المقاهي، ولا داعي لذكرها.

كذلك نريد أن ننخرط في البرنامج الذي يتحدث عنه صاحب الجلالة والذي سيقام بمدينة سلا، وكما قال الأخ العربي –الذي نشكره على مداخلاته – مسألة المستثمرين الأجانب وأعضاء الجالية المغربية عندما يدخلون إلى بلدهم فأول ما يفكرون به هو المقهى، بينما هناك مشاريع يمكن للجماعة أن تبرزها وتضعها كخارطة طريق أو برنامج لتنوير المستثمرين، مثل الساحل لاكورنيش سيدي موسى فهو غير مستغل، وهناك من هو مستعد للاستثمار فيه ويجعله منطقة سياحية، ولكن مع الأسف هناك احتقار السلاويين للسلاويين.

*كذلك لا يعقل بالنسبة للجماعة في ظل الجائحة – وهذا ما يجب أن يعرفه الرأي العام – أنها كانت تستخلص الضرائب من المقاهي بالرغم من أنها مغلقة، يعني ليست هناك عدالة جبائية. وما نعاني منه نحن كمقاهي ومطاعم– رغم ما يقال عنا من تهرب من الضرائب – هو كثرة الرسوم الجبائية التي تفرضها الجماعة. رسم تلو الآخر بدون مراعاة المدخول أو الربح. ونسجل على الجماعات أن احتسابها للرسوم غير منطقي،

إذ تعتمد فيه على رقم المعاملات، في حين يجب أن تعتمد على الربح. فلا يمكن أن نؤدي على منتوج أقدمه ولا أدري هل أربح أم لا؟

*لهذه الأسباب نلتمس من السيد العمدة والجماعة إشراكنا، وبهذه المناسبة نرجو عقد لقاء مع وكيل الخزينة العامة لمدينة سلا لأن هناك مقاهي متضررة ويطالبونها بأداء الرسوم في ظل الجائحة حيث كانت مغلقة، نقوم بصلح ضريبي ونرجع الثقة بين المقاهي والإدارة. ولا ننسى أن المقاهي والمطاعم تقدم كثيرا من الخدمات بالنسبة للساكنة، فإذا لاحظتم المدينة كلها لا تتوفر على مراحيض عمومية، في حين نجد المقاهي تقدم هذه الخدمة دون أن مراعاة لها بالنسبة للجماعات، فيجب أن تشركونا في أمور أخرى.

*أمر آخر أودّ التطرق إليه وهو إقامة يوم دراسي من تأطير الجماعة ويكون على صعيد المدينة، ونكون سباقين له لنوضح التكلفة الحقيقية لمنتجاتنا، والرد على القول بأن فنجان القهوة يكلف درهما أو درهمين وتبيعونه بعشرة دراهم، في حين هناك من يبيعه ب30 درهما ولا من يحتج عليه، فعندما نبيعه ب 7 أو 8 أو9 دراهم فنحن لا نصل إلى التكلفة الحقيقية لإنتاجه، لأن التكلفة الحقيقية يأخذ منها الأجراء 60 في المائة. لهذا نتمنى أن ينظم يوم دراسي ونحضره جميعا أي كل القطاعات؛ فإذا أردنا فعلا النهوض بمدينة سلا– وكان هذا هو هم المنتخبين– فهناك الكثير مما يجب فعله لا بالجلوس في المكتب وإصدار الرسوم وتوزيعها يمينا وشمالا، بل بإشراك المهنيين. يدنا ممدودة لكم كجمعية مغربية مستقلة، ولكي لا أطيل فأنا أتوفر على دراسة شاملة لقطاع المقاهي عندما يحين الوقت سنجلس جميعنا لمناقشتها، ولهذا أرجوا تسجيل أننا نطالب بإقامة يوم دراسي وعقد لقاء مشترك مع السيد العمدة أو المسؤول عن القطاع الجبائي بالمدينة وشكرا.

السيد يوسف الشفوعي مسير الجلسة:

شكرا لك أخي. فعلا كانت مداخلة قيمة استفدت منها فكرتين أساسيتين لمواكبة هذا القطاع. ففي هذا المجال نحتاج إلى أبنائك من أجل تمويل مشاريع خدماتية الذي ربما يكون كمقترح في هذا البرنامج للعمل، وكذلك إشراك الفاعلين في الصياغة في إطار لجان متخصصة في صياغة دفتر التحملات، وقد نطبقه على قطاع الحمامات والممولين، المهم أن تكون لمسة المهنيين في دفتر التحملات.

السيد رشيد زعيم مقاول ذاتي وفاعل جمعوي:

مقاول ذاتي وفاعل جمعوي ومتتبع للشأن المحلي بمدينة سلا.

سأتحدث عن تجربة المقاول الذاتي بالمدينة وفي المغرب ككل، لكي نمر إلى نقطة لها علاقة بمجلس جماعة سلا. فقد أعطيت الانطلاقة سنة 2015، ومن حينها والمقاول الذاتي يؤدي واجباته، أي الضرائب المتراكمة عليه إلى حدود يومنا هذا، ولم يستفد من حقه الذي وعدته به الدولة، مثل القروض والضمان الاجتماعي الذي فقط تم إطلاقه مؤخرا.

والمسألة التي لها علاقة بالجماعات المحلية هي الصفقات العمومية والمقاول الذاتي، فهي منعدمة، ليس على صعيد جماعة سلا فقط ولكن على الصعيد الوطني، ولا أظن أن جماعة ما مررت صفقة لمقاول ذاتي وتم الإعلان عنها.

مطالبنا كمقاولين ذاتيين –وهنا أتحدث بصفة عامة وليس فقط عن القطاع الذي أشتغل فيه:

***ضرورة إقامة معارض للمقاولين الذاتيين، وربما يضاف إليها التعاونيات. بالنسبة للأماكن فقد كانت تجربة في الرباط وتمارة حيث خصصت المراكز التجارية الكبرى– باتفاق مع قطاع الصناعة التقليدية– أماكن لإقامة هذه المعارض، وسمحت للمقاول الذاتي بعرض منتوجاته لمدة شهر. نتمنى أن تشتغل الجماعة على هذا الأمر بالنسبة للمركبات التجارية المتواجدة بسلا.**

***بالنسبة للأكشاك التي تعطى للشركات يمكن لها أن تسلم للمقاول الذاتي شطرا منها. وهناك أيضا مواقف السيارات التي تعطى للشركات الأجنبية عن مدينة سلا، يجب أن ندافع عن أبناء ونساء وحتى شيوخ سلا للاستفادة منها.**

***بالنسبة للمشاريع الكبرى تعطى تفويضات للشركات الكبرى مثل النظافة والإنارة... فحبذا لو تخصص نسبة للشباب المقاول ضمن هذه الشركات وتكون في دفتر التحملات للجماعة.**

أعرج على طريق القنيطرة حيث هناك شركات خاصة على طول الطريق، إذا قمنا بإحصاء المستخدمين هناك نجده بين 50 و100 شخص، بينما لو أخذنا مساحة من

هذه الطريق واستثمرنا فيها بإقامة معمل فربما يمكنه تشغيل ما بين 800 و1000 من الشباب على أقل تقدير، وخير دليل هي مدينة برشيد، المدينة الصغيرة ومع ذلك تضم معملين لأجزاء السيارات ويشتغل فيهما غالبية الشباب، ولكم أن تتأكدوا من هذا الأمر.

ب*النسبة للشركات المفوضة للحدائق يمكن للمقاولين الذاتيين أن يتقاسموا هذه المسألة.

* نريد أن نعرف تموقع جماعة سلا في البرنامج الذي أعلنت عنه الحكومة مؤخرا، (برنامج أوراش)، وكيف يمكن لجماعة سلا أن تستغله في تشغيل الشباب.

تحدثنا عن تشغيل الشباب والنساء ولكن هناك فئة أخرى لم نتحدث عنها وهي فئة ذوي الاحتياجات الخاصة. حيث على الجماعة أن تخصص نسبة لهذه الفئة وعلى حسب نوعية الإعاقة، سواء في القطاع العام أو الخاص. وشكرا لكم.

السيد رشيد أولاد رقيقة الكاتب الإقليمي لنقابة التجار والمهنيين بسلا:

أشكر الإخوة المنظمين لهذا اللقاء، وأشكر الأخت رشيدة المرنيسي على العمل الذي تقوم به، أنا كبرت وترعرعت في منطقة الجزارين. أفراد عائلتي كما هي عائلة السيد

باللحسن –كلهم جزارون، وقد أفاجئكم إذا قلت لكم بأن من العائلة الملكية من يتسوق من منطقة الجزارين، وبخاصة السيدة عبلة أم المغفور له الحسن الثاني، بالإضافة إلى الوزراء والسياسيين والفنانين والرياضيين والمثقفين.

منطقة الجزارين أنشئت سنة 1962 وهي ذات إشعاع، والمدرسة الوحيدة لتكوين رجال الأمن بالمغرب بعد الاستقلال توجد ببوقنادل بجوار هذه المنطقة مما كان يعطيها رواجا إضافيا إلى وقت قريب.

والمنطقة شهدت بناء مركب تجاري أعتبره شخصيا عشوائيا وغير مرخص له لأن البناء ممنوع من طرف السلطات في تلك المنطقة والشاهد على ذلك السيد باللحسن، وهو من أكبر المعارضين في الجماعة القروية بوقنادل لبنائه، إذ بين عشية وضحاها تم الإجهاز على تلك الساكنة وبقينا نحن في محلاتنا... مثلا محلنا بناه والدي في الستينات وتركه لوالدتي ذات 93 سنة تعيش منه، فلو تم تحريك تلك المنطقة التجارية وبنيت معامل هناك لكانت فرص كثيرة للشغل ولكان رواج منقطع النظير، لكن بقيت مدينة سلا على ماهي عليه. ومن هنا أحيي متاجر الأسماك بسيدي موسى فهم يشغلون ويشتغلون ويجب تأهيلهم، رغم أنهم بين عشية وضحاها مهددون بأن يجدوا أنفسهم عرضة للإفلاس، فما مصير اليد العالمة المشتغلة بتلك المحلات. هناك من يقول حصل ذلك بسبب مشروع توسعة الطريق فإذا كان الأمر كذلك فمرحبا فنحن مغاربة ونريد الخير لبلادنا ونريد تأهيل هذه المنطقة.

المشكل هو أننا لا نجد من نخاطب.

*هناك مسألة أخرى تتعلق بالمركب التجاري. فالجميع كان يعرف عن بوزنيقة قبل إنجاز الطريق السيار أنها محطة للأكل ووجبات الشواء التقليدي، واد أمليل كذلك، سوق أربعاء الغرب... فهذه كلها على الطريق وليست بها مركبات تجارية. الخطأ هو أن المنتخب الجالس في مكتبه ويتخذ القرارات دون إشراك المهنيين. فحتى مدونة السير كانت مليئة بالأخطاء لكن بعدما أُشرك المهنيون تم إيجاد الحلول، ففي كل المجالات و–كما قال الأخ رشيد– يجب إشراك المهني وكما نقل أحد الإخوة عن المثل الفرنسي: (العمارة أينما توجهت الكل يمشي معها) فإذا تضرر ممول الحفلات في هذه الجائحة فقد تضرر معه الجزار والطباخات والخضار والحلاقة... وشكرا لكم.

السيدة منية:

شكرا وتحية للجميع، وأشكر السادة الأفاضل الذين أشرفوا على هذه الندوة وأنوه

باختيار الموضوع الذي اختاروه لأنه مهم جدا.

سأطرح إشكاليتين ثم أعطي مقترحات.

أولا: بالنسبة لبرنامج عمل سلا 2022 / 2027 لما تقرر وضعه من طرف مجلس الجماعة فهل كانت للمنتخبين أو الموظفين الجماعيين زيارات ميدانية لجميع القطاعات المهنية؟ هل عرفوا المشاكل الموجودة بمدينة سلا؟ مشاكل المهنيين والخدماتيين... وجميع القطاعات التي تشتغل بهذه المدينة؟

انعدام حس الانتماء، وغياب الرغبة في السير بالمدينة إلى الأمام أدّيا إلى عدم الخوف على مستقبل مدينة سلا، وهذه هي مشكلتها.

ثانيا: عند وضع البرنامج فهل يسطر نجاح البرنامج كهدف، أم يكون المبتغى فقط أن يوضع من أجل أن توضع له ميزانيته ويمرر، فيقضي المنتخب مدة انتدابه ويمضي إلى حال سبيله؟

وبخصوص الخدمات لدي خبر غير سار للأخ المتدخل الأول الذي تحدث عن القطاع وهو أن المدرسة الفندقية ستزال من مكانها، فقد تم إخبارهم بهذا الأمر يوم أمس. للأسف فمدينة سلا بدون غيورين عليها للدفاع عنها.

أما بالنسبة للمقاولين الذاتيين فهل لهم حماية قانونية؟ لأن هناك متابعات في حقهم خاصة في القروض، وأحسن مثال على هذا هو برنامج (حانوتي)، فأغلب الناس الذين أخذوا قروضا من أجل مشروع حانوتي فشلوا ولا زالوا يتابَعون قضائيا.

بالنسبة للاقتراحات هناك شباب وهناك مشاريع كما هناك مبادرات، الشاب أو الشابة المغربية تمد يده فإذا وجدت تواصلا وإنصاتا ومواكبة فالمشروع سينجح، لأن هناك نقط التقاء: القرض زائد المشروع زائد الشاب هي عوامل النجاح، فإذا لم ينجح فهناك خلل ويجب معرفة مكمنه. وأظن أن خلية التواصل والإنصات للشباب أمر مهم خاصة مع طرف شريك يمثل القطاع المعين للدولة الذي يتابع ذلك المشروع، بالإضافة إلى ضرورة حضور الحس الوطني.

الأستاذة بشرى رئيسة تعاونية التنظيف:

أشكر المجلس الجماعي على تنظيمه لهذا اللقاء الذي هو في الحقيقة يتناول موضوعا مهما. أنا رئيسة تعاونية تنظيف، وفكرة إنشاء التعاونية جاءت من الواقع الذي نعيشه، حيث النساء يشتغلن ويتعبن مقابل ثمن هزيل وبحقوق مهضومة، لهذا جاءت فكرة التعاونية ولله الحمد، وأملنا وأهدافنا أن نسير بها إلى الأمام، وأن نشغل معنا عددا كبير من نساء سلا، وكما قال جميع المتدخلين إن سلا بالخصوص تعيش إهمالا كبيرا رغم وجود المشاريع. فنحن نعلم مثلا بوجود مشروع «ورشة»، إلا أن السؤال المطروح هو: ما مكاننا نحن كنساء أو كمقاولين أو رؤساء لجميع القطاعات من هذه المشاريع ؟ شخصيا طرقت الأبواب ووضعت ملفاتي لدى المسؤولين لكن دون استجابة، ربما يبحثون عن شركات كبيرة، رغم أن الخدمة التي ستقدمها التعاونية قد تكون أحسن من الخدمة التي ستقدمها تلك الشركة، فهل لأن الشركة لها سمعة أو عندها طابع؟

هنا أتمنى وأطلب من المسؤولين سواء من الجماعة أو من الجهة أن تأخذ بأيدينا وبأيدي الشباب وجميع الحاملين للأفكار وللمشاريع، وبأن تدافع عنا وتكلفنا بتنفيذ المشاريع، وليس كما قال أحد المتدخلين بقدوم الأجانب عن المدينة وأخذ المشاريع هنا بسلا، رغم أن الأولوية لنا ولتشغيل شبابنا، لكن وكما قالت الاستاذة رشيدة المرنيسي فنحن ولله الحمد نتكون يوميا. ومن هذا المنبر أتوجه بالشكر إلى جميع الأساتذة في المنصة بدار الشباب الذين يؤطروننا لما يزيد عن أربعة أشهر، فهم يكونوننا ويوضحون لنا الأفكار ويمكنوننا من اللوجستيك وكيفية التعامل مع الناس، وايصال

أفكارنا إليهم، بالإضافة إلى طرق تنزيل مشروعنا على أرض الواقع وكيفية ولوج الأسواق الكبرى؛ وكما قلت سابقا أتمنى أن تأخذ الجماعة بأيدينا وتنظر نظرة عميقة إلى ساكنة سلا بالخصوص، لأنها فعلا مدينة مهملة بشكل كبير. وأتمنى للجميع حظا موفقا. وشكرا.

السيد يوسف الشفوعي مسير الجلسة:

آخر مداخلة للأخ أمين، والغائب الكبير ولو نسبيا هو الخدمات الرقمية لم يطرحه متدخل أو مشارك من الذين تدخلوا مع العلم أن عندنا منصة رقمية كبيرة في منطقة سلا هي التيكنوبوليس رغم أنها محسوبة على الرباط، فهي بتراب سلا ويقولون التيكنوبوليس الرباط، السجن لنا والمطار للرباط، ورغم ذلك فالتحول في مجال الخدمات الرقمية بسلا هو سائر، الجائحة أعطتنا هذا المعطى، فحتى المقهى والممول والمأكولات والمصبنة...أصبح بوسائل تكنولوجية عن طريق الهاتف وغيره فقد نستغني حتى عن المحلات التجارية مستقبلا حيث تصبح المحلات رقمية. ولتسويق ذلك فالمعطى الرقمي يجب أن يأخذ حقه في ندوات مقبلة على أساس مخرجاته المهمة في تطور منظومة الخدمات بسلا وفي المغرب عموما.

السيد أمين فهمي مسير شركة تموين الحفلات بسلا:

شكرالكم. أنا أمين فهمي مسير شركة تموين الحفلات بسلا، ومستفيد من التنمية البشرية ومن مؤسسة محمد الخامس للتضامن.

الأساتذة والأطر يهيئوننا للخروج إلى السوق، ولكن الإشكال الذي نجده نحن كسلاويين وشباب مقاولين أننا لا نستفيد من كثير من المؤسسات التي هي عمومية وتابعة للدولة، لا نجد مكانا لنا للاشتغال مع الدولة، لا الجماعة ولا العمالة ولا الجهة... دائما نحن مقصيون، هذا الإشكال يعاني منه الكثير من الشباب الذي استفاد من برامج الدعم، سواء المقاول الذاتي أو التعاونية أو الشركة التضامنية. نحن بحكم الجائحة التي مررنا بها في قطاع الحفلات – ويحضر معنا السيد مصطفى بن مبارك، أستاذنا في القطاع ولديه خبرة في هذا المجال– ننتظر ونأمل من الجهة أو الجماعة أن تنظر إلى حال هؤلاء الشباب الحاملين للأفكار والمشاريع لكي تدمجهم في سوق الشغل وتخلق لهم فرصا كدعم مشاريع صغيرة وبعض الأمور التي يمكن أن ترفع من مستواهم المالي والاقتصادي، ولا يتم الاقتصار فقط على الشركات الكبرى، في بعض

الأحيان نجد هنا بعمالة سلا شركة كبيرة تشتغل بشاحناتها وتجهيزاتها في حين أن الشباب الذين دعمتهم ماديا للخروج إلى السوق هي نفسها تساهم في إفلاسهم، فهذا مثال وقفت عليه بنفسي. فلماذا لا نترك الكبار مع الكبار ونعطي الصغار فرصة ليتقدموا إلى الأمام؟ وشكرا.

السيد يوسف الشفوعي مسير الجلسة:

شكرا لك على هذه المداخلة. وللإخبار فكل هذه الملاحظات والمداخلات يتم توثيقها من طرف الجماعة من خلال إخوة موظفين –نشكرهم باسمكم جميعا– جالسين بالخلف يسجلون ما يقال، وأيضا مقررين ويسهرون على إعداد المخرجات والخلاصات، فالكل مسجل وسيدون بأمانة وسيرفع إلى لجنة القيادة من أجل بلورته في مقترحات قابلة للتنفيذ، وربما نراها إن شاء الله في برنامج عمل سلا بشكل محترم يضمن تواجد الجميع وكل الأفكار والمخرجات.

الإخوة في المنصة من عنده كلمة أخيرة أو جواب أو سؤال أراد الإجابة عليه باقتضاب، ومن بعد ذلك جماعة سلا تدعوكم لحفل شاي، وشكرا لكم جميعا على مساهماتكم القيمة. وأعطي الكلمة لمن أراد أن يتدخل.

السيد العربي آيت سليمان:

شكرا، أولا أشاطر جميع الإخوان في تدخلاتهم والآراء التي تقدموا بها أحييهم لأن النقاش كان جديا ومهما جدا، فقط لدي ملاحظتان:

*الملاحظة الأولى لم نتحدث عن قطاع الأبناك، فسلا تضم مجموعة كبيرة من الأبناك ولكن ضرائبهم تؤدى بالرباط وليس بسلا. ولدينا مشكل كبير في عدد من المرافق مثل هذا النوع.

*سلا كذلك أصبحت تعرف مشاريع عملاقة مثل برج محمد السادس بسلا، مشروع عملاق وضخم، وهو استثمار كبير للقطاع الخاص إضافة إلى مشروع أبي رقراق، هذا كله جيد بالنسبة للمدينة، لكن يضع على جماعة سلا مسؤوليات أخرى كالتحضير للمحيط والحدائق والبيئة... ويبقى الأمر الأصعب في كل هذا –والذي يجب التنبيه إليه– هو أننا نبني هذه المشاريع العملاقة، التي هي أصلا موجهة إلى الفئة المخملية أي الغنية إلى جانب مجتمع آخر يغلب عليه الفقر أي الطبقة الفقيرة والمتوسطة وهي الكثيرة بمدينة سلا يعني غياب التوازن، فهذه المشاريع جيدة، ولكن من حق الفئات الأخرى والمقاولات الصغرى والمتوسطة التي سمعنا أصواتها وأنينها اليوم أن تعطى لها فرص لكي ننهض بوضع الساكنة، رغم أن هذا أمر صعب إذا لم نندمج مع الرباط، أعتقد بأن الحل السحري، لكي تخرج مدينة سلا من وضعيتها، هو أن تصبح عاصمة المغرب هي «الرباط سلا»، ولبلوغ هذا المطلب يجب على الإخوة في الجماعة أن يناضلوا من أجله، ولو أن بعض الإخوان في الرباط، وحتى بعضهم في سلا ولأسباب تاريخية، يرفضون هذا التقارب. كثير من العواصم في العالم يقسمها الواد كبودابيست باريس حتى القاهرة... يجب أن يصبح ذلك النهر عاملا مشتركا وتصبح المدينتان عاصمة للبلاد. فبين الضفة والضفة وادي لكن وكأن هناك عالمان واحد هنا وآخر هناك. وهذا ما لا يجب أن يكون بل يحقق نوع من التوازن. وإذا كانت هناك اقتراحات أخرى فسنوصلها لكم كتابة إن شاء الله تعالى. وشكرا.

السيد عبد الله ممثل الغرفة:

بالنسبة للأخ رشيد –رئيس جمعية المقاهي– مرحبا بكم لعقد أي اجتماع أو تنظيم يوم دراسي في الغرفة، فقط تواصل معي وسنجلس جميعا للتحضير له، وقد نقيمه هنا أو في قاعة بالجهة، فنحن معكم ولا مشكل لدينا في التعاون، بل لقد سبق لنا أن نظمنا يوما دراسيا للممونين، فلا بأس أن ننظم يوما دراسيا للمقاهي، وحتى جميع الإخوة في جميع الخدمات من أراد أن ينظم شيئا من هذا القبيل فمرحبا بهم. وشكرا.

السيد يوسف الشفوعي مسير الجلسة:

أظن أن هذه المجالس الجديدة تتوفر على دماء شابة ولها إرادة، وحتى الدولة تواكبها بمجموعة من الآليات، وأظن أن نجاحنا جميعا في تشاورنا وفي العمل المشترك وتكملة بعضنا البعض من أجل «المغرب لي ابغينا» وليس فقط «سلا لي ابغينا». المغرب لي ابغينا يريدنا جميعا حاضرين ونساهم ولو بالانتقاد.

شكرا لحضوركم وإغنائكم للنقاش وصبركم معنا حتى السادسة تقريبا ساعتين من النقاش والاستماع، نشكركم جزيل الشكر باسم اللجنة المنظمة وباسم جماعة سلا، كما أشكر أطر جماعة سلا جنود الخفاء فنحن أتينا وتحدثنا وأخذنا صورا، أما العمل والتنسيق فلهم، ونشكر جمعية أبي رقراق على فتحها لأبوابها من أجل احتضان هذه اللقاءات التشاورية، شكرا لمن ساهم من قريب أو بعيد لإنجاح هذه الورشات. وباسم جماعة سلا أدعوكم لحفل شاي. شكرا وإلى اللقاء مرة أخرى إن شاء الله.

المنتدى الاقتصادي: محور السياحة

أرضية المنتدى الاقتصادي: محور السياحة

المنتدى الاقتصادي: محور السياحة

السياحة بسلا بين إكراهات الحاضر ورهانات المستقبل

أعطت المملكة المغربية أهمية كبيرة لقطاع السياحة منذ عقود، في إطار مجهوداتها لتطوير وتنمية قطاعاتها الاقتصادية بشراكة بين الفاعلين الخواص والعموميين. ويعتبر القطاع السياحي محورا استراتيجيا للنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لما له من قدرة على خلق فرص الشغل وتوسيع النسيج المربح على جميع المستويات، وعلى صعيد الجهات والمدن والقرى وغيرها من المناطق الجبلية والصحراوية.

وللإشارة، فقطاع السياحة كان يساهم (قبل سنة 2020) بحوالي 8 إلى 9٪ من الناتج الداخلي الخام، ويشغل حوالي 500.000 شخص بشكل مباشر، أي بنسبة 5٪ من الفئة العاملة الحالية. وبالإضافة إلى الفاعلين المهنيين المرتبطين بالنشاط السياحي مباشرة مثل: مؤسسات الإيواء، وكالات الأسفار، شركات النقل السياحي، شركات الطيران والمطاعم، الخ... وأخذا بالاعتبار للأنشطة التي يساهم فيها هذا القطاع، مثل الحرف التقليدية، الزراعة، النقل (سيارة أجرة، قطار، الخ...)، التسوق، التنشيط الثقافي والفني، تنظيم التظاهرات، الخ... يمكن الوصول بسهولة إلى مليون منصب شغل، بمعنى آخر، مليون أسرة، أي أكثر من 4 ملايين مغربي يعيشون في هذا القطاع بشكل مباشر أو غير مباشر، وهو ما يعادل 10 ٪ من سكان المغرب.

هذا دون أن ننسى أنه منذ أكثر من 15 عاما (أي قبل 2020) كان قطاع السياحة أول مصدر للعملة الأجنبية متبوعا بتحويلات مغاربة الخارج وكذا الفوسفاط، في حدود 80 مليار درهم عام 2019.

وبناء على هذه المعطيات، فما هو نصيب مدينة سلا من النشاط السياحي الوطني ؟ وما هو واقع السياحة بسلا التي تقع جوار العاصمة المغربية، مدينة الثقافة، المدينة متعددة الثقافات، ذات الماضي العريق، التي لديها كل المؤهلات والمقومات لتكون في نفس مستوى الوجهات السياحية المغربية الأخرى.

في الواقع مدينة سلا، كما هو معروف، لم تشهد تطورا واستقطابا سياحيا مثل مدن ومناطق أخرى بالمملكة، ولعلها مدينة «ضحية» لموقعها بجوار الرباط، بل إنها تعد مدينة سكنية بامتياز.

لهذا، فالموضوع يتطلب إجراء دراسة شاملة وعميقة لمعرفة أسباب هذا الوضع، عبر الاستفادة من خبرات وآراء مختلف الفاعلين والمتدخلين، بهدف التمكن من طرح الإشكاليات ورصد الآفاق والتوقعات والتوجهات، وتقديم مقترحات مشاريع من أجل تنفيذها.

إن مدينة سلا لم تفقد شيئا من سحرها، فهي تحتضن تراثا تاريخيا وثقافيا وعمرانيا لا يمكن إلا أن يعزز تنميتها السياحية، ويرفع الحجاب عن حقيقة جمالها وقوة جاذبيتها على غرار وجهات سياحية أخرى بالمغرب.

باختصار، وجب التأكيد على أهمية توحيد جهود جميع الشركاء داخل المدينة والجهة، من قطاع عمومي وخصوصي ومنتخبين محليين، والمبادرة إلى خطوات مشتركة للشروع في تطوير قطاع السياحة بسلا وجعلها مدينة قادرة على استقطاب السياح مستقبلا.

نتائج لقاء التشخيص التشاوري: محور السياحة

المنتدى الاقتصادي: محور السياحة

برنامج اللقاء

الكلمة الافتتاحية للقاء التشاوري وتسيير الجلسة:

السيد سعيد سحيدة

المتدخلون:

السيد حسن بركاش : رئيس المجلس الجهوي للسياحة (جهة الرباط سلا القنيطرة).

السيد نور الدين السريدي: المندوب الجهوي للسياحة (جهة الرباط سلا القنيطرة).

المعقبون

فتيحة القاسمي

عبد اللطيف العشعاشي

ادريس الملياني عبد الناصر

المنتدى الاقتصادي: محور السياحة

مخرجات اللقاء

السيد :سعيد سحيدة مسير الجلسة :

في إطار تشاوري وفي إطار منتديات اقتصادية واجتماعية ورقمية يندرج لقاؤنا اليوم في إطار المنتدى الاقتصادي الذي ينسق أشغاله الأستاذ عادل المسادي –الذي نشكره على المجهودات التي يقوم بها– وكما في اللقاء التأسيسي لهذه المنتديات بحضور السيد رئيس الجماعة والسيد المنسق العام السيد الكيحل والسيد المدير العام للمصالح السيد عبد الرؤوف بن الطالب. الهدف من هذه الجلسة اليوم هو التشخيص على اساس أن يكون اللقاء الثاني نهاية شهر أبريل لبلورة البرنامج. موضوع السياحة كما لا يخفى عليكم يتعلق بقطاع منتج، حيوي بالنسبة للاقتصاديات المغربية. الموضوع اليوم ليس هو الحديث عن واقع السياحة على الصعيد الوطني وإنما عن واقع السياحة في مدينة سلا، وما هو نصيب سلا من المنظومة السياحية المغربية؟ هل يمكن لسلا أن تكون وجهة سياحية كباقي المدن المغربية؟ ماذا تستفيد سلا من موقعها قرب العاصمة المغربية الرباط؟ هل هذا الموقع الجغرافي نعمة أم نقمة؟ ما هي الإكراهات التي تحول دون إقلاع قطاع السياحة بسلا؟ ماهي القطاعات التي يمكن أن تكون امتدادا لقطاع السياحة في سلا؟ هل هناك استثمارات وحلول مبتكرة للنهوض بقطاع السياحة في سلا؟ هل هناك إمكانيات يسمح بها الوعاء العقاري بالمدينة؟ هذه كلها أسئلة وأسئلة أخرى، لن أخوض في هذا الموضوع ولن أقدم أي بيانات أو إحصائيات أو أرقام بحضور السادة المتدخلين والمعقبين، الذين نشكرهم على تلبية الدعوة ومساهمتهم في هذا اللقاء. الأستاذ حسن بركاش رئيس المركز الجهوي للسياحة، والأستاذ نور الدين السريدي المندوب الجهوي للسياحة بجهة الرباط سلا القنيطرة، والأستاذ محمد الكرمبي محافظ المآثر التاريخية وإطار بوزارة الثقافة.

نفتتح هذا اللقاء بإعطاء الكلمة للسيد حسن بركاش، وللإشارة لغات التواصل بالنسبة لهذا الموضوع لا تطرح مشكلة، يعني الإخوة يمكنهم أن يتحدثوا باللغة التي يرتاحون بها فالمهم هو التواصل.

الأستاذ حسن بركاش : شكرا على هذه الاستضافة التي تخول لنا الحديث عن مدينة سلا التي تعرف عدة قرون من التواجد، وسوف أقدم تعريفا بسيطا لمدينة سلا. أريد القول أننا في المجلس الجهوي للسياحة –والذي له عشرون سنة من التواجد– خصصنا حيزا مهما لإعطاء القيمة والتوجه لكل جهة. إذن هناك اثنا عشرة جهة بالمغرب، واثنا عشرة مجلس للسياحة، شخصيا انتخبت في دجنبر 2016 وكانت الترقية الوظيفية عندنا جد صعبة، واليوم أصبحنا إذا أحسنا استعمال بعض الوسائل بطريقة سليمة يمكننا أن نسرع ونحصل على الزبون الذي نريد استقباله. يمكن أن نقول عن السياحة بأنها هي تلك الفراولة فوق الكعكة. أولا فيما يخص مشكل التشغيل فالسياحة يمكنها أن تحل كثيرا من المشاكل حيث تخلق مناصب شغل وتخلق حاجات خاصة.

وهنا أعطي بعض المعطيات حول السياحة حيث يمكنها خلق مناصب شغل كثيرة، واليوم نقول إذا كان لك مقعد بالطائرة لديك غرفة في الفندق، وغرفة في الفندق تساوي فرصة عمل، وعمل قار يساوي خمسة مناصب شغل غير قارة. سلا للأسف مدينة قد تم نسيانها من ناحية الاستثمار في الفنادقّ؛ هناك فندقان واحد فقط يشتغل، ودور الضيافة وآخر سيرى النور قريبا سيكون فيه 186 غرفة و88 شقة سياحية، مما سيوفر 200 منصب شغل مباشر وإذا قلت 200 منصب مباشر فهي تساوي 1000 منصب شغل غير مباشر حسب المنظمة العالمية للسياحة، وهذه أمور هامة

يجب أن نأخذها بعين الاعتبار، فهناك دول تطورت بفضل السياحة في حين أننا نحن نتكلم ولا نفعل الشيء الكثير. آخذ على سبيل المثال تركيا التي تطورت بفضل السياحة وتطوير البنية التحتية والمواصلات الجوية، حيث أصبحت تتوفر على أكبر الشركات في العالم، وهذا طبيعي جدا لأننا إذا طورنا السياحة فالباقي سيتطور. وبمدينة سلا قام المجلس الجهوي للسياحة بأشياء عديدة في مجال الاتصال للتعريف بالوجهة **visit Rabat** زيارة الرباط، وعدد كبير من الناس يتساءلون لماذا لم نكتب زيارة الرباط سلا؟ مثلا في باريس لا يتجه السائح إلى باريس يذهب إلى فرساي، نأخذ فقط اسم المدينة التي تعطي إشعاعا ومعروفة أكثر، أما النواحي يتم الإشارة لها في البوابة، ولقد اخترنا هذا الاسم لأنه سهل. ما هو الهدف من كل هذا؟ اليوم السياحة يجب أن تسوَّق بشكل جيد وخاصة بالبوابات المعروفة دوليا. يأتي الزوار للمدن «**Imperial**»مراكش الرباط مكناس فاس، ويأتي الزوار للرباط يقضون فيها ليلة يزورون سلا ثم يذهبون لمكناس؛ إذن إذا قضى السائح يوما فقط في المدينة فإنه لا يتعرف عليها بما فيه الكفاية وأوتوماتيكيا من يزور الرباط سيزور سلا، ولإنجاح السياحة لا يكفي التوفر على بوابة الأنترنيت أو الفنادق، ولكن يجب أن تكون مرئية دوليا، ونحن لدينا هدفان: التعريف بالوجهة السياحية، ثم استقطاب السياح حتى تكون مدة الإقامة جيدة لأن الإقامة ليوم واحد غير كاف.

وطبعا لن نتحدث عن تعريف مدينة سلا. المعطيات السياحية غير متوفرة بما فيه الكفاية لأنه في **2020** و **2021** لا توجد إحصائيات، لدينا فقط إحصائيات **2019** ، ويجب التخلي عن القديم لأن الأزمة كانت لها تأثيرات سلبية، وهناك أيضا قطب القنص والثقافة بالقنيطرة، ولدينا الرياضة والطبيعة بالصخيرات، الرباط وسلا أيضا بهما الثقافي لكن اليوم لم يعد الحديث فقط عن الثقافي بل أصبحت هناك حقيقة، حيث ترى من هنا منظرا جميلا للمسرح والخزانة التي تشيد كذلك، كما نرى صومعة حسان والأسوار القديمة، هذا الثراء التاريخي يمكن الدفع به إلى الأمام، فقط المشكل الذي نعاني منه هو الافتقار لقوة الإقناع، فأشياء صغيرة وبسيطة يجب أن نوليها قيمة خاصة، كما يجب أن نعرف بكل شيء ونكتب كل شيء عن المدينة، لأن لدينا أشياء إيجابية كمطار الرباط سلا الذي يربط العواصم الأوربية في ظرف ساعتين أو أقل، مثلا الرحلة منه الى مدريد تستغرق ساعة ونصف، إلا أن الطائرات التي تذهب يجب أن تقل معها السياح حين العودة وليس فقط المغاربة الذين يذهبون. رحلة مدريد الرباط يجب أن تكون محملة بالإسبان أكثر من المغاربة الذين يتبضعون ثم يعودون. لدينا شبكة الطريق السيار الهامة والتي تربط سلا بباقي المدن في ظرف وجيز، مثلا طنجة في ظرف ساعتين وثلاثة ساعات تصل إلى مراكش وحتى السائح الوطني يمكنه

أن يزورنا، وهذا قطار البراق ساعة وعشر دقائق من سلا إلى طنجة، ونتمنى أن تفتح الحدود سريعا لأن هذا سيدفع الذين يأتون من إسبانيا لأخذ مسار طنجة سلا والرباط وبهذا أصبحت الرباط سلا أفضل مما ك) انت عليه من قبل. وهنا أشير إلى أن الكل يعتقد بأن **Budapest** في هنغاريا هو اسم واحد لمدينة واحدة، لكن **Budapest** مثل الرباط وسلا **BUDA et PEST**. من قبل كان لدينا قنطرة أو قنطرتان اليوم أصبحت لدينا ستة قناطر تربط الرباط و سلا، لدينا ربط مهم خاصة قنطرة الحسن الثاني وقنطرة محمد السادس دون احتساب قنطرة الترامواي والحافلات وسيارات الأجرة حيث أصبح الذهاب والإياب سهلا .كل المتطلبات موجودة ونقط القوة موجودة. اليوم الرباط معروفة لماذا ؟ لأنها العاصمة. إنه لأمر مهم جدا افتتاح **Fairmont** وحتى هو تمت تسميته **Fairmont RABAT**. وأتمنى أن تأتي مؤسسات أخرى مثل **Fairmont** فالربح الذي لينا هو **70** مليون من الزبائن، منذ افتتاحه سيعرفون أن الفندق فتح بسلا والذين سيأتون ويعرفون أن الفندق فتح أبوابه بالمغرب سيكونون مضطرين للوصول لهذا الفندق لأن مطار الرباط سلا هو الوسيلة الوحيدة. سيخلق اشعاعا للمدينة وكذا للجهة. برج محمد السادس العجيب يوجد بمدينة سلا أردنا أم أبينا فهو يوجد بسلا وبه فندق خارق للعادة. وعندما يكون لدينا مثل هذه الفنادق التي ستُفتح بإذن الله، وإذا خلقنا أماكن سياحية أخرى– وهذا دور الجماعة– أظن أنه يمكننا ربح الجميع لخلق الإشعاع للمدينة.

لقد أخذت بعض الصور «للرياض» ولدي كذلك بعض الصور ل **Fairmont** مثل الغرفة النموذجية، وهي جد جميلة وله موقع عجيب لديه إطلالة على مدخل أبي رقراق سيكون عجيبا، إذن البنية السياحية فيها ثماني فنادق مرحليا مع تطويرها مستقبلا طبعا. المطاعم مرتبة اليوم كما كان الأمر بالمرسى، هذه الأماكن التي لم تكن موجودة من قبل وأصبح الناس يعرفونها ويقصدونها للأكل سواء بالعطل أو بغير العطل. .وهناك أيضا المسرح الكبير، لكن لتنمية السياحة يجب ألا نقتصر على هذه المنطقة، فهناك مثلا «الكارتينك» الذي يوجد قرب المحمدية، عندنا عدة ملاعب للكولف ليس فقط المتواجد ببوقنادل ولكن أيضا في بوزنيقة هناك أيضا المحمدية أو البيضاء لأن في الولايات المتحدة الأمريكية إذا أردت أن تذهب من مكان إلى مكان آخر فأنت ستستغرق ساعتين على الأقل. إذا لا يجب أن نبقى محدودي التفكير، بل يجب فتح العقول وطرح السؤال: ماذا نستطيع أن نفعل؟. حينما نقول مدينة التبضع مثلا نستحضر سلا رغم انعدام وجود **Morroco Mall** لكن هناك **Mega Mall**

إذن الرباط سلا تضم كل شيء وعدد من الوسائل للترويج السياحي: قصر المؤتمرات، برج محمد السادس، المسرح الكبير، مارينا... المدينة التي ستكون مهيأة سنة 2023 والتي خصص لها مبلغ مهم من طرف صاحب الجلالة نصره الله لمدة ثلاثة سنوات بهدف إعادة تأهيل المدينة، أيضا الكورنيش الرائع والذي يمر بسيدي موسى وينعرج على الجهة الأخرى، ومتحف بلغازي الذي تواردت أخبار عن أنه مغلق حاليا، وهو متحف عجيب يوثق لتاريخ بلادنا مثل الملابس وعدد كثير من الأشياء، دون أن ننسى طبعا «الحديقة العجيبة. ولكل هذا فنحن وضعنا استراتيجية رقمية؛ وسأقص عليكم ما وقع لي في رحلة إلى مونتريال، حيث كنت أتجول مع العائلة ومررت أمام محل يوجد به شلال، وإذا أمعنت النظر ترى صخرة تظهر عليها صورة لهندي أحمر ولوحة مكتوب عليها أنها قصة ساحر. وهي تحكي أن أحدهم كان يخرج مع بنت ساحر بالقرية، ولما علم الساحر بذلك سلط عليه صاعقة. فهل تعلمون كم لديهم من زائر لهذا المكان؟ أكثر من مليون زائر سنويا يؤدون 2 دولار كي يروا الماء النازل ويتناولوا طعامهم بماكدونالد ويتبضعوا.

الذي يجب أن نفهمه هو أنه لدينا بعض الأشياء التي يجب أن نضعها في المقدمة حتى نتمكن من تسويقها وكما يقولون «زوق تبيع»، فقط يجب أن نعيد كتابة تاريخ الأشياء حتى يتسنى لنا إعطاءها قيمتها، كما ينبغي توظيف مواقع التواصل الاجتماعي كي نتواصل بسلاسة وبسرعة.

#سلا_اللي_بغينا

هذه الانجازات متوفرة لدينا منذ 2017، كما قلت لكم، ونحن دائما نتطلع لتلبية حاجيات الناس دون إهدار كثرة المال، وباختيار للرقمنة كوسيلة إضافة إلى الفايسبوك والإنستغرام، وعند قيامنا بالتفحص وجدنا من بين أحسن الصور الموجودة ب Google صور تعود لسنوات العشرينات والثلاثينات وقلنا إذا أردنا محتوى يجب أن يكون لدينا بنك للصور فوضعنا 4000 صورة وهناك 400 صورة للجهة منحتها قيمة إضافية، كما لدينا أفلام وفيديوهات أحدها يتحدث عن مدينة سلا في 11 دقيقة، ولدينا تطبيق Visit rabat يعطي 95 % من المعلومات دون أن تكون متصلا لتحميله، وهو يزود بالمعلومات عن كل الأماكن بالمريسة، وعن تاريخها وكذا معلومات عن كل الفنادق والمطاعم والأنشطة مثل موازين وموكب الشموع وغيرها...التقينا بأناس من بلجيكا فهل تعلمون كم كانت لديهم من أنشطة في السنة قبل جائحة كورونا؟ 20.000 نشاط في السنة، نحن إذا جمعنا في مواسم كل ما يقع في الجهة سنصل إلى 100 أو 110 نشاط. لهذا وجب معرفة ما لدينا، وما يمكن أن نقوم به؟ هناك بعض المواسم بإمكانها إعطاء صورة جميلة لجهتنا أو ما يقع في المدينة إلى غير ذلك. ولدينا كذلك المنصة الرقمية التي يمكن أن تكون واضحة بالنسبة لمحركات البحث وعندنا une web TV وقناة اليوتيوب وفي هذه la web web TV visit rabat . com تجدون جميع الأفلام التي قمنا بها حول الجهة. إبان وقوع الأزمة الصحية قمنا بقافلة جابت المراكز الجهوية للسياحة بالمغرب وهي 6 أو 5 جهات من بينها جهتنا، دخلنا لهذه المسيرة كي نكون دائما متواجدين ضمن الشراكة التي تربطنا بمكتب السياحة، كما أقيمت قافلة «نتلاقاو في بلادنا» واخترنا لها شعار «ماتمشيش بعيد باش تعيش ديما الجديد» صورنا خلالها فيديوهات ووضعنا صورا بالصحافة وسجلنا إشهارات بثتها المحطات الإذاعية. حيث ما بين سلا والرباط والجهة هناكparapant وهناك البحر ووسائل الترفيه وأشياء لم نهتم بها من قبل، فإذا أردت التبضع لا تتوجه إلى إسبانيا أو البيضاء، باختصار نريد أن يألف الناس «ماتمشيش بعيد» لأن الكل متوفر لديك وقريب منك هنا في سلا والرباط.

تحدثنا عن الإرث التاريخي والثقافي الموجود وتحدثنا عن الأنشطة الرياضية الموجودة اليوم، وكما تعلمون فأجمل المركبات الرياضية المتواجدة بالمغرب مقرها هنا بسلا. مركب محمد السادس أجمل مركب في إفريقيا ومن ضمن 20 أو 30 الجميلة بالعالم . وفي الأنشطة مع العائلة لدينا حديقة الحيوانات والحدائق الجميلة لأجل الخرجات الطبيعية أو للتبضع، وكل هذا كنا نمرره عبر حساب الفايسبوك، الإنستغرام، قناة يوتوب وكذا الصحافة المكتوبة والمرئية.

فيما يخص الإرث التاريخي –وبالخصوص أبواب المدينة– هناك باب لمريسة، باب سبة، باب سيدي بوحاجة، وغيرها، وبالرباط نفس الشيء. بالنسبة لهذه الأبواب يمكننا أن نحكي قصة كاملة حول زيارة أبواب المدينة، فالأبواب لها قصصها لأنها وضعت بالأساس لحماية المواطنين. ومن جهة أخرى فهل تعلمون كم لدينا من وكالة أسفار بالرباط وسلا والقنيطرة؟ المجموع 200 وليست هناك أية واحدة تستقطب سائحا. وأنا أقول دائما عار أن تكون لدينا جهة يتواجد بها 200 وكالة أسفار ولا تجلب سائحا واحدا، إذن يجب أن نضع يدا في اليد مع وكالات الأسفار، وأن تتعاون الدولة معهم. وهل يمكن أن نمر دون الحديث عن البرج ومختلف الأضرحة، والسياحة الدينية التي يمكنها أن تتطور، خاصة بالنسبة لسلا؟ أو دون التطرق لخاصيات الأكل «كالمقيلة» في عيد الأضحى والكسكس بالسمك و»البريوات بالكفتة» والكعك... هذه الأشياء جيدة ويمكننا أن نرفع من قيمتها التسويقية، شأنها شأن الصناعة التقليدية التي تعرف بها سلا حيث قرية الخزف مثلا، وكذا زنقة القنصليات لماذا؟ يجب أن يعلم الناس أن السياحة تخلق فرص الشغل وإن لم تخلقها ستنعشها.

من جانب المعطيات الطبيعية هناك غابة المعمورة (133000 هكتار) أكبر غابة للفلين بالعالم، لا أحد يعلمها فقط نحن، هناك بحيرة سيدي محمد بن عبد الله، ضفتا أبي رقراق، بالنسبة للرياضة والترفيه هناك مارينا التي يمكن أن تستقبل 350 مركبا، كولف شاطئ الأمم وملاعب كولف أخرى... كذلك مدرسة السيرك «شمس» والتي يجب أن تعرف أكثر لأن وراءها قصة حول كيفية تأسيسها والممارسين بها... إذن كل هذه الأشياء التي ذكرناها يجب أن توضع في صور وفيديوهات. ضمن خطة تطوير تسويق المنتوج السياحي ووضعه بمدارات تاريخية ودينية... هذه كلها أشياء تعرفها السيدة بنسليمان، مديرة المجلس الجهوي للسياحة، جهة الرباط سلا القنيطرة؛ما ينقصنا اليوم هو الدفع بكل هذا إلى الأمام. شكرا لكم على انتباهكم.

السيد :سعيد سحيدة مسير الجلسة

شكرا الأستاذ بركاش على هذا العرض المركز والمفيد وبنكهة تفاؤلية وواقعية، وبدون أن أطيل نعطي مباشرة الكلمة للسيد نور الدين السريدي المندوب الجهوي لوزارة السياحة بجهة الرباط سلا القنيطرة.

السيد :نور الدين السريدي : شكرا وأشكر الأستاذ بركاش الذي قدم بإعطاء بانوراما عن الجهة وركز قليلا على مدينة سلا. وفي هذا الإطار سأركز على المهام التي نقوم بها، وما هو آت في المستقبل.

أذهب مباشرة للهدف وأقول بأن الكل يعلم أن سلا – بالنسبة لوزارة السياحة – هي جزء من منطقة موجهة إلى سياحة الأعمال والترفيه، هذه المنطقة سميناها مركز أطلنتيك والتي تبتدئ من الجديدة إلى القنيطرة، وإذا لاحظتم فهذه المدن (القنيطرة سلا الرباط ، الدار البيضاء الجديدة)كلها يوجد بها أكثر من نصف الأنشطة الاقتصادية بالمغرب، ولهذا فموقع هذه المنطقة أهلها لسياحة الأعمال والترفيه، لأنه يوجد بها رجال أعمال وكذا حركة تجارية وعدد من الأمور الأخرى، فهؤلاء الأشخاص إذا كانوا يخلقون شركات فهم سيحتاجون الى ترفيه، والترفيه تنتج عنه عدة أشياء– كما قال السيد بركاش– الكولف، الرياضة، التبضع،... إذا حاولنا أن نركز على مدينة سلا التي تهمنا في هذا اللقاء فهي لديها إمكانيات جد مهمة، إما طبيعية أو ثقافية، ونحن في السياحة نحاول تفادي التقسيم الإداري (سلا/ الرباط) فسكان الرباط إذا أرادوا السفر إلى الخارج سيتوجهون إلى مطار سلا إذن هناك تكامل، ومن أراد المجيئ إلى مرينا فهي موجودة بسلا، لهذا نحاول تفادي هذا الجدل لأنه لا يؤدي إلى نتيجة، المهم أن ننظر إلى ما لدينا ونخلق التكامل بين المناطق وهذا هو الأهم. لدينا الطرق السيارة، TGV، المطار... كل هذه البنية التحتية للربط: مرتبطون بالشرق كفاس ووجدة بالطريق السيار الشمال الطريق السيار لطنجة TGV إلى غير ذلك، الجنوب كمراكش وأكادير، وأيضا الدار البيضاء، باختصار الولوج ميسر.

لدينا كذلك البحر ومعطيات الثقافية كالقصبات، الأبراج، أبواب المدن القديمة سواء سلا أو الرباط، إلى غير ذلك. لكن السؤال الأهم هو كيف نعطيها القيمة السياحية؟ نقول لدينا بحيرة سيدي محمد بين عبد الله في حين أننا بمدينة سلا والرباط نذهب إلى مراكش لتكركوست أو نذهب إلى بين الويدان، مع العلم أن لدينا بحيرة بالقرب منا ولا ينقصها سوى التهيئة والعناية. في هذا الإطار هناك برنامج تهيئة ضفتي أبي رقراق على 6600 هكتار من مصب أبي رقراق إلى غاية أعلى نقطة، كلها ستهيئ بإذن الله، وقد بدأت تعطي نتائجها، والسياحة بها أخذت حصة الأسد في هذه التهيئة كمارينا والبرج ومشروع Fairmont ومشاريع هيكلية أخرى قادمة. نتحدث الآن عن المشروع الأكبر لسلا والذي هو نقطة التحول بالمدينة من الناحية السياحية، فقد وقعت اتفاقية في 2018 تحت الرئاسة الفعلية لصاحب الجلالة بمراكش بمبلغ مليار درهم، تتضمن 24 مشروعا، إثنان منها ستمولهما وزارة السياحة ب60 مليون درهم أي 6 ملايير، هذه المشاريع هي التي ستعطي قيمة للمدينة القديمة لأنه الآن لن نقدر على جلب سائح إليها في ظل هذا الوضع الحالي، ولنكن واقعيين ونصرح بأن هناك عشوائية. غير أن هذا المشروع سيحول مدينة سلا إلى مدينة مثل الرباط، وأصيلة والمدينة القديمة بالصويرة، أو كفاس... نحن نحاول الالتحاق أو إذا شئتم فنحن نتصالح مع ماضينا بإعادة تهيئة هذه المدينة القديمة ب 24 مشروع تقريبا 3/2 منها يصبون في السياحة. يكفي أن ننظر فقط إلى السور القديم ونلاحظ كيف أن منظره أصبح رائعا، ستنجز أيضا مواقف للسيارات تحت أرضية وحدائق، كما سنعمل على إحياء وإعادة تهييئ تلك الحنفيات التي كان عددها يناهز العشرين، إضافة إلى القساريات مثل قيسارية الذهب. البرنامج يشمل أيضا الأبراج. فحرام أن يهمل مثلا برج الدموع ولا يستغل كمتحف أومطعم أو شيء آخر، المهم أن يستغل لأن مشكل الرباط وسلا أنهما منذ القدم يوليا ظهريهما للبحر وقد آن الأوان لإعادة الاهتمام بالبحر، لماذا؟ لأن كورنيش سلا لم تكن به مطاعم السمك، ويمكنه الآن أن يكون متواصلا حتى شاطئ الأمم. إذن هناك إمكانيات وهناك عمل ينجز وقد بدأنا نلمس نتائجه مع تحمل الجماعة دورها كي تضع برنامج عملها 2022 – 2028 لترافق هذه المشاريع البناءة، وهناك عدد من الأمور ستقوم بها الجماعة بمعية شركائها كي نحسن شروط الحياة للمواطن السلاوي والرباطي أولا، ثم لجلب السياح الأجانب. فغايتنا هي أن يحس سكان المدينة بأنها مدينتهم ويستمتعون بها ويستغلون فضاءاتها ومرافقها. من بين المعطيات السياحية المهمة أيضا هناك قصر المؤتمرات المتواجد بسلا، وسعته 3200 مقعدا ويتواجد ولله الحمد بالوجة، أضف إلى ذلك مركب الصناعة التقليدية وحتى هو يجب تأهيله..... ولدينا أيضا الوسائل كي نحول هذه المنطقة إلى منطقة سياحية، وكما قال السيد حسن بركاش فكل هذه الأمور لديها تأثير مباشر على

التشغيل وعلى الحركية، فالفندق يشغل جميع المهن التي تخطر على البال، من جزار وخضار وسائق سيارة الأجرة... وأؤكد ما قيل من أنه يجب توظيف وكالات الأسفار 27 المتواجدة بمدينة سلا، إذ عليهم أن يجلبوا السياح، وذلك هو سر نجاح تركيا أو اليونان أو مصر وعدد كثير من الدول المنافسة لنا سياحيا.

وخلاصة القول هي أن لدينا الإمكانيات ونتوفر على مشاريع هيكلية وبناءة الحمد لله، ونحن جد متفائلين بالتوجيهات الملكية التي تطبق على أرض الواقع. كثير من الأمور التي ستحول سلا والرباط والمنطقة كلها وجهة سياحية، هذا هو هدفنا لأنه حاليا ليست لدينا وجهة سياحية بالمنطقة، ونحن بصدد خلقها، كي لا تبقى وجهة عبور فقط كما قال السيد بركاش، فالعديد من الناس يأتون من مراكش ويتجهون إلى عين الذياب أو الحبوس أو مسجد الحسن الثاني، ثم يأتون للرباط لقضاء نصف يوم كي يتوجهوا إلى فاس ومكناس. فماذا نستفيد نحن؟ إذن دورنا هو أن ندفع بالمنطقة إلى الأمام، وشكرا لكم.

السيد :سعيد سحيدة مسير الجلسة

شكرا الأستاذ السريدي. كما لاحظتم هناك نقطة تكررت في العرضين وهي الواجهة الثقافية في العملية السياحية، ولهذا الغرض يحضر معنا السيد محمد الكرمبي محافظ المآثر التاريخية بمدينة سلا، تفضل السيد محمد الكرمبي.

السيد محمد الكرومبي : بسم الله الرحمان الرحيم. أولا شكرا على الدعوة الكريمة للحضور في هذا اللقاء، أتمنى أن تكون بادرة خير إن شاء الله الرحمان الرحيم، والذي يمنح جملة من التوجهات التي يمكن أن تعمل عليها المجالس المحلية بإذن الله من أجل خدمة السياحة بمدينة سلا. بعد إذنكم سأحاول أن أتحدث فيما تدخل فيه أساتذتي الكرام من وجهة نظرهم الرسمية كمؤسسات، وهي بكل تأكيد رسمية سواء مركز الاستثمار الفلاحي أو المندوبية الجهوية للسياحة ، أنا سأحاول التطرق إلى الموضوع من ناحية أخرى وانطلاقا من تجربة شخصية، بحكم مسؤوليتي على المآثر التاريخية بمدينة سلا، أو في إطار تتبع أشغال ترميم المدينة، خصوصا الأشغال التي تتم حاليا تنفيذا للاتفاقية التي وقعت أمام صاحب الجلالة لتثمين المدينة العتيقة، جزء من عملي يعرفني على سياح يأتون أحيانا إما عن طريق السفارات أو المؤسسات الثقافية، وبعض الأحيان عن طريق معارف شخصية لزيارة المدينة. أستأذنكم في التعبير عن فكرة بالفرنسية ثم بالعربية.

– Je vais essayer de me mettre dans la peau d'un touriste –

سأضع نفسي في موقع سائح ثم أسائل نفسي: ((أنا كسائح أتيت إلى مدينة سلا، ماذا أريد أن أشاهد ؟)) وسأعبر عنها بطريقة أخرى، ماهي الخدمات المختلفة التي تقدمها مدينة سلا؟ أنا أعرف بأن مدينة سلا لها إمكانات متعددة، منها الموقع الجغرافي، البحر، الرياضات **'les possibilités des randonnées** البحيرات، المؤسسات، والبنيات التحتية التي في طور الإحداث، هذه كلها مسائل جيدة، لكن في نظري شخصيا يبقى الدور الرئيس لمدينة سلا هو السياحة الثقافية، لكن لماذا؟

سلا مدينة همشت تقريبا 200 سنة أو أكثر من 300 سنة بحكم تاريخها، وبحكم اختيار الرباط كعاصمة في عهد الفرنسيين وبحكم مجموعة من الأسباب، ربما منكم من يعرفها ومنكم من لا يعرفها، ولا يكفينا الوقت الآن لسردها، ولكي نكون صرحاء مع أنفسنا فمدينة سلا تهمشت وأصبحت مدينة للنوم ومدينة للسكن، بينما جميع البنيات التحتية التي أنجزت في السنوات الأخيرة كانت كلها في الرباط، هذا التهميش أثر سلبا على مدينة سلا. إلا أن هناك أمر جيد في الأمر وهو أن المدينة العتيقة، داخل الأسوار، لاتزال تحتفظ بطابعها الروحي الأصيل، فحينما نتجول في مدينة سلا نحس بانطباع جيد وكأننا نتجول في القرون 17–16و18 وكأن الأشياء لم تتغير. وكمثال على هذه الخاصية التي تتميز بها مدينة سلا نقول بأنها المدينة الوحيدة بالمغرب – على حد علمي– التي لاتزال أسوارها تحيط بها من جميع النواحي، إذ لدينا تقريبا 4500 م من الأسوار، فيما أن مدنا أخرى كالرباط وفاس ومراكش هُدِّمت أجزاء من أسوارها لكي تكبر المدن، كان هذا خاصة في عهد الحماية الفرنسية، بينما مدينة سلا لاتزال لحد الآن تحافظ على أسوارها، وهي أبواب لها قيمتها التاريخية، ولكل باب حكاية تسرد أهميته وتفسر ما وقع به من أحداث، وما مر به من شخصيات تاريخية مدونة في صور قديمة من القرن 20. للأسف فالتصوير الفوتوغرافي في المغرب لم يتطور بمجيء الفرنسيين، غير أن هذا لا يمنع بأن لدينا عددا هائلا من الصور القديمة التي أصبحت تظهر للوجود، وتظهر معها بعض الأشياء التي يمكن أن نستغلها في أروقة تكون محاذية للأبواب. هذه الأسوار من الأشياء التي تتميز بها مدينة سلا.

هناك أمر آخر يميز سلا وهو اختفى للأسف من مجموعة من المدن كمراكش والرباط بحكم تحولها إلى مدن سياحية طبيعي ستكون تغييرات وستكون واجهات للمنازل وعدد من الأحياء التي كانت سكنية أصبحت ذات طابع اقتصادي لم تعد تحتفظ بطابعها

التقليدي القديم، عدد من الأزقة التي كانت موجهة لأنشطة أخرى اندثرت وعدد من المؤسسات تغيرت أدوارها، بينما سلا مازالت تحافظ على دورها. هناك نواتان أساسيتان بالمدينة، عندنا نواة دينية مرتبطة ومركزة على الجامع الكبير الذي تتواجد به المدرسة المرينية ومعها أهم منازل العائلات السلاوية الكبرى، وفيها أهم أضرحة المدينة، ولدينا النواة الاقتصادية التي تبتعد عنها كليا. هناك فارق بينهما الإثنين بحيث أن النواة الاقتصادية مركزة على السوق المحلي والساحات التي تحيط به، كسوق الغزل والقساريات وهذه أشياء تكون جد مهمة لأننا سنقيمها ونبين أن هذه هي المدينة التي كانت من قبل. دائما كانت الرغبة في التفرقة ما بين الحي الديني والحي الاقتصادي لأن الناس الذين يأتون لتخصيص وقتهم للعبادة، يصلون ويقرأون في المدرسة ويتبركون بالأضرحة يسكنون بالمنازل المجاورة بمعنى أننا نعطيهم شروط الهدوء في حين أن الحي الاقتصادي يعني الضجيج، يعني المشاجرة، يعني الكذب، يعني الغش مع الأسف، يعني بعض الروائح يعني الضجيج كما قلت.

ولكي لا أطيل لدينا مدرسة مرينية، وهي أصغر مدرسة بالمغرب ولكن أعتبرها شخصيا من أجمل المدارس ليس فقط في المغرب ولكن في شمال إفريقيا ككل، رغم أن مساحتها أقل من 178 م2 لكن للأسف غير معروفة. ينتظرنا عمل كبير للتعريف بالمآثر التاريخية ضمنها المسجد الأعظم الذي هو من أكبر المساجد بشمال إفريقيا مساحته 5200متر مربع بتاريخه نواته الأصلية. إذن كما قلت مدينة سلا فيها أشياء متميزة نريد أن يعرفها السائح خاصة أننا الآن بصدد العمل في إطار المشروع الملكي الخاص بترميم وإعادة الاعتبار للمدينة والعمل على مدارات سياحية ستكون بها مباني وسقايات لديها قيمة تاريخية ودينية تدون عليها معلومات محددة مع التشوير والإنارة . فلكي نجلب السائح لمدينة سلا نخبره عن المسجد الأعظم لكنه لا يستطيع دخوله بدعوى أن المساجد لا يدخلها النصارى، علما أنه لا يوجد أي شيء صريح في القرآن ماعدا المسجد الحرام. كل مساجد الدنيا تتم زيارتها ومن بينهم مسجد الحسن الثاني بالدار البيضاء، وكي لا نذهب بعيدا فالناس الذين يذهبون إلى تركيا يعرفون هذا. لماذا لا نخصص فضاء نتحدث فيه عن المسجد وعن أهميته. والمدرسة المرينية أيضا بها مشكل التعريف. يدخل السائح ونطلب منه تأدية 60 درهم لكن بالمقابل على ماذا سنطلعه بالمدرسة المرينية؟ ليست لديه معلومات ولا من يفسر له المبنى، لماذا يؤدي إذن ذلك القدر المالي وفي الأخير لاتزوده بمعلومة بسيطة عن ذاك المكان الثقافي، في حين –وحسب اعتقادي الشخصي– لو كانت تلك المدرسة في مدينة أخرى أو بلد آخر ما كانت لتفرغ من الأنشطة، إذ يمكن أن نضع فيها معارض للصور، أو مسلاطا ضوئيا، كما يمكن أن تبث فيها موسيقى وعدد من الأشياء التي

تدخل في التسويق، هذا يحتاج أن يكون لدينا برنامج متكامل للتدبير الذي يحترم المكان.

قبل قليل قال الأستاذ المدار الروحي، وبالفعل عندنا بمدينة سلا ما شاء الله من الأضرحة، إذ يوجد بها أكثر من 322 ما بين زاوية وضريح ...لكن لدينا أضرحة لا يمكن أن تزار لأنها أغلقت. تحدثنا عن أضرحة بقيمتها التاريخية مثل سيدي عبد الله بنحسون لارتباطه بموسم الشموع، ضريح سيدي بنعاشر الذي يتم ترميمه، وتروج أخبار عن إمكانية تحويله إلى متحف الطب النفسي من طرف الجمعية المغربية لتاريخ الطب وذلك لأن سيدي بنعاشر هو أول مكان كانت تعالج فيه الأمراض المستعصية ويقام به الحجر الصحي. باختصار لا ينبغي أن يأتي السائح ويبقى واقفا أمام الباب، ونقول نفس الشيء عن المنازل القديمة بسلا. منذ زمن بعيد ونحن نسمع بأن الجماعة ترغب في اقتناء هذا المنزل أو ذاك، وبأنها ستعقد اتفاقية مع الملاك الفلاني كي يفتح للزيارات، هناك الكثير من المنازل لم يتم فتحها لأن أصحابها مع الأسف قاموا بإغلاقها ولم يعودوا يسكنون بالمدينة. يمكننا أن نفسر للسائح بأن تلك الهندسة ليست اعتباطية بل هي هندسة تترجم المبادئ الاجتماعية، المبادئ الدينية، مبادئ الحياة... لأنك تحاول أن تجعل لهم ذاك المنزل حيا. وهذه القضية يستحيل أن نقوم بها إذ لم نقم باتفاقية مع الملاك. هناك شروط أساسية لا غنى عنها كي نُنجح هذا المدار، نحتاج طبعا الأمن و النظافة وفضاءات الراحة وتحسيس سكان المدينة، الناس يجب أن يعلموا بأن هذه الممتلكات يمكن أن تكون مصدرا للدخل ويمكن أن تكون رافعة للاقتصاد، وأنا متأكد بأنه رافعة للاقتصاد بحكم ما شاهدته في مدن أخرى وبلدان أخرى، اعتمدت على السياحة بالدرجة الأولى، وهذه القضية لا يمكن أن تتم مادام الناس غير واعين بدورها ويجهلون قيمتها، عليهم أن يحسوا بأن هذا التراث تراثهم وليس لأحد آخر، وأنه عليهم تجنب الإزعاج والكلام النابي والتحرش، وتكوين مرشدين سياحيين شباب. في هذا الإطار أذكِّر ببرنامج (**Rabat Salé Mémoire**) ذاكرة الرباط سلا، الذي تم من خلاله تكوين مجموعة من الشباب والحمد لله، فقد انضم إلينا مهندسون وطلاب يدرسون السوسيولوجيا استفادوا من تكوين ميداني، لكن رغم هذا فهي ليست مهنة وتبقى فقط كمكمل ثقافي .باختصار وسأقولها وأكررها عيب أن يأتي عندك زائر ولا يعرف ما لديك بالمدينة، في أن لدينا الأبواب والأبراج والمآثر الدينية والمآثر ذات الطابع الاقتصادي، وكل هذا سيتطور مع المدار السياحي.

سأضيف شيئين اثنين إذا سمحتم، أولهما الحدائق بالمدينة. فمدينة سلا فيما مضى كانت يوجد بها العديد من السواني والتي للأسف اختفت ولم تعد فقط سوى العمارات والمنازل، ولم يبق لنا بسلا إلا القليل من المساحات الخضراء كحديقة الفردوس التي نتمنى

–في إطار المشروع الموقع أمام جلالة الملك– أن تصلح وتصبح مساحة خضراء حقيقية، كما لدينا الحديقة الأثرية بدار البارود التي قيل أنه سيتم بها بناء مركب ثقافي وموقف للسيارات بإشراف من وزارة الثقافة. وأريد الإشارة إلى حديقة سيدي بنعاشر والمقبرة القديمة. نحن نعرفها لأنها المقبرة القدية نعرف المشاكل 8 أو 9 هكتار مفتوحة وغير مهيأة لا يستطيع أي أحد أن يفعل فيها أي شيء، إنه أمر غير طبيعي أن نبقى موالين ظهرنا للبحر. فإذا كنا موالين ظهرنا للبحر من قبل الهجمات التي كانت تأتي منه فنحن اليوم يجب أن نقوم بالعكس لأنه متنفس لمدينة سلا.

الأبراج سيشرع في إصلاحها إن شاء الله، ويسعدني أن أزف إليكم بشرى تحديد الشركات التي ستصلح هذه الواجهة. فكل سكان مدينة سلا، وعلى رأسهم السيد العامل جزاه الله خيرا، وكذا المجتمع المدني يهتمون بهذا الحدث، لأن تلك الواجهة هامة. في البداية تكلفت وكالة تهيئة ضفتي أبي رقراق بإصلاحها لكن للأسف لم تقم بأي شيء لأسباب مادية، لكن الآن ولله الحمد –وكما جلبنا المال لباب لمريسة– فقد توفر المال لإصلاح تلك الأبراج، لكن نريد الإصلاح مع التدبير والتسيير وليس الإغلاق، فكيف يعقل أن نصلح الفضاء ونتركه مغلقا، مثلما يحدث مع باب فاس الذي يشتغل شهرا ويبقى مغلقا طول السنة؛ دار القاضي التي تم إصلاحها وبقيت مغلقة أكثر من خمس سنوات؛ المتحف أيضا شبه جاهز لكنه مع الأسف مغلق؛ برج الدموع تم إصلاحه من طرف الجيش «la commission marocaine d'histoire militaire» وبقي مغلقا، 60 مليونا أنفقت كما نصب الماء على الرمل لأنه لم يستغل. يجب أن نعلم أن كل المشاريع الموجودة بالاتفاقية موازية لمشاريع أخرى موجودة بها، فعادة يدرج في الاتفاقية مركز الخدمات، مركز الإيواء السياحي، مركز الورشات، لكن إذا كنا سنشغلها مؤقتا ولا نهتم بالتسيير ولا نسطر لها برامج للضبط والتشغيل، كي تعطي للمدينة حياة وديناميكية، فستظل لدينا دائما صعوبات ومشاكل.

وأختم مداخلتي بطلب يخص الساحات. كساحة سوق الغزل التي بها أشياء موروثة كالدلالة مثلا، والتي سنبغي استغلالها كفضاء ثقافي كما هو بالدول الأوربية، مهرجان موسيقى الأزقة، معارض للرسم... خاصة أن هناك عدد من الفنانين مستعدون للعمل وعرض إنتاجاتهم، وهذا سيحدث نشاطا ورواجا بالمدينة. لأجل كل هذا علينا بالاستثمار الحر، فالقطاع الخاص يجب كذلك إدماجه في هذا المشروع، بمعنى أن نهيئ نحن الأرضية: الأزقة، المآثر التاريخية، الساحات المركزية، السقايات واجهات المنازل،

القيساريات، المواقع السياحية...والقطاع الخاص يساعدنا بإنشاء المطاعم والرياضات وخلق نشاط اقتصادي وسياحي، وهذا كله ممكن لأن فيه الخير لمدينتنا ولبلادنا إن شاء الله.

السيد :سعيد سحيدة مسير الجلسة

شكرا الأستاذ الكرومبي.

أظن أن بعد هذه العروض القيمة والمتكاملة فيما بينها تكونت صورة عامة لتشخيص الواقع السياحي لمدينة سلا، بما فيها نقط الضعف التي يعكسها الواقع، وتعرفنا أيضا على البرامج والمجهودات التي تقام وكذا الاقتراحات والتطلعات لما نريد. أشير فقط إلى أن هذه الجلسة تعرف حضور الأستاذة فتيحة القاسمي، وهي إطار بجماعة سلا في اللجنة التشاورية، مكلفة بتتبع هذه الندوة وتقوم بتقرير أشغال الجلسة، كما أريد ،بهذه المناسبة، أن أشكر الإخوة بالمؤسسات العمومية والإدارية الذين حضروا معنا وضحوا بجزء من أوقاتهم رغم ضغط العمل اليومي، ومن ضمنهم أطر الشركة الوطنية للاستثمار السياحي المتواجدين معنا، وأيضا الإخوة من المركز الجهوي للسياحة والمديرية الجهوية للسياحة، وجميع الفاعلين العاملون بمختلف القطاعات ووكالات الأسفار وكذا جمعيات المطاعم والمقاولين الشباب والمهنيين.

فكرنا في كل القطاعات التي لها علاقة أو تأثير أو تداخل أو تقاطع مع قطاع السياحة، موضوع جلستنا اليوم. للأسف هذا القطاع لم يحظى بالأهمية لا من طرف المجالس ولا من طرف المجتمع المدني، ولربما هذه أول مرة في تاريخ مدينة سلا التي يعقد فيها اجتماع من هذا النوع، ولأجل هذا استدعينا دائرة واسعة من الفاعلين والمتدخلين والعاملين في هذا المجال.

الشكر موصول أيضا لفريق عمل جماعة سلا، الأخوات اللواتي حرصن على التنظيم التقني واللوجيستيكي والأدبي رغم ظروف هذه القاعة التابعة لجمعية أبي رقراق المشكورة أيضا على استضافها لنا.

فتيحة القاسمي: لا يمكنني إلا أن أشكركم جميعا، فقد كنتم في المستوى. لقد لامستم مشاكل مدينة سلا، وعرفتم بما تزخر به، حتى أنني شخصيا أصبحت أعرف مدينتي الآن أكثر من ذي قبل. فشكرا لكم مرة أخرى. شكرا على شجاعتكم وعلى وقتكم الذي خصصتم لهذه الجلسة خاصة أنه يوم عمل، وأثير فيه موضوع ثقيل كالسياحة وواقعها ورهاناتها، ونحن هنا لإيجاد الحلول والقيام بالمتطلب تماشيا مع برنامجنا بإذن الله تعالى. وحتى لا أطيل عليكم أترك الكلمة للسيد إدريس عبد الناصر.

إدريس المليابي عبد الناصر رئيس مشروع هندسة سياحية:

شكرا على الاستضافة وعلى هذه الدعوة. حقا التدخلات كانت وازنة ومدينة سلا لها إمكانيات مهمة، وخاصة الإمكانيات الثقافية. كانت سابقا مبادرات لتقييم وتثمين المآثر والموروث الثقافي لمدينة سلا، وهنا أريد أن أعود إلى نقطتين أساسيتين: أولا، ازدواجية الرباط /سل، وفعلا –كما جاء على لسان مجموعة من المتدخلين– الرباط لها تموضع على الصعيد الدولي، ويجب أن نعرف أن خلف ذلك تسويق منظم حتى يكون لمدينة الرباط هذا الوضع. لأن الهدف من ذلك التسويق هو استقطاب الزبائن لمدينة الرباط، فكل زبون يساوي المال، السؤال لدينا دائما هو كيف نستقطب هذا الزبون إلى مدينة سلا؟ الأمر يتعلق بالانطباع **la perspective**، وهنا يجب أن تتغير نظرتنا للأمور لكي تصبح شراكة وليس منافسة. مدينة الرباط تجلب مثلا **500000** سائح فلماذا مدينة سلا لا تأخذ **10%** من **500000** سائح الذين يأتون للرباط، وهي مسألة جد بسيطة. فالناس قدموا إلى غاية مدخل سلا ولكننا لم نتمكن من استقطابهم نحو المدينة واستغلال التأثير الذي تقوم به مدينة الرباط دون تكلفة الاستقطاب. فلماذا لا تجلب مدينة سلا السياح الذين يأتون إلى مدينة الرباط رغم المجهودات المبذولة. اليوم –كما

قال بعض الاخوة– هناك مجموعة من المتدخلين في هذا القطاع، وهو قطاع جد مركب، لا يمكن أن نتصور تنمية له دون إشراك جميع المتدخلين، مثلا وكلاء الأسفار خاصة مع برنامج تهيئة مدينة سلا المخصص له 900 مليون دهم وهي منحة جيدة، إذ مجموعة من المآثر التاريخية سيقع ترميمها وتثمينها إلى غير ذلك.

وهذا سيعطي في البداية دفعة لمدينة سلا وبعدها يجب الاستفادة من ذاك المجهود من أجل تخليد الذين كانوا هنا، ثم يخلق مجمع للتنشيط، لأنه لا يمكن أن نتصور أن يكون بمدينة سلا تنشيط سياحي دون أن يكون بها تنشيط ثقافي. ولهذا يجب أن تكون لدينا رؤيا خاصة، فما ينبغي أن نعمل عليه هو المحتوى الذي نقدمه للسائح، لأنه يمكننا أن نقوم بالتسويق والتواصل ونقنع السائح بزيارة مدينة سلا لكن حين يأتي لا يجد ما وُعد به؛ والمؤسف أن ذلك الزبون/السائح سيكتب آراءه على المنصات التواصلية التي ستؤثر على زوار آخرين كانوا مهتمين بزيارة مدينة سلا. هذه فقط بعض الملاحظات أو الآراء التي أقتسمها معكم. فالسياحة يجب أن تكون في صلب أولويات المجلس وكذا جمعيات المجتمع المدني التي تلعب دورا أساسيا في ذلك، كونها تدفع المجلس نحو القرار الصائب وتوجهه. فالجميع يريد اليوم أن يكون القطاع السياحي بمدينة سلا ركيزة اقتصادية أساسية في تنمية المدينة وازهارها.

ثانيا، بخصوص القراصنة يجب أن نعلم أنه أقيمت برامج بثت دوليا حول مدينة سلا والقراصنة بها. لدينا أشياء كثيرة لكن ما هو الشيء الذي سنضعه في الواجهة؟ إذ لا يمكننا أن نسوق كل المنتوجات على نفس المستوى. يجب أن نعلم ما نريد الدفع به وعلى أساسه نلفت اهتمام السائح أولا. وأختم بالقول أن جعل مدينة سلا كوجهة سياحية هو عمل جماعي يعتمد على مساهمة الفاعلين والسلطات المحلية والمجتمع المدني والمؤسسات والقطاع الخاص كذلك، وهو له دور أساسي لتطوير السياحة بمدينة سلا وخصوصا السياحة الثقافية وشكرا.

السيد :سعيد سحيدة مسير الجلسة

شكرا نعطي الكلمة لبعض الإخوة والأخوات ونرجو من الجميع عدم «السياحة» أيضا في الكلام، فلنكن عمليين أكثر، ونركز تدخلنا في حدود دقيقة أو دقيقتين، ونقدم اقتراحات عملية بناءة والمساهمة في هذا المجهود لأجل الإقلاع السياحي بمدينة سلا.

السيد عبد اللطيف العشعاشي:

شكرا للجنة التشاورية، شكرا السيد سعيد حيدة، شكرا للحضور الكريم.

أنا سلاوي الحمد لله منذ أربعين سنة سلاوي بالتبني وأغير على هذه المدينة وأريد أن أشارك في مسألة أراها أنا شخصيا مهمة، إنها الهيكل التنظيمي الحالي للميدان السياحي. في قطاع السياحة الكل يعمل: الوزارة ، المكتب الوطني للسياحة، المنتخبون المحليون، قطاعات كل الوزارات، الشركاء العموميون، الشركاء الخواص، الكل يعمل؛ لكن لا تظهر النتائج على الميدان. وبحكم تجربتي بالخارج يمكن إجراء مقارنة ليس مع إسبانيا أو فرنسا في المجال السياحي، لكن يمكننا أن نقوم بعمل تعاوني مع دولة البرتغال، فهي أنشأت وكالة التنمية السياحية في 2004، ويمكن الاستفادة من تجربتها.

تجربة البرتغال تكونت في 2004 وكالة التنمية السياحية لخمس جهات لأنها دولة صغيرة وبها 10 ملايين نسمة، استمروا في عملهم ثم جاءت أزمة 2008 ثم تلتها أزمتي 2011 و 2012، لكن استمروا فيالعمل بطريقة منظمة. لديهم سياحة المركز، أي سياحة لشبونة، وهذا المركز أكبر من مركز السياحة ببلادنا. من يشارك في هذا؟ مثلا المركز الجهوي للسياحة الرباط سلا يكون لديه الجهة وتعطى له الموارد البشرية والموارد المالية اللازمة كي يقوم بمركزة الكل. يمركز الشركاء المستقلين وقرارات جماعات الجهة، وقرارات الحكومة... أي هو الذي ينعش السياحة. هذه هي التجربة التي نجحت في البرتغال التي كانت في 2012 أقل منا في استقبال السياح من الخارج، أما الآن فلديها 17 مليون حسب إحصاء سنة 2019، بغض النظر عن السياحة الداخلية التي وصلت إلى 26 مليون في سنة 2019... إذن هنا أقول لابد للدولة والمنتخبين المحليين والحكومة والقطاع الخاص أن يعقدوا اجتماعا لإحياء وكالة التنمية السياحية، ونسميه سياحة الرباط سلا القنيطرة، ويعطى له الدعم والتمركز. وأشير في الأخير إلى أن البرتغال اختيرت ثلاث سنوات متتالية كأحسن وجهة عالمية، ومن ثمة وجب أن نأخذ بعين الاعتبار هذه التجربة ونسير عبى منوالها، وأملنا أن يتحقق هذا المبتغى إن شاء الله.

شكرا لكم وبارك الله مساعيكم.

عبد الجليل بودربالة نائب رئيس مجلس مقاطعة احصين:(محام)

تحية للجميع منصة وحضورا وشكرا للجنة المنظمة. ربما سأبدأ بشيء لا يشرف الأسماع وسأنتهي ببيتين شعريين مهمين وجميلين.

بداية أقول، نحن نتحدث عن السياحة والناس يمارسون ما أسميه التبول على التاريخ، شرف الله أسماعكم. هذا ليس فقط في سلا وإنما في أغلب المدن العتيقة بالمغرب، فكيف نشيد ونرمم سورا بالملايين ولا نجهز مرحاضا بالقرب منه. لا زلت أذكر وأنا صغيرا عند حضورنا لموكب الشموع كيف كانت المراحيض بباب لمريسة وباب الخميس وبمينة الرباط كذلك. في حي القرية يوجد مستوصف ومدرسة هما الآن عبارة عن مرحاض عمومي مفتوح منذ المساء وطيلة الليل.

ثانيا، ذات مرة وأنا أتحدث إلى خالتي– في الخمسينات من عمرها– أخبرتني أنه كان لديهم يوم في الأسبوع (الثلاثاء) خاص بالنساء لقضائه في الشاطئ رفقة حارسات من «الأمن» يسهرن على حراستهن، إذ هناك سيدات يردن الذهاب إلى الشاطئ في الصيف والسباحة ولكن حرمة جسدهن تحرمهن من هذا الاستمتاع. أشير أيضا إلى الأحياء الشعبية التي هي في اعتباري امتداد للمسارات السياحية. غياب المساحات الخضراء يضر أيضا بالسياحة في المدينة، فلا وجود لرائحة الاخضرار في جل المناطق. هناك مشروع

جيد سينجز مستقبلا، لكن ماذا بعد مرور 30 سنة؟ ينبغي التفكير في الاستدامة والسياحة المستدامة. الأحياء الشعبية اليوم هي سياحة ما بعد 60 سنة، فاليوم نقوم بمحاربة الصفيح ونسلم شقة مقابل 24 مليون، ثم بعد 30 سنة سوف نشرع في هدمها. يجب أن تكون لدينا الرؤية الاستباقية خاصة في السياحة. ثم لا ننسى البعد الأمني ودوره في السياحة. فزيارة خفيفة إلى المدينة القديمة ستطلعنا على كمية المخدرات ومجموعة من الآفات بها، يتعاطاها الشباب العاطل مع نقص في دوريات الأمن واعدام للشرطة السياحية. في أكادير، مراكش، أو غيرهما هناك شرطة سياحية التي تعتني بفضاءات تواجد السياح، إذن لابد من استحضار البعد الأمني.

أحد الإخوة تحدث عن دور المؤسسات التعليمية، بدوري أثمن ما قاله وأؤكد على أهمية تنشئة الصغار على حب كنوز المدينة وتقديرها. وهنا تحضرني ذكرى زيارة لمدينة الصويرة حيث يوجد متحف الذاكرة اليهودية الذي أشرف على تدشينه جلالة الملك، وهو فضاء مهم أبهرني جمالا وقيمة. سلا أيضا لديها تاريخ وإمكانيات مثل مدينة الصويرة .

أختم بأبيات شعرية يذكرها الناصري في كتابه الاستقصاء في تاريخ دول المغرب الأقصى، وهي منسوبة للمرحوم العلامة احمد بنعاشر, دفين سلا ومنهم من ينسبها للشاعر عزيز الحبابي :

وصلت حثيث السير فيمن فلى الفلا فلا خاطري لما نأى وانجلى انجلى

ولا نسخت كربي بقلبي سلــوة فلما سرى فيه نسيم سلا ســلا

أقترح أن يكتب هذان البيتان الشعريان بمدخل مدينة سلا، وكأن سلا ترحب بداخلها من جهة الرباط وتودع الخارج منها في اتجاه مكناس.

السيدة جليلة الصبيحي أستاذة جامعية : رئيسة جمعية Atlas Maroc للعمل السوسيو–ثقافي

بسم الله الرحمان الرحيم حضوري هنا كأستاذة جامعية قاطنة بالرباط لكن عاشقة لمدينة سلا، نظرا لبعض روابط الصداقة والقرابة، فأنا دائما في زيارة لمدينة سلا. من بين الانطباعات الخالدة والتي تشجعني على زيارتها هي تلك الراحة الروحية التي أحسها كلما زرت سلا. إنه استثمار للأحاسيس أحضر اليوم بدعوة من الأستاذ السنتيسي رئيس جماعة سلا، إيمانا مني بأن الهيئة التشاورية للمساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع معنية وسأقدم كل ما من شأنه الدفع بتنمية سلا العزيزة، خاصة إذا تم إشراكي

في الهيئة. في اعتقادي أنه لتنمية السياحة الثقافية لابد لنا من ربط الجسور مع الجامعات والمجتمع المدني بصفة عامة، النقابات، الفدراليات، التعاونيات الاجتماعية، وعدد كثير من المتدخلين... لماذا؟ لأن في كلية الآداب شعب الجغرافيا وفيها برامج الماستر والدكتوراه في السياحة، يشتغلون على السياحة الجبلية ومتطلبات السياحة عامة، وهم بالتأكيد سيفيدوننا كثيرا لأن المقاربة يجب أن يندمج فيها علم الاجتماع والأنثروبولوجيا وعلم المتاحف وكل علوم الفنون ، ولقد عاينت ما قامت به جمعية المامون التي سبق وأن نظمت نشاطا هنا، وكانت تقوم بعادة حميدة هي مهرجانات سلاوية «شعبانة « قبل رمضان، وذاك المهرجان يجلب السياح لأن السياحة الوطنية والخارجية تأتي من خلال المهرجانات، الندوات، المؤتمرات، الأيام الدراسية ،الورشات... وهنا يأتي دور جمعيات المجتمع المدني وبالمناسبة فنحن بالجمعية سطرنا برنامجا ونريد أن نتطرق فيه للمشاكل التي تخص المدن الصغرى والتاريخية و المدن التي تكون في الهامش نظرا للصعوبات التي تصادفها على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياحي أيضا. نحن نسعى لتغيير العقليات، لأن الناس لا لا زال يعتبرون المآثر التاريخية ملكا للدولة والحضارة. كما أن الموروث الثقافي لكي يصبح دوليا يجب أن يكون منفتحا على الآخر، خاصة المنظمات الدولية (الإسيسكو – اليونسكو). بهذا الانفتاح، العديد من المآثر بالمدن المغربية، ومن بينها مدينة الرباط، نالت علامة «موروث ثقافي دولي» وتلقت دعما. من بين الإجراءات التي يمكنها أن تجذب السائح هناك السكن، سواء فندق أو مأوى. فليس كل الزوار لديهم أقارب هنا، أو ربما هناك من لا يرغب في إزعاج أقاربه، كما أننا نطمح لاستضافة زوار أجانب. نقيم فنادق ومآوي ذات خصوصية تمزج بين الأصالة والمعاصرة وأشكال هندسية تجلب الناس.

شكرا لكم وأحييك أستاذي حيدة فأنا أكن لك الكثير من التقدير والمحبة. شكرا لكم.

أستاذ بالمدرسة الفندقية سلا :

السلام عليكم أيها الحضور الكريم. شكرا على الاستضافة ومنحنا فرصة التدخل فيما يخص السياحة بمدينة سلا. الجميع يتفق على أن تنمية السياحة هي عمل تعاوني تشاركي، فالكل مسؤول عن السياحة وعضو في قطاعها وفاعل فيها. أنا كأستاذ بالمدرسة الفندقية فاجأني كثيرا أن هناك أخبارا متداولة حول إمكانية إغلاق المدرسة بعد إلحاقها بوزارة التربية الوطنية عوض وزارة السياحة، كيف سيحدث هذا ونحن على أبواب فتح فندق أو مأوى والمطاعم؟ تلك المدرسة ستساهم في توفير اليد العامل للفنادق التي نتحدث عنها،

إنهم أبناء سلا الذين سيستفيدون من تلك المدرسة. ما أعنيه هو أن تكون لدى الجماعة قوة الترافع على ما يمكن أن يحدث داخل الجماعة، علما أن القرار بانتقال تلك المدرسة من وزارة السياحة إلى وزارة التربية الوطنية هو قرار مركزي، لكن من سيؤدي الثمن هو ذاك المواطن الذي يسكن هناك وابنه أو ابنته التي ستنوي ولوج المدرسة، خاصة أن بها داخلية وهذا يميزها على مستوى الجهة بأكملها سيدي قاسم سيدي سليمان...وهل سنستقدم أشخاصا من خارج المدينة كي يشتغلوا بفنادق بسلا، أبناؤنا أولى كي يعملوا بسلا ولأجل سلا.

من ناحية أخرى يجب أن نعمل على مستويين:

1) تحبيب المدينة –بجميع ما تزخر به– لأبنائنا منذ المرحلة الابتدائية فالإعدادية وهكذا...أي الاهتمام بالعنصر البشري القاطن بالمدينة.

2) الإشتغال على مضاعفة الجهود من حيث التعريف بالمدينة والإشهار لها وتقديم منتوج إعلامي تحفيزي ومشجع لزيارتها.

محمد بلكناوي : طيار عسكري/مدني متقاعد

السلام عليكم. * أنا من أصول سلاوية ومن قدماء المدينة، بل ممن ركبوا الكوتشي في سلا، وكم أتمنى أن يعود الكوتشي إلى مدينة سلا.

*بوضعنا مخططا سياحيا واستراتيجية واضحة فسوف نجني ثمارها بعد خمس أو ست سنوات؛ كما يجب أن نأخذ بعين الاعتبار السائح المغربي كمروج لسياحة المدينة، لكن بعد أن نوفر له أماكن للمبيت ومنازل للإيواء **maison d'hôtes** وهي للأسف نادرة جدا إن لم نقل غائبة، وأغلبها يشتغل في سرية. العديد من الأصدقاء يأتون عندي للمنزل –ومنهم أجانب– ويرغبون في الذهاب إلى مأوى لكن لا يوجد أي شيء رسمي، نحن نريد أشياء رسمية خاصة بضواحي المدينة.

* فكرة المراحيض جيدة، لأنها غير متوفرة بمدينة سلا. نفس الفكرة موجودة بالصويرة، التي بها أيضا مطاعم، ومقاهي ومرافق كثيرة تطل على مناظر جميلة؛ نحن أيضا لدينا مناظر خلابة بمدينة سلا إذا شيدت مطاعم ومقاهي سيكون الأمر رائعا ومفيدا لمدينتنا.

حسن زرنين خطاط: حسن زرنين خطاط وفنان تشكيلي

السلام عليكم.

* كنت دائما أسمي مدينة سلا بمدينة الأحلام، أما الآن فقد أضحت دار العجزة، نظرا لمجموعة من الأسباب لن أدخل في تفاصيلها.

* أود التأكيد على أمر المرافق الصحية إذ لا يتوافق وجود البرج والمول و المسرح مع غياب المرافق الصحية، لأن فيه الحفاظ على جمالية المدينة ومآثرها وفضاءاتها، خاصة أسوارها التي هي مكان للتبول بشكل مفرط.

* حديقة الفردوس هي أيضا بحلجة إلى عناية، وهي حديقة تاريخية، لكن للأسف ورغم تعاقب مجموعة من المجالس فهي مهملة، وفي ذلك تحميل للمسؤولية لهؤلاء المنتخبين، وأقولها أمام الملأ.

* أذكر أننا ذات مرة كنا بصدد الإعداد لمعرض فاتصلنا بمقاطعة بطانة كي نعرضه برواق باب فاس، إلا أنه قيل لنا بأن الرواق تابع لمقاطعة باب المريسة، هذه إشكالية كبيرة

وعميقة، فكيف لمن عاش بسلا 60 سنة يقال له اذهب إلى باب المريسة؟ هذا يبين أن هناك هناك تفرقة وعدم انسجام. لكن يبقى أملنا في مستقبل مزهر لمدينة سلا إن شاء الله، ومن حسن الصدف أن صاحب الجلالة مقيم فيها وهذا سيعطيها شعلة وابتهاجا.

مصطفى زهرور:

السلام عليكم. بما أنني آخر المتدخلين فإن العديد من النقاط قد أثيرت ولا داعي لتكرارها، خاصة أن مداخلات الإخوة كانت غنية.

* أعتقد أن حل مشاكل السياحة لا يمكن أن يكون بدون مشاركة أشخاص من قطاع السياحة، يساهمون برؤيتهم وأفكارهم: وزارة، مندوبية، مكاتب السياحة...تكون لديهم أفكار تقنية لأن هذا المجال تلزمه دينامية كي يتحرك.

* كان الحديث عن 900 مليون لأجل الإصلاحات، لكن – وكما قال السيد الكرمبي– فهناك عدة إصلاحات تمت لفضاءات لا زالت مقفلة.

* جزء كبير من السياحة يكون مرتبطا بالحدث. لنأخذ مثلا الصويرة والحدث الثقافي الكبير بها (مهرجان كناوة). انطلقوا بشكل بسيط لكن عاما بعد آخر كبر وتنمى وأصبح يجلب المال كي تتقدم المدينة وتنمو هي أيضا. السياحة لها عدد من العوامل فهناك المآثر والفاعلين والقطاع الخاص... ولكي نستقطب القطاع الخاص يجب أن يكون تنشيط. هناك حدث منفرد في العالم هو موكب الشموع، لكن للأسف مدة الاستعراض تدوم ثلاث ساعات أو عشية على الأكثر، وتستدعى له نخبة تجلس بالمنصة، حبذا لو جعلنا مدته تصل إلى أسبوعين، ونستدعي السياح وفي كل يوم يقام نشاط. وما قلناه عن موكب الشموع نقوله عن مهرجان القراصنة، الذي يعرف اهتماما عالميا، كما سبق وأشار أحد الإخوة. إذن يجب التركيز على حدث كبير نستقطب من خلاله السياح، غير أن هذا لا يعني أن سلا يجب أن تبقى محصورة في السياحة الثقافية، فسلا لديها البحر والوادي، معهد مولاي رشيد ومركب الرياضة، يمكن أن نروج للسياحة الرياضية أيضا، وهناك الفضاء الغابوي ومدرسة المرنيين والمسجد الأعظم والكثير من الفضاءات، لكن كيف سنستغل كل هذه الإمكانيات المتوفرة.

حنان الطاهري طالبة :

سأحاول الاختصار في تدخلي، وسيكون مركزا حول محور أعتبره أساسيا في نظري وهو السياحة البيئية بمدينة سلا. فنحن لدينا المعمورة، نهر أبي رقراق، هناك علماء يريدون مراقبة الطيور المهاجرة باختصار السياحة البيئية جد مهمة لمدينة سلا، فقط يجب أن نهيئ لها. وهنا نطالب الوكالة الوطنية للمياه والغابات للقيام بتصميم التهيئة والتدبير الدائم بمدينة سلا، لأنها حقا مدينة تستحق التشجيع في مجال السياحة الذي نسجل بكل اعتزاز التطرق إليه لأول مرة بسلا.

السيدة حياة الغزالي : رئيس تعاونية خميسة

السلام عليكم. سأكون مختصرة كذلك، وأبدأ بتثمين الشعار/الرؤية « سلا اللي بغينا ».

* من الناحية السياحية نريد أسواقا تضامنية لعرض المنتوج النسوي، إذ هناك منتوجات نضطر لتسويقها بمدينة مراكش وتباع بأثمنة بخسة. يجب أن تكون لدينا أسواق تضامنية تعرض فيها المنتوجات وتقدم معها شروحات ولما لا ورشات تعريفية بالصناعة التقليدية في المدينة. مثل هذا الأمر عاينته في إحدى زياراتي لمدينة فاس، داخل ورشة للزربية حيث الزوار يتابعون عمل الصناع ويتلقون شروحات. هذا سيعطي قيمة للعمل وللمرأة الصانعة،

الموتشو وئام: طالبة بسلك الدكتوراه بكلية العلوم بالرباط

السلام عليكم جميعا.

في الحقيقة كل المداخلات كانت قيمة، خاصة أننا لا نختلف في كون سلا تزخر بثقافة وتراث ثقافي ومعماري، جيولوجي وبيئي... إلا أن هذه المدينة تفتقر إلى تثمين هذا الموروث. وكوني طالبة مهتمة بالموروث والتنمية المستدامة، حيث سبق لي في نهاية دراستي بالماستر أن اشتغلت على تقييم الموروث الجيولوجي بالنسبة لمنطقة تمحضيت بالأطلس المتوسط، فقد اقترحت وضع لوحة سياحية تجمع مناطق إيكولوجية/ثقافية – إيكولوجية/جيولوجية. بمدينة سلا مناطق طبيعية وتاريخية رائعة، ولهذا أقترح أن نضع لوحة سياحية، وحبذا لو كانت بساحة باب لمريسة عند مدخل المدينة.

حسن بركاش :

ماذا عساي أن أقول لكم بعد هذه التدخلات القيمة سوى أن أشكر كل واحد من المتدخلين. فعلا هناك عدة أمور وملاحظات تجنبت أن أقولها في البداية رغبة مني في أن أكون إيجابيا، إلا أن هناك أشياء عديدة يجب إعادة النظر فيها. تحدثنا عن تجربة الزبون، تجربة السائح وكيف نهيئه، جميعنا يقول أنا فخور بمدينتي، إنها بلدي، لكن للأسف دون أن يعرف ما تتوفر عليه، بما فيهم سائق الطاكسي في بعض الأحيان. القاطن السلاوي يجب أن يكون فخورا بمدينته، لكن يجب يكون عارفا لتاريخها ومآثرها ويعرف الناس بها ويفسر ما تزخر به. لدينا 3500 كلم من الساحل الشاطئي لكنه غير مهيأ: لا رشاشات للاستحمام، لا تهيئة فضاءات، لا مراحيض؛ وهذه الأخيرة (المراحيض العمومية) تعتبر مشكلا حقيقيا على مستوى المدينة. شكرا لكم وأنا رهن إشارتكم.

لسيد :سعيد سحيدة مسير الجلسة

للحديث شجون كما يقال، إذ هناك الكثير مما نود التحدث حوله ولكن إكراه الوقت يضغط علينا. العديد من المواضيع طرحت ومن مختلف الزوايا: الزاوية المهنية، الزاوية الإدارية، زاوية المقاربة ذات الخبرة والتجربة...تدخلاتكم عبرت عن الغيرة على المدينة وعلى تشبثكم بتنمية القطاع. الواقع السياحي بمدينة سلا يتطلب عملا ومجهودا كبيرين، إضافة إلى شراكة القطاعين العام والخاص، وشيئا من الانتقائية؛ فالسياحة قطاع

حيوي يهم جميع القطاعات الأخرى، ومن ثمة لابد أن تعطى له الأولوية وتوفر له المتطلبات، وسلا من حيث مؤهلاتها ومقوماتها التاريخية، الجغرافية، البحرية، الطبيعية كلها موجودة، وقربها من الرباط لا يمكن أن ننظر إليه إلا من الزاوية الإيجابية لأجل التكامل، وحتى لو كان تنافس سيكون تنافسا إيجابيا ويعطي نتائج مشرفة.

في الأخير أجدد الشكر للأساتذة على حضورهم باسم المؤسسات التي ينتمون إليها، وأشكر الأساتذة: القاسمي، ناصر، حسن بركاش، محمد الكرمبي، السريدي...على حضورهم جميعا. الشكر موصول كذلك للطاقم الذي أشرف على تنظيم اللقاء وتحضير هذه القاعة. أذكر أن كل الاقتراحات والتدخلات قد سجلت، وأخذت نسخ من العروض المكتوبة التي قدمها الأساتذة، كي نضمنها في التقرير، بجلسة 27 التي ستكون جلسة عملية لعرض مخرجات وتوصيات هذا اللقاء، وشكرا لكم مرة أخرى.

المنتدى الاقتصادي:
محور الاستثمار

أرضية المنتدى الاقتصادي: محور الاستثمار

المنتدى الاقتصادي: محور الاستثمار

الاستثمار بسلا بين الواقع والآفاق

تفعيلا لورش الجهوية المتقدمة في تدبير الشأن المحلي، الذي يعتبر تطورا مهما على صعيد بنيات وهياكل الدولة، والذي سيمكنها من إصلاح وتحديث العلاقة بينها وبين باقي المستويات الترابية المكونة لها، وسيجعل الديمقراطية المحلية عنصرا معبئا للطاقات ومنتجا للنخب. كما سيمكن من خلق توازن مؤسسي بين الدولة والجهة يهدف إلى توزيع فعال وعادل للثروة، وجعل السلط والاختصاصات قائمة على المراقبة وتلبية الحاجيات الميدانية للساكنة المحلية.

وتبعا للاختصاصات الموكولة للجماعات الترابية بموجب القانون التنظيمي رقم 14.113، سواء كانت اختصاصات ذاتية أو مشتركة مع الدولة أو منقولة إليها من هذه الأخيرة، والتي مكنتها من تسطير سياسات تنموية مبنية على البعد المحلي وعلى اقتصاد ناجع وقوي يهدف إلى خلق النمو وتوفير فرص الشغل، وتحقيق العدالة الاجتماعية.

وتماشيا مع رؤية النموذج التنموي الجديد الذي يعتبر أن تحسن جودة النمو الاقتصادي أمر ضروري من أجل تنمية دامجة ومستدامة، تحرص جماعة سلا، منذ تشكيل المجلس الجماعي الجديد، على تجسيد هذا النهج على أرض الواقع، انطلاقا من اقتراح حلول وبدائل لمجموعة من الإشكالات التي تحظى باهتمام سكان سلا في مختلف المجالات وعلى رأسها مجال الاستثمار، وذلك باعتماد مقاربة تشاركية مبنية أساسا على الإصغاء والتشاور مع جميع الفعاليات المحلية، وذلك بهدف الاستجابة الفعالة لمختلف انتظارات وتطلعات سكان جماعة سلا.

من هذا المنطلق، ووعيا منها بأهمية الاستثمار في التنمية الاقتصادية المحلية ومدى تأثيره على مختلف القطاعات الاقتصادية، تولي جماعة سلا اهتماما خاصا بهذا المجال، من خلال العمل على إيجاد حلول للرفع من وثيرة الاستثمارات على المستوى المحلي، الأمر الذي سيسهم بشكل فعال في تنشيط دينامية النسيج الاقتصادي والرفع من مردوده، مما سينعكس إيجابا على جودة الحياة بالنسبة للمواطن السلاوي وعلى مختلف انشغالاته ومناحي عيشه في المجالات الاجتماعية والثقافية والبيئية، على اعتبار أن الاستثمار هو دعامة أساسية لتطوير البنية الاقتصادية المحلية، والحجر الأساس في التنمية الاقتصادية المحلية والوطنية، نظرا لارتباط كل مجالات التنمية بتطوره وازدهاره. حيث أنه لا يمكن تصور تنمية محلية دون استثمار قوي قادر على خلق الثروة وعلى إدماج الشباب في النسيج الاقتصادي.

لذا، فإن الاهتمام بالاستثمار في بعده المحلي، يعتبر خيارا استراتيجيا بإمكانه دعم المسلسل التنموي على المستوى المحلي والجهوي والوطني، حيث أن قطاع الاستثمار يمكنه الإسهام بشكل فعال في إحداث مناصب شغل على المستوى المحلي مما سيخلق دينامية مطردة، كما سيساهم في معالجة مجموعة من الظواهر الاجتماعية المرتبطة بالفقر والهشاشة، بالإضافة إلى أن تطور هذا القطاع يمكن أن يجعل من مدينة سلا قطبا اقتصاديا واعدا على المستوى الجهوي والوطني، الأمر الذي سيشكل انطلاقة حقيقية للتنمية الاقتصادية لجماعة سلا، وسيساهم لا محالة في دعم مجهودات التنمية في شتى المجالات.

كما أن أهمية قطاع الاستثمار بالنسبة لجماعة سلا، يدفعها إلى فتح النقاش حول سبل وآليات التطوير، والتفكير في الإجراءات والتدابير التي تمكنها من خلق المناخ المناسب لهذا القطاع على المستوى المحلي، من قبيل تبسيط المساطر الإدارية ودعم قيم الشفافية والنزاهة بمختلف مصالح الجماعة، وتمكين المستثمرين من محفزات ضريبية، وتوفير المواكبة والدعم اللازمين لهم، الأمر الذي سيساهم لا محالة في تحسين مناخ الاستثمار بسلا في أفق جعلها قبلة للمستثمرين على المستوى الجهوي والوطني.

ترسيخا لهذا التوجه، فإن جماعة سلا تحرص على البحث عن إجابات علمية وعملية لإشكالات القطاع على المستوى المحلي، وذلك باعتماد مقاربة تشاركية مبنية على الإصغاء والتشاور مع جميع الفعاليات المحلية. هذا النهج التشاوري يهدف بالأساس إلى تبادل الأفكار، وتقاسم التجارب والخبرات، واقتراح البدائل والحلول التي من شأنها المساهمة في تطوير هذا القطاع، وتكريس مكانته، والرفع من مستوى فعاليته ونجاعته، بما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمدينة سلا.

على هذا الأساس، يولي المنتدى الاقتصادي عموما، ولقاء التشخيص التشاوري الخاص بقطاع الاستثمار على وجه الخصوص، أهمية قصوى لهذا القطاع، من خلال تعميق النقاش حول كيفية جذب وتطوير الاستثمار على مستوى جماعة سلا، بالإضافة إلى توجيهه نحو القطاعات الاقتصادية والإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية. كما سيتم تدارس كيفية استغلال المؤهلات الطبيعية لمدينة سلا وموقعها الجغرافي في الترويج لها كوجهة استثمارية على المستوى الجهوي والوطني.

تأسيسا على ما سبق، وفي إطار الإعداد لبرنامج عمل جماعة سلا 2028-2022، يأتي لقاء التشخيص التشاوري الخاص بقطاع الاستثمار، ليقدم الإجابات والحلول والبدائل لمجموعة من الإشكالات التي تعيق تطور وتنمية هذا القطاع بسلا، والتي يمكن تلخيص بعضها فيما يلي:

- إكراهات قطاع الاستثمار بسلا واستشراف آفاقه
- دور المركز الجهوي للاستثمار لجهة الرباط سلا القنيطرة في تشجيع الاستثمار على مستوى الجهة عموما وعلى مستوى مدينة سلا على وجه التحديد.
- تطوير البنية الاستثمارية بسلا ورهانات التنمية الاقتصادية والإدماج الاقتصادي للشباب السلاوي.

نتائج لقاء التشخيص التشاوري: محور الاستثمار

المنتدى الاقتصادي: محور الاستثمار

برنامج اللقاء

مسير اللقاء
السيد كريم الشقدوفي

الكلمة الافتتاحية:
السيد لطفي المريني

المتدخلون:

السيد ياسر الصبار: عن غرفة التجارة والصناعة والخدمات (جهة الرباط سلا القنيطرة)

السيدة فاطمة صبور : رئيسة مصلحة الدراسات الجهوية بالمندوبية السامية للتخطيط

السيد ياسر الصبار : عن غرفة التجارة و الصناعة و الخدمات لجهة الرباط سلا القنيطرة

السيد حسن خليل : صاحب مقاولة

المنتدى الاقتصادي: محور الاستثمار

مخرجات اللقاء

السيد المسير كريم الشقدوفي: السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، باسم السيد رئيس جماعة سلا والسادة منتخبي المجلس وأطر الجماعة، أتقدم إليكم بخالص الشكر والامتنان لتلبية دعوة هذا اللقاء التشاوري الذي يندرج في سلسلة اللقاءات التشاورية التي تعقدها جماعة سلا من أجل إعداد برنامج عملها الممتد من 2022 إلى 2027 طبقا للمقتضيات الجاري بها العمل، وفي بداية هذا اللقاء أتشرف بإعطاء الكلمة للسيد لطفي لمريني ممثلا عن هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع وعن المجتمع المدني من أجل تقديم الكلمة الافتتاحية.

Voilà je suis lotfi Mrini

Moi-même, j'ai une casquette d'homme d'affaires. J'ai créé une SARL il y a une quarantaine d'années, que j'ai fermé deux ans après et j'ai travaillé pendant 6 à 7 ans au Canada en tant que développeur de graphes d'entreprises. Avec une multinationale sur un territoire, à savoir ? Il faut le dire. Done, lorsqu'on m'a proposé d'animer ce forum, le premier du genre dans la ville de Salé, J'ai accepté avec beaucoup de bonheur. Cette démarche de la ville peut paraître d'abord quelque peu iconoclaste par rapport aux attributions, aux préoccupations classiques d'une ville : l'assainissement, la voirie et l'éclairage public, etc... Ce pendant les questions qui concernent le développement local, la promotion d'emplois, la promotion et l'encouragement des investissements privés font également partie des compétences de la ville.

Seulement, la majorité des villes marocaines s'en dé-

laissent parce qu'elles ne sont pas capables de faire face aux métiers de base disant de la ville qui sont des services de proximité avec la population et tout l'aspect création de richesse, d'emplois, de développement de bassins économiques, etc. et de reléguer en deuxième plan. Mais c'est l'une des compétences que prévoit la loi pour la ville et donc le législateur a laissé même une voix beaucoup plus large aux villes qui souhaiteraient intervenir dans des secteurs qui ne sont pas de leur propre compétence, c'est à dire que la compétence de la ville est de façon tacite générale peut faire ce qu'elle veut .si elle a les moyens de financer ces projets

Et le fait que la ville de Salé ait voulu se rapprocher de ces acteurs économiques de la ville, me semble-t-il, est une initiative louable car. c'est pour la première fois qu'elle prend langue avec les opérateurs qui se trouvent sur son territoire. dans le cadre de la préparation de son plan sexennal, on sait que la loi prévoit un fort développement local pour dissuader et il y a une obligation constitutionnelle de faire participer les parties prenantes à l'activité économique dans la ville

Mais pour ma part, je ne pense pas que ce soit là seulement une démarche formelle parce qu'il y a une obligation légale que la ville provoque cette réunion ainsi qu'il ne s'agit pas de faire un tour de table, pas de répondre à une obligation d'avoir bonne conscience par rapport aux lois et puis de se donner rendez-vous .dans six ans sans qu'il y ait de suivi de cette réunion

Elle n'aurait pas de sens si on se réunit aujourd'hui pour qu'on ne débouche pas sur un processus. Il faut qu'il y ait un processus qui suit. Enfin, du moins je le souhaite. Je pense qu'il y a la crédibilité de la ville qui est en cause et la crédibilité du maire de la ville qui lui-même un homme d'affaires par rapport à ses pairs et qui des autres hommes d'affaires dans cette affaire aujourd'hui, je pense à un processus qui va se prolonger. Je ne souhaite pas la mise en place sales team. Une équipe de Salé d'acteurs économiques et d'un cadre de concertation. Ce forum pourrait prendre un autre nom et pourrait se poursuivre avec la communauté des affaires. C'est à dire non seulement les hommes d'affaires, mais également les avocats d'affaires et fiduciaires, etc., les intervenants en matière économique.

De sorte que chaque jour de participation et de synergie puissent continuer dans le temps, qu'ils soient vivants et prégnants, et que le portage de la promotion économique de la ville via un lobbying intelligent, c'est ce qu'on souhaite, puis se déployer dans le cadre d'une responsabilité collégiale ou tout le monde participe. Je voudrais rappeler également que la ville de Salé a été toujours une ville industrielle.

Ce n'est pas une nouveauté. Il y a quatre ou cinq ans, on a découvert la cité des potiers à quelques enjambeurs de là, – Dar baroud – avec une trentaine de fours qui datent du XII^{e} siècle, pour une ville de 2000 à 3000 habitants, Ça veut dire que Salé exportait vers tout le

.Maroc et donc c'était un foyer vivant d'industries dans le temps

C'est bien sûr de l'artisanat aujourd'hui, mais dans le temps au XIIe siècle c'était de l'industrie. Et puis, sous le protectorat, moi j'ai grandi avec – Baruk – l'usine de pâtes alimentaires de Monsieur Baruk qui habitait pas loin, et de l'usine de transformation du liège qui était à Tabriquet, bien sûr, qui était très connu pour les nuisances, la pollution qu'elle déversait sur les riverains dans le temps et même j'ai un ami qui, au début des années 80 qui a installé la première usine innovante du Maroc pour produire des plaques photovoltaïques en 1980, c'était au début, même quand on commençait à parler de l'énergie solaire, était rentré directement des Etats–Unis .l'amerique

Son affaire n'a pas marché également parce que l'Etat était un peu trop loin encore dans sa maturation de ce qu'était l'énergie solaire dans le temps. Et puis après, je pense que la ville s'est développée par un coup et a subi quelque peu la vague, la déferlante de l'informel qui a tué notamment toute l'industrie du textile à Salé. Et puis la déferlante de la promotion immobilière qui a éliminé l'arrière–pays agricole donc on s'est installées dans un .brouillard

On n'a pas de curseur, on n'a pas vraiment de visibilité, on n'a pas de vision économique pour une ville quand même. Qui a plus 1000000 d'habitants, c'est plus que des dizaines de pays au monde qui se

trouvent dans un bassin énorme, avec des capacités, avec des ressources, qui sont importantes, avec des atouts immenses. Et si la ville ne s'est pas démarquée par rapport à ces questions dans le .temps, la situation actuelle aurait été différente

Je pense, parce que c'est quand même une partie prenante qui est importante et c'est pourquoi je pense que l'on peut être optimiste à partir de cette réunion, de ce forum, qui est une valeur ajoutée certaine. Parce que pour la première fois, on va essayer de faire bouger un peu les lignes. Non pas que je sois béat qui considère que la réunion de quelques personnes va changer le monde, mais toutes les grands projets ont commencé par une bonne volonté et par un suivi adéquat. Et la raison de cet optimisme est de deux sortes, on repose sur deux piliers. Le premier est totalement politique : aujourd'hui, ce gouvernement ou cette majorité gouvernementale qui existe, qui est restreinte à trois parties, a décidé de prendre la gouvernance des gouvernements du pays, des régions et des communes. C'est à dire qu'on se retrouve devant une charpente politique importante ou le courant peut passer On n'est pas dans les autres formules avec six ou sept parties, ou la discussion, la remontée de l'information des doléances, des requêtes, les arbitra.ges prennent du temps

Et parce que la politique économique était plus liée à pousser les résultats de la politique économique à être liée à des ambitions personnelles de tel ou tel, aujourd'hui, il y a une structure politique qui vaut ce

qu'elle vaut, mais qui a cet avantage de faire que les responsables au niveau de l'Etat sont les mêmes au niveau des régions, sont les .mêmes au niveau des villes

Et donc cette responsabilité–là, favorise un partage de ces do–léances, les problèmes dont on va parler, des requêtes qu'on peut adresser et des arbitrages qu'on peut demander. À dire qu'il y a plus de fluidité, plus de rapidité dans la réactivité si vous voulez des ad–ministrations différents au niveau national ou international, Donc il y a une architecture des décisions qui me semble être plus propice .que par le passé

On n'a pas encore, on ne peut pas la juger actuellement. Mais cette architecture me semble être plus adéquate que par le passé et qui permet dans le cadre de la dialectique, de l'analyse des points forts et des faiblesses du territoire, parce que c'est de savoir en parler elle va permettre de mieux vendre le territoire d'un côté, de mieux vendre le territoire et ses atouts d'un côté, et en faisant valoir ses potentialités, ses ressources, ses atouts et d'un autre côté, multiplier .les plaintes, c'est à dire les requêtes, les demandes, les insuffisances

Donc, d'un côté, on peut vendre le potentiel, l'exis–tant. Et d'un autre côté, on peut demander de ré–former un certain nombre de choses au niveau de la gestion peut être quotidienne ou à plus court terme, C'est sûr que cette démarche–là, elle s'inscrit dans un cadre beaucoup plus large. Où se trouvent plus–

.ieurs agences qui sont spécialisées dans la promotion économique

On trouve pour l'agriculture l'Agence de développement agri-cole, pour l'industrie vous savez, l'Agence de développement des industries et des exportations. Il y a des centres régionaux, des in-vestissements qui ont été créés pour éliminer un peu les désordres bureaucratiques et la corruption et les retards qui sont liés à des dé-marches administratives très lourdes. Mais également qui ont con-nu ces derniers temps un élargissement conséquent de leurs missions qui vont au-delà, si vous voulez, du .guichet unique pour le pays

Il était créé au départ pour nous, il ne s'agit pas de marcher sur les plates-bandes de ces gens-là. Ces grandes structures ont continué de fonctionner et on souhaiterait que chacun à son niveau, grâce à ses ta-

lents, grâce à ses moyens, puisse intervenir pour le bien commun. Et ces institutions qui discutent avec les investisseurs étrangers ou qui règlent les problèmes ponctuels daccompagnement sur le ter–rain sont toujours utiles.

Notre rôle à nous, c'est de donner plus d'impulsion pour que le territoire de la ville soit localisé, soit reconnu en tant que réceptacle d'affaires, parce que c'est de cela qu'il s'agit. Il s'agit de régler les problèmes quotidiens des intervenants sur place, mais également de rendre attractif de vendre la ville de Salé au moins à des inves–tisseurs nationaux. Et cela ne se règlera pas uniquement par la bureaucratie et par les agences.

C'est également par la qualité des opérateurs économiques de Salé. Vous savez, lorsque vous avez des top manager qui sont très forts, ils sont connectés à d'autres top mangers très fort et c'est ça qui permet les joint–ventures de ce qu'on appelle du monde pour venir faire des visites des entreprises ensemble. C'est parce que les grandes structures de direction se rencontrent entre eux et font et vendent sur les territoires, sur des produits souvent et donc il y a une responsabilité partagée entre l'Etat, la ville, mais également la communauté des affaires qui doivent faire des efforts.

On doit tous être des ambassadeurs de la ville de Salé pour vendre son territoire

Et cette démarche-là, je pense que la Ville est prête à faire cet accompagnement, à jouer ce jeu-là ne veut pas dire elle n'est pas là pour amener beaucoup d'argent elle n'en a pas. Il ne faut pas se faire d'illusions parce que sinon, on pourrait arriver à développer énormément de programmes pour favoriser léclosion des indus-.tries innovantes ou exportatrices que vous voulez

Mais la question n'est pas là. La question on est à un niveau encore inférieur de démarrage d'activité ou d'accroissement de capacités de production. Et surtout de montrer Salé sur la Map de montrer Sallé sur la Mapp. C'est un gros problème. Nous avons un problè-me d'image parce que nous sommes une ville traditionnelle. Est-ce que nous sommes une ville industrielle ? Est-ce que Salé est une ville dortoir ? Qu'est-ce que nous sommes dans ce cadre ? Nous ne fonctionnons pas dans un monde compétitif. Moi, je ne crois pas que Salé l'est. Du moins qu'il y a une compétition avec les autres villes de la région. Pourquoi ? Parce que Rabat c'est la capitale po-.litique, administrative et culturelle du Maroc. C'est acté c'est fini

Elle n'a pas de vocation industrielle et il ne le souhaite pas d'ail-leurs que Kenitra, c'est la capitale de beaucoup d'agri-culture, mais elle vient d'être connectée à l'échelle mondiale de valeur à travers des entreprises, des équi-pementiers des jantes qui exportent soit 6 millions de jantes par an. Et la boite française qui va produire les voitures électriques. Ce qui reste dans la région, c'est salé, Temara, mais Salé c'est plus 1 million

d'habitants, Temara à 500 000 habitants et c'est pourquoi. pour nous les autres villes sont des bassins de ressources. Sont des bassins de recherche ne font en fait pas compétions ni à Rabat ni à Kenitra, ce qui facilite un peu si vous voulez le travail qu'on peut faire puisque on souhaiterait faire converger. N'est-ce pas les investisseurs nationaux ? Je ne parle pas des IDE parce que ça c'est un autre niveau, mais au moins qu'il y ait des entreprises et des investisseurs marocains qui pourraient venir s'installer à Salé, dans la localité de Salé. pour améliorer, si vous voulez la valeur ajoutée, améliorer .l'emploi et également les recettes fiscales pour la ville

C'est important si la ville intervient. c'est également dans cette démarche là. Il y a nécessairement l'attente de retombées fiscales

Alors pour finir, pour ne pas trop parler je voudrais, moi, j'aimerais rêver. Je vais vous dire ce qu'une ville peut faire et ce qu'elle peut .mener dans le cadre économique

Elle peut appuyer la communauté entrepreneuriale et tout l'éco-système du support aux entrepreneurs Moi, je parle de ce qui se fait dans le monde. C'est à dire ? Je ne suis pas porté à Francfort. Si vous allez à Los Angeles, vous allez trouver des axes de ce genre-là qui .sont fonctionnels

Vous avez l'axe de favoriser l'innovation dans les entreprises et dans les organisations. Vous avez le support de l'amélioration de la compétitivité. Vous avez l'intégration du développement urbain et du développement économique. Vous avez la diversification du tissu économique le renforcement de secteurs stratégiques et la propulsion des secteurs prioritaires. Et vous avez la promotion et le .renforcement de l'image de la ville

Ça, l'axe qui peut nous intéresser et enfin, il y a le soutien des projets structurants à impact local ou régional. Ça veut dire que la ville dispose suffisamment de moyens pour engran-ger des programmes, des actions et de les financer. Et en retour, il y aura des retombées Dans mon point de vue, il faut être beaucoup plus modeste. Non, si on travaille sur la ville en tant que localisation con-nue, si on arrive à faire une attractivité de quelques investissements parce qu'on a des autoroutes, on a

laéroport, on a la connexion autoroutière on a les centres de déci-
.sion politique à rabat

On a le centre financier a côté. Théoriquement, tous ce que cher-
.chent les investisseurs est à salé

Alors pourquoi on n'a pas de repère naturel ? C'est sur quoi ? Peut-être on doit commencer par un peu de marketing territorial ? On n'est pas sur le radar, pas encore suffisamment. Donc voilà, pour ne pas trop monopoliser la parole. Je voudrais vous informer que Mr.Amhzouz qui devait être avec nous a des problèmes de santé et .qui n'a pas pu se déplacer

On avait prévu la présence de ces Fouad Zainn qui fut pendant une dizaine d'années. Le Conseil économique de El Yousfi et de Jeton s'est désisté parce

qu'il est à l'étranger donc je vais donner la parole aux institutionnels qu'on a invités parce qu'on voulait avoir quand même des données fraîches auprès du HCP sur la situation post covid, les dispositions des entreprises marocaines et ce qu'elles vont faire pour les 6 mois .ou l'an prochain

Et on a que le représentant de la Chambre de commerce, d'industrie et des services Mr Yassir SEBBAR que je salue sa présence et auquel je donne la parole

السيد ياسر الصبار

بسم الله الرحمان الرحيم السيد المريني، السيد الرئيس السادة الإخوان الحاضرين السيدات الحاضرات سنة سعيدة.

Alors la chambre de commerce et d'industrie a élaboré un plan de développement régional en concertation avec tous les acteurs économiques et l'ONG qui œuvrent pour le développement de la région en général, et parmi les acteurs. c'est les conseils communaux et les conseils préfectoraux et la région bien sûr et les départements ministériels .les C.R.I (centres régionaux d'investissements) les délégations des chambres d'industries, les délégations du ministère de commerce et d'industries, les différentes .délégations, la douane et tous

Alors, je vais donner plusieurs points de vue mais le plus important, je vais me focaliser sur le potentiel de .la ville de salé

Moi, J'ai développé une activité industrielle sur la ville de salé il y'a moins de dix ans الحمد لله c'est une expérience personnelle, en ce qui concerne les chambres, la chambre a participé à la réhabilitation de la zone industrielle de Hay Errahma d'ailleurs on 'a trouvé beaucoup de lacunes dans la réhabilitation de cette zone surtout qu'il y'a des points noirs qu'on connaissaient tous qui ne dépendent pas de la chambre, ni de la commune mais surtout du tribunal du commerce qui sont des saisies, il faut du temp pour les regles. on doit provoquer une réunion avec le tribunal du commerce, ça pour débloquer un peu la situation morose de la zone industrielle de Hay Errahma

,Un autre point noir que je voudrai bien attirer l'attention ci-dessus eérref eiov al à ehportimil elleirtsudni enoz al tse'c

إذا ركبتم في القطار وانتم عائدون من طنجة ،عند مدخل مدينة سلا هنا نجد منطقة صناعية في وضعية مزرية لن تشجع لنا المستثمر يدخل لهذه المدينة التي نحبها هذه الواجهة كثيرا ماذا ينقصها ؟ هناك السيد باني الذي خلق جمعية

Une association, mais il a envisagé une contrainte, l'accès à la façade qui donne l'image à la ville de salé.

قد تركب البراق، وهو آخر ما وجد في وسائل النقل، وعند وصولك إلى حي الرحمة تجد تلك الواجهة الباهتة، التي طالبنا بالحصول على ترخيص لإصلاحها وصباغتها وتزيينها، لكن لسوء الحظ أن هذه الواجهة محاصرة من جميع الاتجاهات، وليس لنا الحق في إصلاحها أو استخدامها. علاوة على ذلك فإن المتسكعين أصبحوا يدخلون هذه البنايات ويمكثون بها. المستثمرون يشتكون من هذا الوضع والغرفة تقول بأنه يجب إيجاد حلول. أؤكد لكم أن الجمعية تريد أن تعمل في هذا الميدان بجد، لهذا يجب

أن نمنحها وسائل للعمل، وأرضية لذلك، وأولها الدخول لهذه المنطقة كي نصلح هذه الواجهة، وحتى يصبح مدخل مدينة سلا في أحسن صورة، على غرار مدخل المدينة من ناحية الرباط الذي أصبح في أبهى حلة، كما أنه لا أحد يناقش المدخل من جهة « Techno polis »

أمر آخر وجبت الإشارة إليه، وهو العقار. فالمستثمر يقدم إلى مدينة سلا باحثا عن عقار، ونحن نشجعه على اختيار عقار بسلا وليس الرباط لأن الرباط لا تحتوي على أرصدة عقارية كما أن مدينة سلا لديها يد عاملة كفأة ومؤهلة، ومدينة مليونية وتتوفر على عدة إمكانيات ولحسن الحظ احدثت منطقة صناعية ببوقنادل وجزء كبير منها (أربعون هكتار) سيكون منطقة حرة، تتضمن عدة أنشطة اقتصادية بعيدة عن المساكن ملائمة للعمل، فهي عبارة عن وحدات من فئة 400 م^2 إلى 500 م^2، وهذه الوحدات جيدة جدا بالنسبة لاقتصاد المدينة؛ ذلك أن مركز الاستثمار الجهوي فتح الباب أمام العاملين غير المقننين في مجال النسيج أن يستفيدوا من قطع أرضية أو وحدات صناعية بهذه المنطقة، وهذا سيمكنهم من الخروج من القطاع غير المهيكل ليدخلوا دائرة القطاع المهيكل وهذا أمر جيد جدا. ونتمنى أن تعمم هذه الفكرة على الجميع وليس قطاع النسيج فقط، كقطاعات النجارة والألمنيوم والميكانيك...كما ستقام منطقة لوجيستيكية « la Zone logisti-que » حيث سيشرع الممونون الكبار في ادخار مخزوناتهم بهذه المنطقة اللوجيستيكية، وهذا ما تحتاجه مدينة سلا فعلا، لتخزين المواد والسلع أو التي تحتاج الى التبريد. أذكر أنه تواجد معنا السيد حلمي –الفاعل في مجال النسيج– في ندوة بالمركز الجهوي للاستثمار وتم اقناع المسؤولين بأن تكون بسلا منطقة لوجيستيكية لأرباب النسيج بحي الرحمة لأن لديهم مشكل في تخزين المواد الأولية وتخزين المواد المصنعة، فكان الاتفاق على إحداث منطقة بسلا وأخرى بالصخيرات. هذه المنطقة اللوجيستكية ستحد من المضاربات في المواد الغذائية، حيث سيتم الإطلاع على ما تحتويه هذه المنطقة من مخزونات في المواد الغذائية من أجل منع الاحتكار الذي يسود عندما يكون تخزين المواد في منازل الممونين الكبار« grossistes » وهذه الأفعال من شأنها أن تضر باقتصاد المدينة وكذا جاذبيتها و تحد من تحفيز القطاع السياحي. فسلا بها المدينة العتيقة ومارينا ودوليز، دون أن ننسى طبعا الأبناك التي عليها مساعدة المستثمرين الذين يرغبون في الاستثمار بالمدينة، وحتة يتم ذلك على الهيئة المنتخبة إبرام شراكات واتفاقيات مع الأبناك، فحاليا اصبحت منطقة بوقنادل وعامر تدخل ضمن النفود الترابي الحضري لمدينة سلا، حيث ساعد هذا الأمر على توفر أرصدة عقارية مهمة أضيفت للمدينة بعدما كانت تعرف اختناقا في مجال الوعاء العقاري، والذي ترجع ملكيته للحبوس

والجموع. مهما يكن فإن مدينة سلا تتوفر على وعاء عقاري مهم مقارنة مع الرباط التي أصبحت تعاني من خصاص في هذا المجال. إذن هناك بمدينة سلا تحفيز للاستثمار يحتاج إلى التشجيع، وجميع المؤشرات تبعث على التفكير بالاستثمار، هناك مطار ، محطتان للقطار وطريق سيار يمر عبرها. إذن يتعين تأهيل هذه المعطيات، وتثمين هذه المؤشرات وتحفيز رجال ونساء الأعمال والعاملين بالتجارة، كعقد ندوات وموائد مستديرة لتسليط الأضواء على مكامن الخلل ودراسة جميع الإشكالات والعمل على إيجاد حلول...

كي لا أطيل عليكم أكثر، سأقدم فكرة واحدة، تتجلى في قرب مدينة سلا من مدينة الرباط، وهذا أمر يجب استثماره واتخاذه كرافعة لتطور المدينة عوض اعتبارها كمرقد « **Dortoir** » لمدينة الرباط، بل يجب العمل على عكس الفكرة: أن أسكن بالرباط وأعمل بسلا.

إن مدينة سلا تزخر بمؤهلات ينبغي تثمينها وتأهيلها جيدا، وتنظيم المركبات التجارية لا كما هو الحال بالنسبة للمركب التجاري حي الرحمة « **super** »؛ كما يتوجب تطبيق الحكامة وترشيد المقدرات التي تزخر بها مدينة سلا، منها ميناء الصيد البحري الذي تتميز به مدينة سلا ولا يتم استغلاله بطريقة جيدة حيث كي يستوعب عددا أكبر من الطاقات واليد العاملة وتستغل أيضا المحلات الكائنة بالمرسى، والتي يجب إخلاؤها لأنها تؤثر سلبا على المنظر العام. نتساءل لماذا تم بناء هذه المحلات وظلت

مغلقة لمدة طويلة؟ كان ينبغي استغلالها حفاظا على المنظر العام المطل على البحر وقصبة الوداية، ثم إن استغلالها سيخلق ثروات لمدينة سلا. إننا نحاول تقديم حلول ملموسة وواقعية، ونظرة تشاركية، وعليه سأقدم لكم السيد منير ممثل مختبر الأبحاث « مسير» من أجل تقييم منتوج كاف يرمى فقط في الطبيعة، أدعوكم للاتصال به أنتم مقاولو مدينة سلا وأن تشركوا كل المختصين عند إعدادكم لبرنامج الأبحاث والتنمية الخاصة بكم، وهذا من أجل مصلحة شركائكم وكذا لصالح المدينة الوطن، فالعمل مع هؤلاء الخبراء والمختصين مهم ومفيد جدا، لأن لديهم تجارب عديدة وهم بمثابة مؤسسة لذا يتعين إشراكهم في البرامج لأن مدينة سلا بها ما يكفي من مؤهلات طبيعية كالبحر والوادي والغابات، و أيضا الطاقات البشرية...كل هذه المؤشرات كفيلة بالنهوض بهذه المدينة حتى لا تبقى مجرد « **Dortoir** » كما أسلفت، ونأمل أن تصبح مدينة سلا متطورة وفي مصاف المدن الكبرى وذلك عبر الحزم والعمل وقوة الإرادة.

السيد المريني:

شكرا السيد الصبار أنت وضعت اليد على النقط السوداء التي يجب معالجتها. إن المحضر الذي سيتم إعداده وطرحه للمجلس للنظر فيه سيتضمن كل الآراء والأفكار كي تصدر كتوصيات للمنتدى.

والآن أعطي الكلمة للسيدة فاطمة صبور ممثلة المندوبية السامية للتخطيط (رئيسة مصلحة الدراسات الجهوية) كي تحدثنا عن الظرفية الحالية لما بعد «كوفيد»، وماهي انتظارات المؤسسات الاقتصادية بالمنطقة.

السيدة فاطمة صبور

Je suis très ravie de participer à ce forum, tout d'abord je vous transmis les salutations de Mr le directeur, régional qui n'a pu venir assister avec vous, le développement est le levier de toute activité soit régionale ou locale, je tacherai de vous présenter les résultats de l'enquête qu'a mené le H.C.P sur l'impact de la pandémie covid sur l'investissement et l'activité économique des entreprises. Comme a dit Monsieur lmrini, certes la dimension locale n'est pas apparente mais le soin de l'H.C.P dans le

tirage de l'échantillon, il essaie d'avoir une représentativité qui peut .avoir ou permettre d'avoir une idée aussi bien locale que nationale

Je viens de préciser que l'H.C.P a réalisé une enquête sur plusieurs passages auprès des entreprises organisées parce que il faut mesurer les indicateurs conjoncturels surtout dans la situation de la pandémie, mesurer aussi l'impact durant la période post-pandémie comme je viens de dire, l'unité l'entreprise organisée qui exerce dans les industries manufactures constructions, l'énergie, la pêche, les mines, commerce et service marchands non financiers, la méthode d'échantillonnage c'est un sondage stratifié par taille de l'entreprise et par activité, le mode de collecte était lors de la période du confinement via téléphone ,on a travaillé avec les tablettes. Les objectifs majeurs de cette enquête c'est produire les indicateurs sur laquelle les entreprises en travaillé pendant la pandémie et durant l'année 2021, aussi dégager par taille d'entreprise et par secteur d'activité les entreprises en arrêt et celles qui sont en activité, dégager aussi le niveau évolution d'activité d'entreprise et l'impact de la crise sanitaire sur les effectifs employés aussi avoir une idée sur les perspectives d'investissement et d'emploi pour les entrepreneurs. L'enquête qui amené le H.C.P s'est répartie en quatre passages, chaque passage avait des objectifs spécifiques, le premier passage était lors du confinement du 1er a 3 avril 2020, il a ciblé 4000 entreprises organisées, il avait comme objectif, l'éva- .luation

Quatre passages, chaque passage avait des objectifs spécifiques : le premier passage était lors du confinement du premier avril au trois avril 2020, il a ciblé 4000 entreprises organisées, il avait comme ob-

jectif l'évaluation de l'impact immédiat de la crise du confinement sur la situation économique au Maroc, le deuxième passage était on a été réalisé du 3 à 15 juillet 2020 au profit de 4400 entreprises, il avait comme objectif l'évaluation du niveau de reprise d'activité après la sortie du confinement et d'identifier les contraintes qui 'ont perturbées le retour au niveau normal de l'activité des entreprises , le troisième passage du 22 au 30 décembre 2020 et qui a touché 3600 entreprises avait pour objectif d'apprécier l'évolution de l'activité de l'entreprise et identifier les défis rencontrés et évaluer l'efficacité des mesures destinées à soutenir les entreprises tant dans leur trésorerie tant dans l'iden-

tification des stratégies d'adaptation de cette dernière .le quatrième passage sur lequel je vais un petit peu m'attarder parce que il y'avait un objectif principal établir un état du lieu des effets de la pandémie sur l'activité durant l'année 2021 et de la comparer avec la même période avant la crise et saisir les perspectives des chefs d'entreprise en matière de recrutement elle s'est déroulé du 17 au 20 juillet 2022 , elle a ciblé 2300 entreprises les principaux majeurs résultats du trois premiers passages , on peut les distinguer en deux catégories , lors du confinement et après le confinement , lors du des entreprises organisées ont arrêté définitive- confinement 3% ont en des activités provisoires 43% ont ment leurs activités , 54% continué normalement leur activités ,les secteurs les plus touchés étaient l'hébergement ,la restauration ,puis l'industrie de textile et l'industrie métallique et mécanique à 73% ,27% des entreprises auraient réduit effectivement ou temporairement leur effectif ,soit ou niveau national , 726.000 postes réduits ,soit 34% dans les services ,27% dans les industries et 23% pour les constructions et 7% dans les commerces .avec les restrictions adoptées à l'échelle internationale ,les entreprises exportatrices ont été impactées soit une sur neuf arrêtées définitivement arrêté son activité ,cinq sur neuf a procédé à un arrêt temporaire et une sur trois a réduit la production tout en gardant son activité. Avec la sortie du confinement lors de la deuxième semestre 2020, plus de 16% des entreprises étaient en arrêt définitif ou temporaire , près de 30% des entreprises, des branches de transport de l'hébergement

et de la restauration étaient en arrêt temporaire des activités ,17% des entreprises n'ont pas enregistrés une baisse de leur activités au deuxième semestre, la majorité des entreprises de l'hébergement et de la restauration ont enregistré une baisse de plus de 50% de leur activité, il y'a aussi une baisse des ventes à l'extérieur pour plus de 80 % des entreprises exportatrices et près de 80 % des entreprises importatrices ont réduit leurs Provisionnements à cause de la cherté du cout du transport et le maintien des restrictions sanitaires, aussi il y'avait 38 % des entreprises qui ont réduit les effectifs employés , 4 entreprises sur cinq ne prévoyaient aucun investissement en 2021 , et par type ou catégorie d'entreprise, 10,9 du grandes entreprises sont optimistes et anticipent une augmentation du niveau d'investissement en 2021cette proportion et de 8,3 chez les petites et moyennes entreprises et 5,4 chez les très petites entreprises. Une faiblesse de la demande et difficulté financière étaient les principales contraintes rencontrées surtout pour le secteur de l'hébergement et de la restauration le quatrième passage qui était le dernier, je vais m'attarder un petit peu sur ses résultats par situation de l'activité pendant 2021 pour une durée moyenne de 141 jours , les secteurs les plus touchés étaient l'hébergement avec un arrêt de 250 jours, suivi de 186 jours et puis les demandes de la construction lui aussi a été touché par l'arrêt de l'activité en moyen de 169 jours. Par catégorie d'entreprise , plus de la moitié des très petites entreprises ont suivi une baisse d'activités de 50% au plus en 2021 contre 31% pour les petites et moyennes entreprises et 13%

pour les grandes entreprises et plus de la moitié des entreprises ont subi une baisse de leur liquidité , cette proportion et de 54% pour les très petites entreprises ,51% pour les petites et moyennes entre– .prises 43% pour les grandes entreprises

Pour situation d'emploi, deux entreprises sur cinq ont réduit leur effectif en 2021.les entreprises ayant réduit leur effectif de moitié au plus présentent 21% par rapport à la période précédant la crise ,cette proportion atteint 28% pour les T.P.E , 10% P.M.E, 5% pour les grandes entreprises, les secteurs les plus touchés étaient le secteur de l'hébergement , et de la construction qui ont réduit respectivement leur activité à 47% et 30% en 2021,12% des salariés étaient au travail ,3% étaient en chômage partiel et 83% travaillaient en présentiel. Le tété travail est plus

fréquent dans les grandes entreprises, 16% des salariés que pour les T.P.E 6% des salariés.la proportion des salariés en chômage partiel dans les T.P.E représente 6% contre 2% pour les grandes entreprises, ,plus 1/3 des salariés des entreprises de l'hébergement étaient .en chômage partiel

Les perspectives de l'investissement pour l'enquête mené par le H.C.P, il y'avait une question pour les perspectives d'investissement de votre entreprise pour l'année 2022,la majorité des entreprises à un taux 71% ont déclaré qu'elles n'envisagent pas de faire des investissement dans l'année courante les T.P.E à 73% ,les petites et moyennes entreprises à 68% les grandes entreprises à 57%,uniquement les grandes entreprises avaient une volonté d'investir à .l'ordre de 25%

Par type d'activité ou secteur d'activité, le secteur de l'énergie va connaitre une augmentation d'investissement en taux de 45,2 % suivi de l'industrie extractive à 24% puis la pèche, les principaux projets d'investissement prévu sont essentiellement, l'acquisition des machines d'équipement, suivi de l'investissement dans le développement de nouveaux produits et dans la modernisation des équipements informatiques. La recherche du développement n'aura que la part de 8% et pour financer ces investissements futurs, 41% des entreprises prévoient de recourir à des prêts bancaires par catégorie, 34% du très petites entreprises auront recours aux prêts bancaires ;suivi des P.ME à 51°/°et suivi de

grandes entreprise à 44%. Pour les perspectives futures concernant l'emploi, par catégorie, une entreprise sur cinq a l'intention de procéder au recrutement au cours de l'année 2022, cette proportion attend 46% pour les grandes entreprises, 25% pour les petites et moyennes entreprises et 18% pour les très petites entreprises. 1/3 des grandes entreprises envisagent d'augmenter leurs effectifs de 5% au plus par rapport à leur effectif actuel. Et par secteur d'activité, la proposition des entreprises ayant l'intention de recruter en 2022 s'élève à 41% dans les industries textiles et du lui, 38% dans les industries extractives et 34% dans la construction, les entreprise de l'hébergement et de la restauration restent les moins motivées pour recruter en 2022 à l'ordre de 12% concernant, la reprise de l'activité près de 60% des entreprises ayant connu une décélération d'activité prévoient de retrouve leur niveau normal d'activité dans un délai moyen d'un an au plus. Par catégorie, plus de la moitié des entreprises estiment pouvoir retrouver leur rythme normal dans un délai ne dépassant pas un an contre les plus petits et moyennes entreprises qui déclarent ne retrouver leur rythme normal qu'à l'ordre de .39% et merci de votre attention

Mr KHALIL Merci pour l'invitation. Toute nos félicitations pour

l'organisation de ce forum, qui est très important pour se reconnaitre, pour rechanger, pour discuter les différentes problématiques ou opportunité

qu'offre notre chère ville « Salé » tout d'abord je rebondis sur l'étude très intendante sur l'effet du covid, nous en tant qu'entrepreneurs, nous interessant à l'effet du Covid et ses effets secondaires, ce que j'allais présenter c'est le covid et ses effets sur les entreprises, malheureusement, les effets secondaires que le covid a sur le corps, le covid a aussi sur l'entreprise. Aujourd'hui, nous sommes dans l'agroalimentaire, certains confrères sont dans d'autres secteurs qui n'ont pas peut-être été frontalement touché par le covid, mais il a des effets secondaires qui est la ratification de la matière première, le bousculement des chaines de logistique la cherté des chaines logistiques, c'est chére conteneur

donc sans oublier l'export, l'export aujourd'hui, pour exporter aux Etats-Unis, ça coûtait 2000 dollars un centenaire, maintenant il coûte 10.000 à 12.000 Dol-

lars et c'est le client qui refuse cette augmentation, alors il dit moi je vais acheter de l'Europe, de la Tunisie , ou canada, donc c'est un effet secondaire du covid la cherté de la matière première, on le vit de plein fouet, le covid est passé ses effets ont baissé mais en parallèle, tous les coûts ont augmenté, l'énergie les matière premières, le blé, on disait 2022 ça va s'arranger covid commence à disparaitre mais le crise de l'Ukraine fait flamber beaucoup de matière première, qui nous rentre dans un nouveau cycle qu'on ne connait pas ,qu'on ne maitrise pas , la situation n'est pas optimiste aujourd'hui. Donc pour revenir à la ville qui a énormément d'atout, d'abord une situation plus tôt centrale à proximité des grandes axes des ports, pas très loin du port du Tanger du port de Casa, Un bassin d'emploi assez important, théoriquement, il y a du potentiel employé mais ce potentiel est mal connu, car il est difficilement accessible à un processus de recrutement et dans toutes les entreprises au Maroc naturellement à Salé est assez long et assez couteux, entant qu'entreprise nous avons une méconnaissance des formations qui sont dispensées dans les régions, c.–à–d. parfois vous avez quelqu'un qui postule de Tanger mais qui est formé à Salé. Il y'a un institut particulier qui forme des techniciens qui sont demandés dans les multinationals mais les entreprises de salé ne sont pas au courant et n'ont pas accès à ces formations donc i l y a un lien à créer entre les entreprises et les instituts de formation pas seulement pour les stages mais pour les emplois,

faire connaitre les formations qui sont là trouver les meilleurs éléments des meilleures écoles pour pouvoir les recruter, donc, il y'a un lien à faire concernant le foncier, il y'a quelques industriels de Salé, c'est vrai qu'il y'a des problématiques aujourd'hui, donc nous souffrons avec plusieurs opérateurs, la zone de l'aviation, est une zone où l'accès est très difficile, si vous voulez sortir de cette zone-là, c'est extrêmement compliqué et très dangereux. donc il y'a une réflexion à faire, nous avons adressé un courrier. il y'a quelque années à la commune pour trouver une solution parce que ça pose un problème de sécurité pour les salariés et pour les automobilistes, pour les piétons, nous inquiètons beaucoup d'interruption à cause des accidents de la circulation qui peuvent arriver, donc, c'est une problématique qui existe aujourd'hui . il y'a d'autre zone d'oulja, l'avenir n'est pas très clair, c'est vrai que les échanges entre l'association qui reprise les opérateurs et les autorités qui ont beaucoup d'ouverture pour écouter les entreprises, pour écouter leurs doléances, mais on ne sait pas quels sont les délais, il y'a une visibilité qui manque, et déménager une usine ou déménager une entreprise, c'est extrêmement coûteux voire périlleux parce qu'on peut mettre en péril la poursuite de l'activité est ce que les bons éléments vont suivre l'entreprise là où elle va partir ou pas , admettons qu'il soit facile de déménager une entité, est-ce que pour autant les salariés vont suivre ou pas donc il y à pas mal de problématique il y'a les portes de l'administration qui sont

ouvertes et les discussions qui ont eu lieu qui sont en cours toujours, et nous espérons qu'une solution qui arrange tout le monde de trouver, pourquoi pas le maintien sous des conditions de réhabilitation, de réaménagement etc... peut-être aussi une option qui garantirait leur emploi il y'a des gens, des opérateurs aujourd'hui dans des zones qui n'attendent qui n'ont pas de visibilité pour la suite et si jamais ils partent de là , ils ne risquent pas de recréer une nouvelle entité par la suite, donc d'est assez complexe, bon le C.R.I الحمد لله, la wilaya.

la préfecture de Salé nous ouvrons les portes, nous ont accueille, il y'a eu des échanges mais le dossier est assez complexe et on souhaite que la commune participe à trouver les solutions nous militons en tant qu'entreprise à maintenir l'emploi , voire à l'aug-

menter on veut recruter, on veut investir, donc il ne faut pas qu'il y'est d'interruption, quel que soit le processus ou la voie qui sera suivi, il ne faut pas qu' il y'a des pertes d'emploi, il ne faut pas que la ville de Salé soit handicapé par le déménagements des entreprises qui iraient à Casablanca ou autres parce ça fera forcement des impôts locaux mais des emplois en moins, donc, je pense que c'est un sujet collectif, et on espère pouvoir trouver une solution qui arrange tout le monde. Concernant les invertissent, je ne partage pas votre avis sur la disponibilité du foncier à Salé, on a du mal pour plusieurs projets futurs d'extension à trouver des terrains dans la ville de Salé , c'est vrai que dans d'autres communes, peut y avoir des terrains mais dans la ville de Salé, à ma connaissance, il n'y a plus de terrain a vocation industrielle libre et de taille. Je ne parle pas de 400 où 500 m², il faut de plus, ça aussi c'est quelque chose à penser à rendre disponible, hier, j'ai discuté avec des banquiers qui disaient, on a du mal à comprendre pourquoi les gens n'investissent pas dans les industries, à part les multinationales etc… très peu de jeune viennent nous voir ou pour dire j'ai un projet d'industrie ou de fabrication de x ou y, pour monter une usine, enfin le montage d'une usine est un processus très long, il faut trouver le terrain, avoir l'autorisation de construire, et à ce moment-là, acheter les machines, les installer, recruter, former et à ce moment-là que l'activité peut commencer, donc il peut se passer deux ans, trois ans d'arriver à ce point-là, à partir du

moment de la décision a été prise et où le financement est prêt ; donc beaucoup des personnes abandonnent en cours de route, que ça soit trouver le terrain ou obtenir une autorisation de construire, ou obtenir un financement, former les gens etc… beaucoup d'opérateurs peuvent se décourager, en se disant finalement que cela est très difficile, c'est déjà compliqué comme ça je ne peux aller plus loin, parce que ce qui m'attends c'est encore pire que ça. Donc الرجوع الى الوراء. moi je pense que pour encourager les gens à investi et pour créer un avantage concurrentiel pour la ville de Salé .

La ville de salé ne doit pas seulement offrir un foncier pour l'opérateur un terrain qu'est plus un coût pour l'opérateur et qui offrir des locaux industriels standardisé avec des bâtiments de diffèrent tailles c'est un terrain d'investissement mais qui peuvent déjà encourager quelqu'un, Un opérateur, un salarie qui a une idée de se lancer dans le partenariat, de gagner au moins deux ans et plusieurs tracasseries financière et administratives qui pourrait avoir s'il devait lui–même construire de zéro donc un industriel c'est quelqu'un qui transforme un produit en matière première au produit fini c'est pas quelqu'un qui achète le terrain, pas quelqu'un qui construit c'est pas notre métier, on le fait, parce que on est obligé de le faire, mais c'est pas notre métier, on le fait, parce que on est obligé de le faire, mais c'est un coût pour l'entreprise, pour l'entreprise, pour l'opérateur parce qu'il perd beaucoup de temps à suivre les travaux de construction c'est un

autre business, également ça serait de pouvoir louer de locaux avec option d'achat ou autre chose qu'aucune ville à ma connaissance n'offre à un opérateur, on dit à l'opérateur, dans trois ans quand vous auriez besoin d'un bâtiment de 2000 ou 3000 m² que nous pouvons vous construire si vous signer un contrat de location à partir

de la date de livraison. Donc ils y'a toutes les villes ont des zones industrielles, toutes les villes ont du foncier je pense que Salé pourrait se distinguer ; pourrait montrer l'attractivité, et avoir un côté attractif en offrant plus qu'un terrain vierge, en affront un bâtiment à vocation industriel ou de logistique, pour les opérateurs je pense rendra la ville un peu plus visible, dernier point avec lequel je termine, c'est qu'il Ya une contrainte majeure en tant d'investisseur, je sais que Redal c'est la région de Rabat-Sa-

lé. quand vous investissez ou quand vous augmentez vos capacité, on a l'impression que c'est une faute pour laquelle il faut payer des amandes auprès de la Redal. soit sous forme de cautionnement soit sous forme de redevance d'augmentation etc… pour nous entant qu'operateur, je pense que ça doit être l'inverse, la Redal, parce que finalement quand on augmente la capacité c'est consommer plus donc ça fera plus de revenus pour la Redal , Aujourd'hui le fait d'investir, on s'attendrait à recevoir, ou rêverait d'avoir une subvention pour augmenter notre capacité mais à aucun moment ou ne doit payer des taxes très lourds plusieurs certaine de millions de dirhams juste pour avoir le droit d'augmenter sa capacité c'est lourd, je sais il faut investir que la Redal doit investir je le comprends tout à fait mais du point de vue d'un investisseur, certains vont faire marche arrière parce qu'ils vont se dire il y'a un sur coût important que je n'ai pas budgétisé, ou fait, ce n'est pas très lisible au départ on se dit en augmentant la capacité, on doit payer une contribution à la Redal. et je pense que ça va refroidir les investisseurs, donc c'est matière réflexion, c'est un peu utopique de demande ça mais il y'a quelque chose à faire à ce niveau-là pour faciliter l'acte d'investir aux opérateurs.

lotfi Mrini

Merci Monsieur KHALIL pour tous ces éclairages, je pense il y'a un certain nombre de points qui pourraient être régler par la ville, du moins que la ville puisse discuter avec les entités concernées, notamment

Redal qui gère la délégation de la distribution de l'électricité dans la ville, également, votre proposition de monter des bâtiments prêts à emploi, c'est une vieille idée travaillée en 1980 avec des Canadiens sur la mise en place d'une zone industrielle à Tanger de 10 hectares, qui prenait deux ans qui proposerait des bâtiments prêts à l'exploitation avec l'administration de la douane sur place, avec la poste sur place, avec la banque aussi sur place, tout ça parce que la Portugal l'avait fait et la Turquie aussi et pouvait commencer la production, il y'avait énormément d'investisseurs qui veulent investir au Maroc mais à cause de toutes ces problématiques, peut être eux qui n'ont pas parlé dans le temps, dans tous les cas, il y'avait beaucoup de corruption juste pour remmener de l'eau ou de l'électricité, il fallait payer plusieurs paliers dans tout cas, c'est de l'histoire mais c'est une idée qui bonne à prendre, voilà nous avons fini le premier tour de table.

Alors, je vais rebondir sur la présentation que Madame Sabour nous a présenterait d'ici je vais dire, il y a deux mois, on a lancé au sein de la chambre, la première cartographie économique numérique du Maroc, va englober toute la région, et nous souhaiterons travailler avec vous étroitement ou faire l'analyse des données après ça va composer trois couches, elle doit comporter le commerce, l'industrie et le service de toute la région, alors je vous invite à rejoindre notre équipe.

عندما أضيفت منطقة بوقنادل للمجال الحضري لمدينة سلا، الحمد لله، تحسن الوضع

#سلا_اللي_بغينا

وتم الشروع في إحداث المشروع رغم كون القطع الأرضية المخصصة للمشاريع ذات مساحة صغيرة، أكبرها 1800م وهي بالنسبة للمستثمر، فعلا مساحة صغيرة. هذا المشروع عرف دينامية ووتيرة سريعة، وكان من المنطقي أن تمنح هذه القطع مجانا لفائدة المستثمر عوض أداء 600 درهم للمتر مربع، علما هذا المستثمر يتمتع بالمصداقية ولديه تاريخ مشرف ويتوفر على زبائن. إذن كان من الوجب منحه هذا العقار بصفة مجانية، لأنها هذا المبدأ فيه خلق الثروات، إلا نني أنا مع مبدأ الإيجار, فالمناطق الصناعية يجب أن تخضع للكراء. أي يخضع الوعاء العقاري المخصص للأنشطة الصناعية للكراء، سواء رغب المستثمر في بناء العقار بعد كرائه، كما هو الحال بحد السوالم، حيت حددت السومة في 11 درهم للمتر المربع كسومة كرائية، وذلك على غرار المنطقة الصناعية بطنجة، حيث خضعت الوحدات الصناعية للكراء لكن مع الإبقاء على منطقة حرة، نحن لا نرغب بالعمل في المنطقة الحرة لأن المنطقة الحرة مخصصة لمستثمريها الكبار وأبنائها؛ أما نحن في سلا، نود أن نساعد المستثمرين المحليين على إيجاد أوعية عقارية معقولة، تحفزهم للعمل في المجال العقاري، فبالنظر إلى المنطقة الصناعية/المطار نجد الوحدات الصناعية هناك متوقفة، عدة صناع اقتنوا محلات بتلك المنطقة لكن بقيت مغلقة. الحمد لله، علمنا مؤخرا أنه تم إضافة قطع أخرى هناك بإمكانها استقطاب يد عاملة مهمة بها.

لدينا مشروع برج محمد السادس، فقد تم استدعاء أرباب الوحدات الصناعية بالولجة من أجل ترحيلهم إلى المنطقة الصناعية لبوقنادل، هناك خمسة أرباب الصناعات و400 مقاولة بالولجة لا يوجد من بينها سوى خمسة من أرباب الصناعات **industriel** وماذا سنفعل بالآخرين هناك عائلات ويد عاملة كثيرة هناك. فعندما يتم إغلاق شركة فنتائجها وخيمة على المجتمع. هذا تدخلي وشكرا لكم.

السيد البرنوصي:

السلام عليكم. نشكركم على هذا اللقاء التشاوري وأستأذنكم في طرح بعض تساؤلات.

Ma première question est ce qu'on connait le potentiel de la ville de Salé au niveau des opérateurs économiques ? Le nombre ? C'est une question qui est destinée à Mr Sebban, alors, quand j'ai lu l'étude qui a été lancée par la H.C.P concernant l'impact du

covid sur les, investisseur, j'ai vu l'échantillonnage de 4000 entreprise structurées j'ai été un peu étonné, parce que 4000 entreprises structurées ça dépend est ce que on veut dire par « structurées » parce que sur la religion de Salé, au Niveau de la C.G.E.M on essaye donc dans la région Rabat-salé on essaye de voir un peu les adhérents, il n'y ont a pas plus qu'une centaine dans toute la ville, alors quand on parle d'un échantillon de 4000 entreprise structurées et en plus vous avez fait ça dans un laps de temps, je tire chapeau, vraiment félicitation pour le travail colossal que vous avez pu faire.

La deuxième question, c'est au niveau des zones industrielles de Salé Qu'est ce qu'on a comme zone industrielle, à ma connaissance, il y'on a « z ou ' zones :Hay Rahman, je connais bien, on a démarré notre activité, il y'a une trentaine d'années, mais actuellement c'est risque de se déplacer là-bas, je pense que je

n'oserai plus y aller, toutes les entreprises sont délabrées, je ne sais pas pourquoi, parce que la majorité des entreprise c'est des textile mais actuellement j'ai vu la majorité de entreprises sont fermées, après a été délocalisé plutôt vers la zone de l'Oulja, à l'Oulja, il y'a à 132 lots, 1332 entreprises qui étaient opératinnelles,132 qui fonc-tionnaient bien Donc, elles étaient en activité sauf depuis le lan-cement du projet de Bouregreg, la zone est devenue une zone à priori résidentielle, mais qui n'a jamais vu le jour donc toutes les entreprises de la place, il faut comprendre pourquoi elle ont arrêté leur activité, parce que du jour au lendemain, ou vient, on coupe les vivres, c'est normal qu'elles ferment. Quand on change l'affecta-tion d'une zone, toutes les lignes de fonctionnement ont été coupé, alors le premier impact, deuxièmement, une entreprise, sa vie doit avoir un lieu de croissance et de développement, donc les lignes de fonctionnement de banques ont été coupé, donc la majorité des entreprises avaient des difficultés pour la survie, toute entreprise a un plan d'extension, de croissance, parce que si on ne croit par on finit par disparaître, mais malheureusement, cette zone pendant 12,13 ans il y'avait le gel du titre c'est-à-dire, aucune autorisation n'a été accordée.

Troisièmement, cette zone, ça fait plus que j'y suis dans le lancement elle a été. C‹est à dire que la chaus-sée n'a jamais été faite, elle a été faite retapé un petit peu, mais on a du mal à inviter des clients pour venir nous voir, parce que c'est une honte de faire venir un

client à une zone comme celle de l'Oulja, donc moi je pense que c'est une zone, ce qui arrive actuellement à cette zone était souhaité par qui ? je ne sais pas, je ne fais de la politique, je suis un industriel, je n'y connait pas , je n'arrive pas à comprendre pourquoi on a une zone de cette forme, alors l'ouverture qui est actuellement pour les zone industrielles, c'est Bouknadel, je sais qu'au niveau du C.R.I il y'avait des certaines de demandes qui ont été affecté je pense qu'elle est devenue plus zone franche, donc c'est que j'ai entendu mais tous les dossiers, demandeurs de lots, ils seront concernées pas l'extension et pas par la première zone. Donc, je pense je vais m'arrêter là.

السيد محمد بوطين

بسم الله الرحمان الرحيم. أولا نشكر القائمين على هذا اللقاء التواصلي الذي جمع ثلة من الإخوة في إطار إعداد برنامج عمل مدينة سلا. في هذا اللقاء وضع الإخوة الأصبع على جميع الإكراهات التي تعرفها مدينة سلا في مجال الاستثمار. كلنا نعلم أن

مجال الاستثمار يعرف إكراهات كبيرة، وفي هذا اللقاء ألقى المستثمرون الضوء على العراقيل التي تهم المناطق الصناعية بمدينة سلا، وكيف كانت في سنوات الثمانينيات والتسعينيات إلى الآن، في حين أن الآن جل الأسواق مغلقة منذ سنوات مما أفرز ظاهرة الباعة المتجولين في المدن والتي تعطي نظرة سلبية على المدينة المليونية. فرغم ما تزخر به مدينة سلا من كفاءات إلا أنها تعاني من مجاورة مدينة الرباط لها، حتى أنها أضحت مرقدا؛ وهنا على السلطات أن تلعب أدوارا مهمة وجادة.

السيد هشام الحساني : ممثل شركة في قطاع الخدمات

شكرا السيد المريني. أشكر جماعة سلا ممثلة في رئيسها والمكتب المسير على إتاحة هذه الفرصة لنا من خلال هذا اللقاء التواصلي الذي يدخل في إطار إعداد برنامج عمل الجماعة 2022 – 2027 .

* هناك قوانين منظمة للعمل والتي تؤكد ضرورة إشراك المجتمع المدني والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين من أجل إعداد هذا البرنامج، فشكرا للمنظمين والمؤطرين لهذا اللقاء.

* بالنسبة للاستثمار بمدينة سلا، ذات التاريخ العريض والحضارة الراقية والكثير من المعالم الأثرية والتاريخية، فهو يعرف إشكالات واضحة، متملة في كون سلا كانت طيلة مراحل وعقود حبيسة الأسوار، وبعد وقوع الانفجار الديمغرافي شرعت المدينة في التوسع بشكل غير مهيكل وغير طبيعي وغير منظم.

الحمد لله السكن الصفيحي أصبح منعدما بمدينة سلا، وكذا مجموعة أحياء غير مهيكلة كحي سيدي موسى، حي الانبعاث، والواد، والقرية عرفت تحسنا ملموسا. غير أن هذا لا يمنع من القول بأن مدينة سلا ليست مدينة حديثة أنشئت بناء على تصاميم ومرافق اجتماعية وصناعية، هذا الأمر يصعب استدراكه الآن لكن بالمقابل هناك نقاط مهمة يجب استغلالها، ضمنها مجاورة العاصمة، الأمر الذي ينبغي النظر إليه من جانب ايجابي لا سلبي. فالقرب من عدة مراكز ومن الإدارات هي نقط قوة وليس ضعف، كذلك يتواجد المطار بتراب المدينة، ومنطقة « **Téchnopolis** » التي بها كبريات الشركات كل هذا مهم جدا. لكن في نفس الوقت نحن واعون أن تطور جماعة سلا لا يمكن أن يتم إلا في إطار محيطها الذي يشمل الآن عامر وبوقنادل، إذ من المستحيل أن تتنمى جماعة سلا داخل ترابها الحضري فقط، نظرا لندرة الوعاء العقاري، فالعقار يعتبر إشكالا مهما. إذن فمنطقة عامر وبوقنادل مهمتان للمدينة وهما في النفوذ الترابي لعمالة سلا، هذا الأمر يدفعنا للمطالبة بالتسريع الصناعي لبوقنادل؛ فالمرسوم المؤطر

لذلك صادقت عليه الحكومة ويتعلق بمساحة 86 هكتار، منطقة لوجستيكية، منطقة الصناعات الميكانيكية، منطقة صناعة السيارات والطائرات كل هذا مهم جدا، لأنه سيخلق فرصا للشغل بالنسبة للشباب بهذه المدينة المليونية، ضمنهم أبناء الأحياء التي تم ترحيلها إلى منطقة بوقنادل؛ وبهذه المناسبة نشكر مصالح عمالة سلا والسيد العامل الذين بذلوا مجهودا جبارا في هذا الإطار، خدمة للاستثمار بمدينة سلا. إذن في إطار برنامج عمل الجماعة يجب أن يكون هناك تكامل مع برنامج الجهة وكذا برنامج تنمية العمالة، فلا استثمار خارج نطاق اتفاق بين الجميع، خاصة على مستوى القطاعات الحكومية المعنية والغرفة وقطاع الصناعة والتجارة والمستثمرين... هكذا إذن نلاحظ أن مدينة سلا لها من نقط القوة ما يفوق نقط ضعف، وهذا أمر يجب تثمينه واستثماره. وقبل أن أختم تدخلي أرغب بتذكيركم أن هناك تصميما يجب استثماره، وهو يحتوي على عدة مناطق/مشاريع، وما على الجماعة سوى توفير الرصيد العقاري، فضلا عن التفكير في شراكات مع القطاع الخاص بهدف توفير الشغل للشباب

السيد داوود ابراهيم:

السلام عليكم مدينة سلا تاريخنا كانت رائدة في المجال الصناعي والتجاري والفلاحي والدليل على ذلك عائلتين عريقتين بسلا لديهم اتفاقيات مع التاج البريطاني وهما عائلة فنيش وعائلة بنسعيد وهذه العائلات كانت مؤثرة في الاقتصاد بمدينة سلا

مداخلتي ستكون حول استثمار مقدر ب 2 مليون درهم وما دون

بعض المآثر الصناعية التي أصبحت أطلال منها مثلا « باروك» « دار البارود «هذه كانت قطاعات إنتاجية التي توفر فرصا للشغيلة بمدينة سلا واليوم أصبحت أطلالا

تطرقت المندوبية السامية للتخطيط إلى آثار كوفيد التي أثرت على قطاع الاستثمار بصفة عامة وقطاع التجارة خاصة، فقطاع التجارة هو المتضرر الأكبر بهذه الجائحة ، هناك ما يقارب 20% من أرباب المحلات التجارية أغلقوا محلاتهم و19 % أعلنوا خسارتهم كليا. أما النسبة الباقية فهي تعاني من ارتفاع الديون ، آثار الواجبات الكرائية والواجبات الضريبية ، فنحن التجار ، كان يشغلنا القطاع الضريبي ، فنقابتها اجتهدت في هذا الإطار من أجل فرض العدالة الضريبية ، حيث تم تنزيل la C.P. E التي استغلت فئة مهمة

لأن المفتش الضريبي الذي يقوم بالتقييم الذي يجب نظرا لسلطنته في ذلك، أما الآن هناك نسبة مئوية ستتغلب على هامش الربح والتي ستؤدي إلى انبعاث التجار من جديد.

الاستثمار بمدينة سلا لم يتطور كثيرا وذلك لأسباب عديدة، نحن كقطاع في النقابة الوطنية، تشتغل على قانون التجارة الداخلية الذي يحيلنا أيضا على التعمير التجاري، ونعالج حاليا ملفا مهما يتعلق بالجبايات المحلية، وهو ملف يؤرق التجار والمهنيين وخاصة قطاع الخدمات الخاص بالمقاهي، إذ أنهم يخضعون لأربعة عشر ضريبة، وهذا أمر غير معقول. هذه الإكراهات تؤثر على التجارة المحلية بسلا في حين أنها كانت مزدهرة، بفضل الموقع الاستراتيجي لسلا، كانت جسرا بين شمال المغرب وشرقه وغربه، للأسف فقدت مدينة سلا هذا الامتياز منذ

بداية التسعينيات، أسجل تثميننا لاستفادة قطاع التجارة من التغطية الصحية المشروع الملكي الضخم، حيث استفادت فئة هشة محرومة بل إن أول عملية جراحية مفتوحة للقلب على الصعيد الوطني تجرى الآن لتاجر من الفئات الهشة. نحمد الله على ذلك. بالحديث عن الاستثمارات نعرج على الأسواق، ونطرح التساؤل حول عدم نجاحها؟ فلو توفر قانون التجارة الداخلية والتعمير التجاري فإن هذه الأسواق كانت ستنجح حتما. سأقول كلاما وأستسمح المنعشين العقاريين في قوله: عندما تمنح رخص لبناء إقامة سكنية، يجب أن تمنح الرخصة لإقامة سكنية بدون محلات تجارية فإذا تم الترخيص

لخمس أو ست إقامات، فإننا سنصبح إزاء 200 محل تجاري، في حين يتعين على الجماعة أن تتكلف بالأسواق التجارية وتعتبر مداخيلها قارة وستدخل أيضا في إطار قانون تقنيي التجارة، وفي غياب هذه القوانين فلن يكون هناك شيء يذكر.

كذلك سأتطرق في نقطة ثانية إلى أمر يهم المهنيين، حيث أشرتم إلى فضاءات مخصصة للشركات والمصانع، وكم أتمنى أن يغير المنتخبون عقليتهم ويطورونها لأجل نمو المدينة، فسلا كتاب مفتوح، وكل حي أو منطقة كانت تحمل اسم الحرفة أو المهنة التي تمارس بها، العطارين، الخرازين، الحدادين.... هذه الفضاءات اندثرت نظرا للانفجار الديمغرافي.

في نقطة ثالثة أتحدث عن قطاع المواصلات. لقد كنا سعداء بوسيلة النقل الجديدة Tramway وبأنها ستخدم مدينة سلا، أسعدنا أيضا تجديد أول أسطول للنقل الحضري « الحافلات «، رغم أن هذا القطاع لم يخدم مدينة سلا تجاريا لكنه كان لصالح مدينة الرباط، لأن محطات التوقف بسلا جلها بعيد عن المراكز التجارية... الاستثمار الاجتماعي أيها السادة، هو قاطرة التنمية وكما قال أحد المحللين الاقتصاديين: «الاستثمار يمكن تلخيصه بأنه التضحية المؤقتة بأموال حالية من أجل الحصول على أموال مستقبلية.» الاستثمار في الحرف والمهن بسلا اليوم سيكون سببا في تطوير المدينة وازدهارها.

السيد عبدو السفيري: شكرا للحضور

Je pense que nous allons besoin de toutes entités d'investissement parce que à mon avis, on ne peut pas le regrouper, bien il y'a un investissement qui demandait plus d'emploi en particulier (l' agro-alimentation)de textile le nouveau modèle de développement a parlé de l'économie sociale d'ailleurs nous avons des expériences dans le textile et l'agroalimentaire, on peut travailler sur ça, l'autre type d'investirent c'est l'investissement à très haute valeur ajoutée à savoir une nouvelle technologie

et nous sommes en train actuellement de réaménager « la KissariaAl Fadl » en une pépinière des jeunes promoteurs dans les nouvelles technologie d'information et de communication et nous voulons que ce projet soit un noyau pour un développent réel de nouvelle technologie, je veux que cette approche soit participative, je vous lance cet appel vous les promoteurs de Salé, qui inclue aussi les étudiants des grandes écoles à savoir INCAS et autres, des techniciens de O.F.P.P.T et aussi les investisseurs pour faire sortir un projet qui soit un noyau dans le développement de notre ville autre chose que je voudrais aussi ajouter à cet élément c'est que nous voulons une école de design et d'innovation ici au Maroc pour valoriser le produit des écoles artisanales parce que, actuellement, le produit artisanal ne se vend pas , il y'a un bon design, et n'a pas une compétitivité qui vient d'ailleurs, et nous voulons aussi que l'Etat trouve une façon de développer un nouveau type d'investisseur, ce sont les capital–risqueurs, je ne sais pas comment mais ce sont eux qui peuvent encourager les jeunes à investir dans notre ville, et Merci

Monsieur Mrini :

Je vous remercie, je remercie tout le monde pour le partage, je suis vraiment très heureux d'avoir appris trop de chose sur le terrain, la réalité du terrain, et ce qui est demandé à tour de rôle que les opérateurs nous disent les difficultés qu'ils rencontrent pendant le période COVID et post COVID et les attentes et

parfois de lire les frustrations qui sont les leurs à cause du manque d'initiative de l'administration et des autorités ce premier forum sera suivi d'une seconde étape au mois d'avril où on va vous donner la récapitulation de tout ça et avant de conclure je vais donner la parole à Mr Karim.

السيد المسير كريم الشقدوفي:

باسم السيد رئيس الجماعة أود التقدم بالشكر الجزيل للجميع، مسير ومتدخلين ومعقبين ولكل الحاضرين.

أجدد التأكيد على أن هذه اللقاءات المهمة ستساعد في إنتاج أفكار وتقديم اقتراحات ونحن بصدد إعداد برنامج عمل الجماعة، فشكرا لكم مرة أخرى.

المنتدى الاقتصادي: محور التشغيل

أرضية المنتدى الاقتصادي: محور التشغيل

المنتدى الاقتصادي: محور التشغيل

واقع وفرص التشغيل بسلا

بناء على القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات وخاصة المادة 78 منه، التي تنيط بالجماعات مهمة وضع برنامج عملها وفق منهج تشاوري ومقاربة تشاركية، تمكنها من تشخيص حاجيات المواطنين في مختلف المجالات والعمل على الاستجابة لها وفق إمكانيات الجماعة وانطلاقا من اختصاصاتها، سواء كانت اختصاصات ذاتية أو اختصاصات مشتركة مع الدولة، أو تلك المنقولة إليها من هذه الأخيرة.

وتماشيا مع رؤية النموذج التنموي الجديد الذي يعتبر أن تحسن جودة النمو الاقتصادي أمر ضروري من أجل تنمية دامجة ومستدامة، تحرص جماعة سلا، منذ تشكيل المجلس الجماعي الجديد، على تجسيد هذا النهج على أرض الواقع، انطلاقا من اقتراح حلول وبدائل لمجموعة من الإشكالات التي تحظى باهتمام سكان سلا في مختلف المجالات وعلى رأسها مجال التشغيل، وذلك باعتماد مقاربة تشاركية مبنية أساسا على الإصغاء والتشاور مع جميع الفعاليات المحلية وذلك بهدف الاستجابة الفعالة لمختلف انتظارات وتطلعات سكان جماعة سلا.

من هذا المنطلق، ووعيا منها بأهمية التشغيل في إدماج الشباب في النسيج الاقتصادي وفي التنمية الاقتصادية المحلية ودوره الأساسي في تذويب مجموعة من الإشكالات المرتبطة بالفقر والهشاشة وما يلازمها من ظواهر اجتماعية ومجتمعية التي لا تتوافق مع المبادئ الإسلامية والتقاليد المغربية الأصيلة، تولي جماعة سلا اهتماما خاصا بهذا المجال، من خلال العمل على إيجاد حلول للرفع من أداء النظم الاقتصادية المحلية ولتنشيط دينامية النسيج الاقتصادي المحلي وتقوية البنية الاستثمارية وتشجيع المقاولة الذاتية بما يستجيب لمتطلبات التنمية الاقتصادية المحلية وما يمكن من الرفع من وثيرة

التشغيل بهذه المدينة، الأمر الذي سينعكس إيجابا على جودة الحياة بالنسبة للمواطن السلاوي وعلى مختلف انشغالاته ومناحي عيشه في المجالات الاجتماعية والثقافية والبيئية، على اعتبار أن التشغيل هو عصب التنمية المحلية الشاملة والدعامة الأساسية لتطوير ودعم كل هذه المجالات.

هذا الاهتمام الخاص بمجال التشغيل يمكن تبريره بمدى تأثير هذا القطاع على التنمية في مختلف تجسيداتها، حيث يعتبر التشغيل من أهم الإشكالات، ليس على المستوى المحلي فقط بل على المستوى الوطني، نظرا لآثاره الاقتصادية والاجتماعية على فئة عريضة من الشباب. هذه الإشكالية تتم مواجهتها على المستوى الوطني من خلال تنزيل مجموعة من البرامج والاستراتيجيات التي تهدف أساسا إلى وضع سياسات عمومية في مجال التشغيل على المدى القصير والمتوسط والبعيد، وتحديد الآليات الضرورية لتحسين تشغيلية الباحثين عن الشغل، من بينها مراجعة البرامج النشيطة للتشغيل وتقييمها وتبسيط إجراءاتها حتى تستجيب لحاجيات المؤسسات الاقتصادية لليد العاملة المختصة ولتطلعات طالبي الشغل وبالتالي الملاءمة بين العرض والطلب.

وتتطلب مواجهة إشكالية التشغيل على المستوى المحلي، الانكباب على مناقشة معيقات التنمية الاقتصادية بسلا، والعمل على توفير مناخ استثماري ملائم يسمح بخلق فرص الشغل لفائدة الشباب بمختلف مستوياته. وذلك من خلال إجراءات عملية تهدف إلى تخليق الحياة العامة وتبسيط الإجراءات الإدارية وتوفير الدعم لبنيات الاستثمار وتدعيم البنى التحتية، بالإضافة إلى عقد شراكات مع الدولة والقطاع الخاص وكذا الفرقاء الاجتماعيين، من أجل مطابقة تكوين والمؤهلات التقنية لشباب مدينة سلا مع متطلبات سوق الشغل على المستوى المحلي ومع التوجهات الاستراتيجية للبنية الاستثمارية المحلية.

لذا، فإن الاهتمام بالتشغيل على المستوى المحلي، يعتبر خيارا استراتيجيا بإمكانه دعم المسلسل التنموي بسلا، حيث أن التشغيل يمكنه الإسهام بشكل فعال في إحداث ثورة اقتصادية واجتماعية على المستوى المحلي، كما يمكنه خلق دينامية مطّردة من شأنها المساهمة في معالجة مجموعة من الظواهر الاجتماعية المرتبطة بالفقر والهشاشة.

كما أن أهمية وأولوية قطاع التشغيل بالنسبة لجماعة سلا، يدفعها إلى فتح النقاش حول سبل وآليات التطوير، والتفكير في مصادر التمويل التي تمكنها من خلق مناخ

استثماري مناسب بإمكانه توفير مناصب شغل وافرة وقارة على المستوى المحلي، وذلك من خلال عقد شراكات مع الدولة ومع القطاع الخاص. هذه الشراكات يمكن استغلالها كذلك لتحسين قابلية التشغيل لدى الباحثين عن شغل من خلال اكتساب مهارات مهنية لشغل مناصب متاحة أو محتملة، والعمل على تيسير إدماج حاملي الشهادات الذين يلاقون صعوبات للاندماج في الحياة العملية باكتسابهم المؤهلات المهنية وملاءمتها لحاجيات سوق الشغل.

ترسيخا لهذا التوجه، فإن جماعة سلا تحرص على تجسيد هذا النهج على أرض الواقع، من خلال البحث عن إجابات علمية وعملية لمجموعة من الإشكالات، وذلك باعتماد مقاربة تشاركية مبنية على الإصغاء والتشاور مع جميع الفعاليات المحلية، وذلك بهدف الاستجابة الفعالة لمختلف انتظارات وتطلعات ساكنة جماعة سلا في مجال التشغيل.

تأسيسا على ما سبق، وفي إطار الإعداد لبرنامج عمل جماعة سلا 2027-2022، يأتي لقاء التشخيص التشاوري الخاص بقطاع التشغيل، ليشخص الوضعية الحالية للتشغيل بسلا وليقدم الإجابات والحلول والبدائل لمجموعة من الإشكاليات المرتبطة بقطاع التشغيل والتي يمكن أن نلخص بعض منها فيما يلي:

- رصد وتحليل الامكانيات التي توفرها مؤسسات التكوين من حيث الكفاءات.
- نظام تطوير الكفاءات وملاءمته مع حاجيات سوق الشغل.
- أساليب تطوير الوساطة وتقريب الخدمات وتشجيع التشغيل الذاتي.
- دور برامج التشغيل في التأهيل وإعادة التكوين المهني للشباب والأشخاص النشيطين، لا سيما في سياق الأزمة الصحية.
- كيف يمكن إنعاش سوق الشغل بعد أزمة كوفيد 19 ؟
- ماهي سبل تطوير قطاع الشغل بسلا لتحقيق الاندماج الاقتصادي الاجتماعي لشبابها ؟
- رصد وتحليل معطيات سوق الشغل على مستوى جماعة سلا.

نتائج لقاء التشخيص التشاوري: محور التشغيل

المنتدى الاقتصادي: محور التشغيل
برنامج اللقاء

الكلمة الافتتاحية:

السيد عبد الرحمان قندلة

المتدخلون:

السيدة سعاد بوحامدي: المديرة الإقليمية للوكالة الوطنية للتشغيل والكفاءات.

السيد عبد السلام السنوني: المدير الإقليمي لوزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات.

السيد عبد الرحيم مفضال: المدير الجهوي للتكوين المهني وإنعاش الشغل.

المعقبون

السيدة رشيدة بوزيت المرنيسي

السيد عبد الإله سيبة

السيد أحمد مكسي

المنتدى الاقتصادي: محور التشغيل

مخرجات اللقاء

السيد المسير عبد الرحمان قندلة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحابته أجمعين.

تحية لجميع الذين تكبدوا مشقة الحضور معنا في هذا اللقاء الذي يأتي في ظرفية صعبة، بحيث يتزامن مع صلاة الجمعة كما يتزامن مع مباراة في كرة القدم. قبل بداية أشغالنا لابد من التذكير بالإطار الذي يندرج فيه هذا اللقاء التشاوري: فاليوم نحضر لقاء تشاوريا من بين مجموعة من اللقاءات التشاورية التي تقوم بها جماعة سلا، من أجل إعداد برنامج عمل الجماعة، هذا اللقاء التشاوري اليوم عنوان محاوره هو: «التشغيل واقع وفرص» تكلف بهذا اللقاء التشاوري عبد ربه «عبد الرحمن قندلة» عضو لجنة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع، والسيد «لحسن أكوز» عن الجماعة، وبالمناسبة أود شكر السيدتين اللتين تمثلان الجماعة واللتين هيأتا معنا هذا النشاط. بطبيعة الحال كي تقوم الجماعة بالتفكير بهذه الطريقة في تنظيم وتهيئ برنامج عمل جماعة سلا، كما جاءت هذه الفرصة الثانية بعد التقييم الداخلي للجماعة أننا ننظم لقاءات تشاورية التي سيحضرها مجموعة من الإدارات ومجموعة من الأطراف التي هي بمثابة مصالح خارجية على مستوى تراب الجماعة للتداول في اللقاء الأولي لأنه سيكون لقاء آخر بعد هذا اللقاء الأولي سيكون موضوعه حول واقع التشغيل في المغرب.

يحضر معنا في هذه الورشة مشكورين:

- السيد إبراهيم صبري: عن المديرية الإقليمية لوزارة الإدماج الاقتصادي (أي مندوبية الشغل سابقا والمقاولات الصغرى والشغل والكفاءات والإدماج الاقتصادي والمقاولات الصغرى والشغل)؛
- السيد عبد الإله سيبة : قيادي ونقابي بمدينة سلا؛
- الأستاذة المرنيسي : ناشطة وممثلة للمجتمع المدني؛
- الأستاذة سهام الغازي : ستحاول أن تعطي واقع التشغيل في الجانب المتعلق بالوساطة التي تقوم بها الوكالة الوطنية للتشغيل والكفاءات.

إننا نريد أن نجعل من هذا اللقاء اليوم محطة للنقاش مختلفة عن تلك التي تكون مرتبطة دائما بمواضيع التشغيل بالمغرب، وهي مواضيع يطبعها الغبن المعيش عندنا في المجتمع المغربي، فكل حديث عن التشغيل في المغرب، نمثله على أنه إكراه كبير ومرتبط بالاحتجاجات وبالوضع الاقتصادي وبمجموعة من الأمور. اليوم نريد أن يكون هذا اللقاء لقاء الأرقام، على أساس أن حديثنا عن مدينة سلا هو حديث أرقام نعرفها جميعا، في الاقتصاد، في المقاولات، في النسيج الاقتصادي وكذلك أرقام في التكوين؛ للأسف لم يتمكن ممثلو التكوين المهني من الحضور معنا كي يمدوننا بأرقام لنعرف العدد الذي نستطيع تكوينه من الكفاءات، استجابة لطلب النسيج الاقتصادي بشكل عام في المدينة. وفي لقاء اليوم أيضا –ونحن بصدد الحديث عن واقع التشغيل– سنطرح مجموعة من الأسئلة التي تتمحور حول: ماذا هيأت مدينة سلا وما هي كفاءاتها ؟ وما هي الفرص التي تمنحها للنسيج الاقتصادي؟ هل هي مدينة جذابة اقتصاديا؟ و هل جاذبيتها الاقتصادية مرتبطة بالمدينة كمدينة تغري الناس بالاستثمار فيها ؟ وهل هذه الجاذبية مالية أم جبائية ؟ وهل مدينة سلا تعطي مجموعة من الامتيازات سواء ضريبية أو خدماتية متعلقة بالجماعة أو حتى بالإدارات الأخرى؟

هذا هو الإطار الذي نريد أن نساهم به اليوم كلقاء تشاوري من أجل إعداد برنامج عمل مدينة سلا، إعداد مبني على تشخيص –إلى حد ما– مطابق للواقع الاقتصادي للمدينة.

لكي لا أطيل عليكم أعطي الكلمة للسيد مفتش الشغل المحنك الذي يعرف النسيج الاقتصادي السلاوي جيدا ويشتغل داخله؛ فبطبيعة الحال المديرية الإقليمية تشتغل في النزاعات ولكن في نفس الوقت تشتغل على مجموعة من البرامج، وهذه فرصة لكي يزودنا السيد «إبراهيم صبري» –الذي ينوب عن المديرية الإقليمية– بمجموعة من المعطيات، وبعد ذلك نعطي الكلمة للمتدخلين الآخرين ولنسعَ جميعا ما أمكن أن يكون نقاش اليوم مساهمة مباشرة في إعداد برنامج عمل الجماعة.

السيد إبراهيم صبري مفتش الشغل:

بسم الله الرحمن الرحيم. شكرا السيد قندلة على الدعوة، وأوجه التحية والترحيب للحضور الكريم.

بخصوص هذا اللقاء الذي هو أولا يعرف بالفرص المتواجدة بإقليم مدينة سلا، الكل يعرف أن مدينة سلا هي وجهة من بين الوجهات التي تعرف مجموعة من

الاستثمارات، خاصة وأنها تتواجد بها مجموعة من الأحياء الصناعية، مثلا الحي الصناعي بحي الرحمة والحي الصناعي بالوجلة، الحي الصناعي بمنطقة المطار.

وهناك حي صناعي في طور الإنجاز والبناء بجهة بوقنادل، وهذه المناطق تستقطب عددا كبيرا من اليد العاملة المتخصصة وغير المتخصصة وهناك جهة أخرى هي منطقة تكنوبوليس التي تستقطب بدورها عددا كبيرا من الشركات التي تستثمر وتقدم خدمات عن بعد، وهذا النسيج الذي يعرف في حد ذاته تنوعا يستقطب عددا كبيرا من اليد العاملة بمدينة سلا، غير أن الإشكال المطروح يتجلى في كون هناك مجموعة من الشباب الحاملين للشهادات والدبلومات لم يتمكنوا من الحصول على فرصة عمل، هذا ما دفع ببعض جمعيات المجتمع المدني والوكالة الوطنية للتشغيل لمحاولة خلق بعض فرص الشغل والتوجيه وتقريب وجهات النظر. هناك من لديه أفكار وليست لديه الإمكانيات لإنشاء مشروع خاص به، وهؤلاء هم بحاجة إلى من يواكبهم لمدة معينة من أجل مساعدتهم على تحقيق مشروعهم، وهذا ما تسعى إليه الحكومة حاليا من خلال مشروع أوراش وقبله مشروع مقاولتي. هذه المشاريع ساهمت في استقطاب عدد لابأس به من اليد العاملة المهمة منهم. من بين هذه المشاريع «مشروع أوراش»، الذي كان في البداية مخصصا ومقتصرا على جهات معينة، أما الآن فقد تم تعميمه على كل التراب الوطني حيث أن كل إقليم له الحق في الاستفادة

من مناصب الشغل المتاحة داخل الإقليم، وقد بدأ العمل بهذا المشروع منذ أكثر من ثلاثة أسابيع، ويشرف عليه السيد العامل شخصيا، ويدخل في إطار برنامج الحكومة الذي يهدف إلى توفير 250 ألف فرصة شغل خلال سنتين، منها 125 ألف منصب شغل ستكون متوفرة هذه السنة و125 ألف منصب شغل ستكون متوفرة في السنة القادمة، موزعة على طريقتين:

هناك الدعم المباشر، وهو القيام بتكوينات لمجموعة من المقاولين الشباب الذين يرون أن لهم القدرة على إنشاء مقاولة وتسييرها، وبالتالي ما عليهم إلا الانخراط في هذا النظام لكي يستفيدوا من الدعم الذي يقدم من طرف الحكومة، مع التزام المستفيد ببعض الشروط والتي تتجلى في توفير عدد محدد من مناصب الشغل حسب حجم ونوع الدعم الممنوح له، وهذه المناصب ستدخل ضمن 125 ألف منصب شغل التي تهدف الحكومة إلى تحقيقها خلال هذه السنة. كما أسلفت فهذا المشروع يشرف عليه السيد العامل شخصيا وبإشراك ممثلي قطاعات مختلفة، منها الوكالة الوطنية للتشغيل والمديرية الإقليمية للتشغيل وأطر التكوين المهني.

السيد المسير عبد الرحمن قندلة:

شكرا السيد «إبراهيم»، نحن نعرف أن برنامج أوراش هو برنامج حكومي جيد، والجميع يبحث عن المعلومات المتعلقة بهذا الموضوع، لأن لحد الآن لا تتوفر معلومات كثيرة عنه، لأنه كان في طور التهيئة والإعداد؛ السيد «صبري» يخبرنا الآن

باكتمال صورة هذا البرنامج ونشكره لأنه قدم لنا معطيات متعلقة بهذا المشروع.

الكلمة الآن للأستاذة «المرنيسي» لتحدثنا عن: ماهي إمكاناتنا ؟ الإكراهات التي تواجهنا ؟ وعن فرصنا ؟ وماهي التحديات المطروحة اليوم على الجماعة كجماعة ترابية ؟ وعلى الفاعلين والمهنيين ؟ وما يمكن أن نضيفه فيما يتعلق بتطوير عملية التشغيل في مدينة سلا ؟

الاستاذة رشيدة المرنيسي:

كنت أتمنى أن أرى الشباب حاضرا معنا، فالشباب هم الذين يعانون من مشاكل التشغيل أو من مشكل خلق المقاولة، وهذا اللقاء يخصهم بالدرجة الأولى، للأسف يبدو أن ظروف صلاة الجمعة ومباراة كرة القدم حالت دون ذلك...

بالحديث عن إشكالية التشغيل بسلا يمكن القول أن ضعف جودة الرأس المال البشري يشكل إكراها رئيسيا أمام النمو الاقتصادي للمدينة، وهذا الضعف عن ميول الطلبة في توجههم نحو شعب دراسية لا تستجيب لحاجيات المقاولات، بالإضافة إلى تسجيل نقائص على مستوى مكتسبات وكفاءات الخريجين، فالمقاولات الخاصة والمجتمع المدني عامة في جميع القطاعات وبدون استثناء يسجلون أن المرشحين الذين يتقدمون لنيل فرص الشغل المعلن عليها، لا يتوفرون على الكفاءات الأساسية المفروض اكتسابها في المهارات الناعمة، إجادة اللغات الأجنبية والكفاءات ذات الصلة بالبحث عن فرصة عمل، لأن أغلبية الشباب لا يعرفون كيفية تقديم أنفسهم في سوق العمل بصورة جيدة. أما بالنسبة للوظائف الأكثر تعقيدا فالمقاولات لا تعثر على العناصر التي تتوفر على الكفاءات التقنية المطلوبة، لذلك يجب العمل على تحسين قابلية تشغيل الشباب من خلال تحسين وجودة وملاءمة برامج التكوين والولوج المتكافئ إليها، وذلك بهدف استجابة جيدة لحاجيات القطاع المنتج بمدينة سلا:

* أولا عبر بلورة نموذج لتحسين مؤسسات التعليم الثانوي وتشجيع اعتماد المنهج التربوي الذي يتمحور حول التلميذ وتحسين المحيط المادي له، بفضل إنجاز عمليات إعادة تأهيل وملاءمة البنيات التحتية المدرسية، وتوفير التجهيزات الضرورية للابتكار البيداغوجي والانفتاح على الجمعيات المهنية النشيطة لبلورة أنشطة ودورات تحسيسية عن التشغيل الذاتي.

* ثانيا: فيما يخص التكوين المهني يجب تيسير انتقال المراكز العمومية للتكوين المهني

من نمط التدبير التقليدي إلى نمط التدبير القائم على الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وغايته الاستجابة لطلب القطاع الخاص، لأنه هو الذي يضبط طلب سوق الشغل من يد عاملة وكفاءات.

* ثالثا: انخراط جماعة سلا مع ممثلي وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والشغل والكفاءات والوكالات الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات والمجتمع المدني المتخصص في برامج نشاط التشغيل، أولا لدعم تفعيل منظومة مندمجة لرصد سوق الشغل، وثانيا لإنعاش التشغيل المندمج للشباب في وضعية صعبة، خاصة منهم المنحدرين من المناطق الحضرية وشبه الحضرية والنساء والعاطلين عن العمل غير الناشطين اقتصاديا، التي تجد صعوبات في الاندماج في سوق الشغل، خاصة الذين يتوفرون على شواهد دراسية وكذلك خريجي التعليم العالي والتكوين المهني الذين يوجدون في وضعية بطالة لفترة طويلة؛ يتم هذا من خلال اعتماد التمويل القائم على نتائج، لدعم تقييم سياسات التشغيل وسوق الشغل للنهوض بالمساواة بين الجنسين في الوسط المهني. نقدم هذه الاقتراحات لأن المدينة ملزمة بتوفير الكفاءات اللازمة للمناطق الصناعية التي ذكرها الأستاذ قبل قليل، والتي هي في طور الإنجاز وستكلف أغلفة مالية كبيرة للاستثمار، وستستقطب مستثمرين أجانب خاصة منطقة بوقنادل، التي كانت في البداية مخصصة للاستثمار المحلي، لكن لحسن الحظ أن قدمت ثلاث شركات دولية بغاية الاستثمار فيها، وهذا سيوفر ما يقارب 1200 منصب شغل. إذن فالإشكال المطروح بقوة هنا هو الكفاءات اللازمة التي يمكن أن نقدمها أو نضعها رهن إشارة هذه الشركات، ولهذا يجب تظافر الجهود من طرف جميع القطاعات المتواجدة بمدينة سلا، لكي تتوفر الكفاءات التي ستطلبها هذه الشركات المستثمرة بعد سنة ونصف أو سنتين.

أما فيما يخص التشغيل الذاتي، فإن جهة الرباط سلا القنيطرة تستشرف لإنجاز تكنوبارك/سلا لاحتضان مقاولين شباب، كما يتوجب على جماعة سلا أن تضع الكفاءات والبرامج اللازمة لاصطحاب حاملي الفكرة من الشباب الذين يريدون إنشاء المقاولات ليستفيدوا من مشاريع تكنوبارك. وللتذكير فقط فالتكنوبارك عبارة عن حاضنات مؤقتة لحاملي المشاريع لفترة وجيزة لا تتجاوز مدتها 18 شهرا، وعليه فجماعة سلا حاليا–وهي التي يشكو العديد من أبنائها من البطالة– ينتظرها عمل كبير مع باقي الشركاء لتوفير وتهيئ الكفاءات اللازمة التي ستتطلبها المشاريع والمناطق الصناعية الموجودة أو التي هي في طور الإنجاز بالمدينة؛ كما يبقى علينا نحن كمجتمع مدني أن نساهم مع الجماعة في تهيئ هذه الكفاءات التي يمكنها الاستفادة من مناصب الشغل ومن هذه الحاضنات، وشكرا لكم.

السيد المسير عبد الرحمن قندلة:

شكرا الأستاذة المرنيسي التي لامست بشكل واضح الإكراهات المطروحة وقدمت اقتراحات مفيدة للقائنا التشاوري هذا. فالعرض المقدم من طرفها يتضمن العديد من الاقتراحات أو ما يمكن تسميته بتوصيات اللقاء التشاوري؛ هذه التوصيات التي تكررها دائما الأستاذة المرنيسي انطلاقا من معرفتها بالمجال، هي توصيات مهمة ملقاة على عاتق جميع المسؤولين بمدينة سلا وليس فقط الجماعة، أي كل من له علاقة بالتشغيل وبالجانب الاقتصادي.

كما أذكر بأن هذه التوصيات سيتم تدوينها من طرف الأستاذة المقررة التي ستسهر على هذه العملية مشكورة.

نعطي الكلمة للأستاذة «سهام الغازي» لتشارك معنا في هذا النقاش المهم الذي يضع نصب أعيننا مشاكلنا في الجانب المتعلق بالتشغيل

الأستاذة سهام الغازي:

شكرا لكم. تماشيا مع رؤية النموذج التنموي الجديد، ووعيا من مجلس مدينة سلا بأهمية التشغيل لإدماج الشباب اقتصاديا بهذه المدينة، وتبديد مجموعة من الإشكالات المرتبطة بالفقر والهشاشة كظواهر اجتماعية، تولي الجماعة أهمية خاصة لهذا المجال. في

الواقع كنا نتمنى حضور الأخت المديرة الإقليمية للوكالة الوطنية للتشغيل والكفاءات كي تعطينا مجموعة من الإحصائيات ومجموعة من التوصيات التي تكون ذات طابع تقني وتخصصي.

إن مشكل البطالة هو مشكل وطني وجهوي ومحلي، ومما زاد من بلة طينه وباء كورونا الذي تسبب في تضرر مجموعة من القطاعات، والذي كانت له أثار سلبية خاصة على الطبقات المتوسطة.

تطرقت الأخت «المرنيسي» لموضوع التكوين، خاصة تكوين حاملي الشواهد والدبلومات، وهنا أشير إلى أن هناك مجموعة من الشباب حاصلين على الإجازة والماستر لكن هذه الدبلومات لا تسعفهم في ولوج سوق الشغل، ومن تمة وجب الأخذ بأيديهم، ما يطمئننا فعلا هو ما قالته السيدة المديرة الإقليمية للوكالة الوطنية للتشغيل والكفاءات مؤخرا بخصوص استعداد الوكالة لتزويد الشباب بتكوينات في مجالات مختلفة من أجل محاولة دمجهم في سوق الشغل. ولدينا كذلك الفئات ذات التعليم المتوسط أي تلاميذ دون مستوى البكالوريا هم أيضا بحاجة إلى المساعدة والتأطير عن طريق ورشات وتكوينات خاصة في مجالات مختلفة لكي يتمكنوا من الاندماج في سوق الشغل.

ما ينبغي إعادة النظر فيه أيضا هو تطوير منظومة التعليم وجعلها تساير سوق الشغل. فهناك مجموعة من الفئات–كما قالت الأخت «المرنيسي» درست تخصصا ما فقط لأنه كان مفروضا عليها؛ لذا يجب أن نهتم أكثر بمجال التكوين ونوفر التخصصات من منطلق جعل حاملي الشهادات يلجون سوق الشغل بسلاسة.

الأوراش التي تم الحديث عنها انطلقت منذ بداية شهر مارس، وتمس مجموعة من الفئات من جمعيات وتعاونيات، فهذه بحد ذاتها بادرة طيبة نثمنها كثيرا لأنها تعطي الشاب فرصة لإقامة مشروع هو نفسه لم يكن يتوقعه، فقط يجب التنسيق في هذا المجال بين جميع الفاعلين، وشخصيا أرى أن الوكالة الوطنية للتشغيل والكفاءات هي ركيزة أساسية في هذا التكوين ويجب أن يكون لها دور فعال إلى جانب الجماعة، إذ بدون توجيهاتها لا يمكن الوصول لهدف برنامج « أوراش « الذي هو 250 ألف منصب شغل. وشكرا لكم.

السيد إبراهيم صبري عن المديرية الإقليمية لوزارة الادماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

سبق لي أن حضرت لقاء نظم بالقاعة المتواجدة بباب بوحاجة تحت عنوان « سلا مدينتي «و أذكر أن الوكالة الوطنية للتشغيل والكفاءات، كانت قد أشرفت على

تكوين عدد كبير من الشباب، كانت لديهم أفكار مقاولات الشباب، واستغرقت مدة التدريب ما يفوق ستة أشهر، وفعلا تم الوقوف على أن الشباب لديهم أفكار، والمثلج للصدر أن عددا من هؤلاء الشباب قد تمكن من فتح مقاولته وقام بتشغيل أشخاص آخرين لديه.

السيد المسير عبد الرحمن قندلة:

شكر السيد إبراهيم صبري على التوضيح، الشكر أيضا للأستاذة «الغازي» لتركيزها على الجانب المتعلق بالكفاءات. يمكن القول بأن الشغل اليوم يتجدد والمهن أيضا في تجدد. اليوم –وكما قالت الأستاذة «المرنيسي» الناس يدرسون من أجل الحصول على الشواهد، ولكن هناك عدم تناسق بين الشهادة وسوق الشغل، اليوم هناك مهن تتطور على هامش المهن التي نعرفها، و عند تطرقنا للجانب المتعلق بالرقمنة ومحاورتنا لشباب بين 18 و24 سيفاجئنا الكم الهائل من الطلبات على بعض المهن غير المتوفرة، اليوم يوجد العديد من الشباب الذين يزاولون أعمالهم مع أكثر من 15 دولة من بيوتهم؛ فالرقمنة ووسائل التواصل اليوم أصبحت تلعب دورا مهما في خلق فرص الشغل داخل المغرب.. فعندما فكرنا في استقبال مراكز الاتصال ربما كان في البداية شك لدى المغاربة في إمكانياتنا حول وضع مراكز الاتصال والاشتغال مع العالم، فالشركة في المغرب والخدمة مقدمة للعالم.

وفي نفس الإطار، أي الرقمنة والتواصل هناك شباب لا يدرسون ذلك في السير العادي للتكوين المهني، بل يدرسون عن طريق التواصل أيضا، بحيث يمكنه الدخول إلى قنوات يوتوب ويجد الدروس مرتبة ومرقمة، من الدرس الأول إلى الدرس الثاني إلى آخرها...ثم يصبح خبيرا في مجال معين ويشغل نفسه ذاتيا دون حاجة إلى الدولة، فهذه كذلك فرص بالنسبة للمغرب. أذكر أن الجماعة لا تتوفر على اختصاص التشغيل في حين أن مجلس العمالة يتوفر على التشغيل، ومما تم تداوله مؤخرا أن مجلس العمالة يهيئ ظرفا نقديا مهما يدخل في إطار التشغيل خارج «أوراش» يناهز 600 مليون من أجل التكوين، وفي هذا فرصة بالنسبة لكل المؤسسات بمدينة سلا لكي تفكر في الأمر، فرصة أيضا لشبابنا المتطلع والذي يكوِّن نفسه بنفسه عن طريق التواصل، ليس داخل المدرسة أو التكوين المهني ولكن يمكنه اكتساب خبرات كبيرة ربما نحن أنفسنا نجهلها. هذا الأمر نكتشفه عند مجالستنا للشباب بين 14 و22 سنة فيتبين لنا وكأننا لا نعرف الواقع، وربما الشباب الحالي يعرف الواقع ويعرف الفرص المتواجدة في العالم أكثر منا. لذلك

اليوم نحن نريد أن نثير النقاش في انتظار لقاء ثاني تتواجد فيه مختلف تمثيليات الإدارات المعنية كي تجيبنا عن هذه التساؤلات المشروعة. الآن نمنح أنفسنا فرصة لنستمع للقيادي والنقابي السيد «عبد الإله السيبة» الذي سينقلنا إلى جانب المشغَّل وسيكون لسان الأجير والمعبر عن معاناته في عمله المضني، بحكم التصاقه وتواصله مع الطبقة العاملة. الكلمة لكم سيد عبد الإله.

السيد عبد الإله السيبة:

بدوري أتوجه بالشكر الجزيل للسيد رئيس جماعة سلا على دعوته لهذا اللقاء التشاوري الذي يندرج في إطار الإدلاء بالآراء والمقترحات من أجل بلورة مشروع تنموي، نتمنى له التوفيق والنجاح بجماعة سلا، ومن أجل وضع الآليات الكفيلة بإنعاش التشغيل بمدينة سلا، وقبل البدء لابد أن أعطي بعض الاقتراحات الخاصة بمنظمتنا في هذا الشأن، وهي اقتراحات كنا قد تقدمنا بها في إطار الحوار الاجتماعي، وكذلك لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والتي يمكن تلخيصها في ثلاثة مجالات وهي كالتالي:

1 . ضرورة التعاقد بين الدولة وشركائها الاجتماعيين لبناء نموذج تنموي قوي ومتوازن قادر على خلق فرص عمل كماً ونوعاً.

2 . ضرورة إجراء إصلاح عميق لنظام التعليم والتدريب بجميع مكوناته، تلبية لاحتياجات المهارات في الاقتصاد، وكذا إعادة التفكير بعمق في النظام الخاص بالتدريب وتكوين موارده البشرية بشكل يسمح لشبابنا باكتساب مبادئ المسؤولية في وقت مبكر للغاية.

هذه إذن هي النقط التي كانت بمثابة مرتكزات في شأن إنعاش الشغل والتشغيل، أما بانتقالنا إلى المستوى المحلي، وبصفتي نقابي بمدينة سلا، فأنا أؤكد أن مدينة سلا تعرف صراحة هشاشة كبيرة في ميدان التشغيل، نظرا لأن القطاع غير المهيكل هو القطاع الغالب على مستوى المدينة، وكل السلاويين يعرفون المشاكل التي نتجت عن إغلاق عدد من الشركات في الحي الصناعي بسبب الإضرابات، مما أدى إلى تزايد عدد البطالة بالمدينة. دورنا نحن كنقابة –فضلا عن إنعاش التشغيل و البحث عن الشغل– هو ضمان استقرار مناصب الشغل بالنسبة للأجير، ودورنا أيضا هو الدفاع عن العامل لكي يحافظ على منصب شغله داخل الشركة التي يشتغل بها. في لقائنا التشاوري هذا، وبما أننا بصدد الحديث عن واقع التشغيل، أود الإشارة إلى ثلاث قضايا مهمة :

الأولى: تتجلى فيما تقوم به الجماعة من تحديث لمجموعة من المرافق، وعلى رأسها المجازر وكذلك سوق الخضر والفواكه، نحن نعلم جيدا أن هذا يدخل في إطار عملية تقوم بها الجهة من أجل ضمان جودة المنتوجات الغذائية، إلا أن هناك مشكلا مطروحا على أرض الواقع، وهو أن مجموعة من العاملين في هذه القطاعات سيجدون أنفسهم ضمن طوابير البطالة بعدما كانوا يشتغلون داخل هذه المجازر وهذه الأسواق؛ وبالطبع دورنا نحن كنقابة –وفي إطار العلاقة التشاركية التي تربطنا مع الجماعة ومندوبية الشغل والسلطات المحلية– لا زلنا نلتمس من الجماعة أن تحاول ايجاد بدائل حقيقية لهؤلاء العمال الذين كانوا يشتغلون في هذه المجالات.

الثانية: ضرورة العمل على تنظيم القطاع غير المهيكل، إذ أنه في سلا توجد أكثر من 70% إلى 80% من مهن القطاع غير المهيكل، حيث لا يتوفر العاملون في هذا القطاع لا على التغطية الصحية ولا على التغطية الاجتماعية، ولهذا فإن عدم معالجة هذه الإشكالية فإن هذا القطاع سيؤثر على القطاع المهيكل؛ ذلك أن من لديه مخبزة ويؤدي جميع الواجبات المترتبة عليه من ضرائب وضمان اجتماعي وأجور العمال... قد يجاوره بنفس الزقاق شخص يكتري دكانا ويحضر قنينة غاز وفرنا ثم يشرع في بيع الخبز، ضمن منافسة غير متكافئة، مما سيضطر صاحب المخبزة إلى تسريح عمال رسميين – بوثائقهم

القانونية وهذه من بين الإشكاليات المطروحة. حاليا – وفي إطار الورش الملكي لتعميم التغطية الصحية والاجتماعية، وبفضل المجهودات المبذولة بين الشركاء الاجتماعيين وهيئات المجتمع المدني والنقابات– لابد من التغلب على هذا الموضوع لأن هناك فرص شغل كثيرة لكن يجب أن تكون لها تغطية صحية واجتماعية.

الثالثة: يوجد قطاع يمتص عددا كبيرا من الشباب والعاطلين بمدينة سلا هو قطاع النظافة، فهذا القطاع –كما تعلمون يشغل الآلاف من الأشخاص، لكن رغم ذلك فإننا كنقابة نأمل أن يكبر حجم الميزانية التي تعطى لشركات المناولة كي توظف أكبر عدد من الموارد البشرية، وتعمل على تسوية وضعية الأجور والتعويضات الخاصة بهؤلاء العمال، مما يضمن حقوقهم وكذا استمرارهم في العمل. لأنه من المهم جدا أن نشتغل على أساس ضمان الاستقرار المهني للعمال، ليعيشوا حياتهم بكرامة مع توفر جميع الحقوق الأساسية. بالنسبة للشركات الموجودة بتراب المدينة فإننا بسلا نتوفر –ولله الحمد– على بعض الشركات في تيكنوبوليس وهي شركات متعددة الجنسيات، وبمناسبة تواجد الأخ مفتش الشغل معنا فإننا نشير إلى أننا وجهنا عدة رسائل لأجهزة المراقبة، كما نؤكد على ضرورة تقوية دور مفتشية الشغل لأداء مهامها الرقابية وتوفير جميع الإمكانيات اللوجيستيكية من أجل العمل، حماية للعمال من الطرد التعسفي الذي تمارسه بعض الشركات عليهم، وكذلك لضمان حقوقهم المشروعة و ذلك لاستتباب السلم الاجتماعي داخل مدينة سلا، وهذا هو مبتغانا داخل المؤسسات النقابية.

السيد رشيد فاعل جمعوي ومهني:

نشكر الجماعة على تنظيم هذا الورش المهم، لكن نسجل مع كامل الأسف غياب القطاعات المهمة. بالحديث عن التشغيل لابد من التأكيد على أن برنامج التشغيل يجب أن يكون متكاملا، خاصة بالنسبة للتشغيل الذاتي الذي سيأتي الحديث عنه لاحقا. الحمد لله نحن بمدينة سلا لدينا ظرفية جيدة والتنمية تسير في الطريق الصحيح، بحيث استطاعت المدينة التخلص من الأحياء الصفيحية، الشيء الذي مكن من توفير وعاء عقاري مهم على صعيد المدينة كلها، وهذا بدوره سيمكن من التغلب على الإكراه الذي كنا نواجهه باستمرار المتمثل في إيجاد أماكن لإقامة محلات أو حاضنات للشباب. الآن متوفرة، و نتمنى أن تخصص هذه العقارات للشباب أو لمساحات خضراء، – كما سبقت الإشارة إلى ذلك في لقاء سابق– و ألا تتحول إلى العقار لأن المدينة صارت مليئة بالبنايات، فإذا لم يتم تخصيصها

للشباب فإن التشغيل سينعدم في المدينة بشكل كبير.

أما عن التشغيل الذاتي فلا يكفي أن نقوم بوضع برنامج «أوراش» ونأتي بالشباب ونمدهم بالمال ثم نتركهم يواجهون مشكل ايجاد مكان للإيجار حيث يقيموا مشروعهم، و هذا يعني أن هذا الشاب عليه أولا أن يكتري محلا ويؤدي إيجار ستة أشهر من الأموال الممنوحة له، ليأتي بوثيقة ويقدمها من أجل قبول مشروعه، بعدها يشرع في أداء واجب الكراء. هذا الأمر يشكل عائقا كبيرا أمام المقاولين الشباب خاصة مع انطلاقة مشاريعهم.

وفي مجال التشغيل الذاتي دائما يشكل التتبع عنصرا مهما، إذ أن جميع البرامج التي وضعتها الدولة ينقصها التتبع والمرافقة. يكون الاكتفاء فقط بالتتبع القبلي ويغيب البعدي وتغيب معه المواكبة على مستوى المحاسبة للشركة التي تخلق، بل لا تكون مصاحبة للمشاريع الصغرى في إطار برنامج 25% التي تمنح للشباب، غياب المواكبة أيضا في إطار المناولة مع الشركات الكبرى التي تعطى لها الصفقات من طرف الجماعة، أي أن الجماعة يجب عليها إعادة النظر في الصفقات التي تبرمها، وفي النسب التي يجب أن تمنح للشباب، وفي إدماج هؤلاء الشباب مع تلك الشركات الكبرى التي تأخذ منها المناولة، وهذا موضوع يمكن أن يفتح فيه ورش للعمل عليه. في إطار التشغيل الذاتي دائما، هناك عائق لا أدري إن كان لا يزال مطروحا أم لا، هو تحديد السن، فنحن نتحدث في إطار التشغيل الذاتي عن الشباب، ماذا عن الذي بلغ الخمسين أو السادسة والخمسين وكان يتوفر على مقاولة وتوقفت لسبب من الأسباب أليس له الحق أن يستفيد مرة أخرى من هذه المشاريع ويتلقى مساعدة من الدولة؟

يمكن الحديث أيضا عن التكوين المستمر بالتزامن مع التكوين الأكاديمي. فهناك تجارب في أوربا حيث تخلق شركات صغيرة للشباب داخل مؤسسة التكوين منذ بلوغ الشاب مستوى التعليم الثانوي، ويتم ذلك بشراكة مع مديرية الضرائب للتغلب على إشكاليات إنشاء الشركة، حيث تكون هذه الشركة محدودة الصلاحية من حيث الوقت، إذ تنتهي صلاحيتها عند نهاية الدراسة، فيصبح هؤلاء الشباب يدرسون وفي نفس الوقت يشتغلون، فيكون ذلك بمثابة تطبيق على أرض الواقع لما يدرسونه نظريا.

بعد إتمام هؤلاء الشباب لدراستهم بهذه المؤسسة يتم اختيار المقاولين الناجحين بناء على دراسة المشروع الذي قدموه للمؤسسة، ويتلقون الدعم لإنشاء مقاولتهم، أما الذين

لم يتم قبول مشروعهم فيصبحون عمالا لدى الشركات.

إن نظرة معظم المغاربة لمعاهد التكوين المهني سلبية، بحيث يعتبرون أن جل التلاميذ الذين يلجون هذه المؤسسات هم أشخاص فاشلون في مسارهم الدراسي. فهناك أشخاص حصلوا على ديبلوم تقني متخصص لكن تركوه وفضلوا التوظيف لمجرد أنهم درسوا بالتكوين، وعليه وجب تحسين صورة التكوين المهني لدى الناس.

هناك قطاع مهم في مدينة سلا – كما قال الأخ «سيبة» – هو القطاع غير المهيكل والذي يشغل فئة عريضة، كما يمكنه أن يشغل أيضا تلك الفئات غير المؤهلة من الشباب العاطل، لكنهم بحاجة إلى التأهيل وهو أمر نحن المسؤولون عنه؛ وبالرجوع إلى فترة ازدهار قطاع النسيج بالحي الصناعي سنتذكر جميعا كيف أن التأهيل كانت مدته ستة أشهر، تستفيد منه الفتيات بعدها يشتغلن بدون مؤهلات أخرى، بل وفي باقي القطاعات المهنية يمكننا تأهيل عامل مطرود وتكوينه لمدة ستة أشهر ليتمكن من الاشتغال مرة أخرى، وهكذا سنضمن استيعاب العطالة المتواجدة عندنا في المدينة.

لدينا إشكال آخر بالنسبة للقطاع غير المهيكل، فقد تحدث الأخ «سيبة» بخصوص محل يجاوره محل، فهذه هي القطاعات غير المهيكلة، وهذا لا يمنع أن نضع لها قوانين تنظمها، ولذا يجب حصول شراكة بين الدولة والجمعيات المهنية لكي نحول القطاعات غير مهيكلة إلى قطاعات مهيكلة. بحكم عملي داخل جمعية مهنية فنحن نقوم بإحصاء مهني في المدينة في المجال الذي نشتغل فيه، لكن السلطة للأسف لا تمد يدها، فقط يفرضون علينا ما يرونه من زاويتهم. ولهذا فنحن الجمعيات المهنية نجدد نداءنا للجماعة ولكافة المسؤولين بأن يمدوا لنا أيديهم لنعمل معا من أجل نقل القطاعات غير المهيكلة إلى القطاع المهيكل.

السيد محمد الوزاني مهندس معماري:

بالنسبة لفرص الشغل بمدينة سلا، فهناك مجموعة من الأحياء الصناعية كحي الرحمة والقاعدة الجوية. لكن المشكل ليس في الأحياء الصناعية بقدر ما هو في طريقة انجاز هذه الأحياء الصناعية، لأن تكلفة تهيئ المصنع و تجهيزه باهظة، و لهذا فعلى الجماعة أن تشيد فضاءات (مآرب) وتجعلها تحت رهن المستثمرين المتوسطين والصغار لإقامة مشاريعهم فيها، و هذا سيشجع على الاستثمار وبالتالي توفير فرص شغل.

أمر آخر مهم جدا ويتعلق بالتنظيم، فالجماعة قامت ببناء مجموعة من

الأسواق ولكن الإخوة الذين يشتغلون في الاقتصاد غير المهيكل هم يرفضون التنظيم والهيكلة، فالإشكالية ليست من الدولة ولكن هم أنفسهم ربما يخشون ثقل الضرائب وغيرها على كاهلهم. حقا إن مسألة الشغل جد معقدة ولكن يجب أن نجد حلولا لها.

بالنسبة للشراكة مع الجماعة فهي لها مجموعة من الأبواب للتمويل كما لها أراضي تابعة ويمكنها أن تدخل في شراكة خاصة وتقيم تيكنوبراك تسلمه للشباب لمدة ستة أشهر في انتظار أن يتمكنوا من الاعتماد على أنفسهم.

أما بخصوص التكوين فالشركات يمكنها لعب هذا الدور، مثل ما قامت به شركة الطيران بالنواصر/ الدار البيضاء عندما حلت ولم تجد يدا عاملة مؤهلة فقامت بتكوين ما تحتجه من يد عاملة داخل الشركة، يمكننا أن نبني على ضوء هذه التجربة لإيجاد حلول.

السيد المسير عبد الرحمن قندلة:

شكرا للأخ الوزاني والاخ رشيد على تدخلهما وأسئلتهما الحارقة والتي تتقاطع مع جميع التدخلات.

من الطبيعي جدا ألا يتسع الوقت –داخل الورشة الواحدة– لكل هذه المواضيع كي نستوفيها حقها، لكن نعتبر هذا اللقاء فرصة للتدارس وطرح الحلول، كنا نتمنى تواجد (لانابيك) بيننا للإجابة عن موضوع التكوين من أجل التشغيل، فهم يتوفرون على هذا الاختصاص. وبذكر التكوين أود الإشارة إلى أن من بين المشاكل التي عدم إلزامية المكون بالشغل، وفي كثير من الأحوال نكون قد خلقنا محتجا جديدا. فالشركة عندما تستثمر بالبلاد تشترط تكوينا محددا والدولة تموله – أي التكوين – شريطة الاستفادة من خدمة المكوَّن.

في جانب آخر أعتقد أن العاملين بالقطاع غير المهيكل لا يرفضون هيكلة قطاعهم بقدر ما هم متخوفون وبحاجة إلى أن تتوضح لهم سبل الربح من الهيكلة. هذه الأمور تفرض الجلوس إلى طاولة الحوار وإخراج مشاريع إلى الواقع تكون بمنطلق الربح الشامل للجميع. إن هيكلة أي قطاع لابد لها من أسباب النجاح، حتى لا تتكرر التجارب الفاشلة مثلما وقع في الماضي.

سأترك مناقشة نقط أخرى لمتدخلين آخرين، على أن يبقى النقاش مفتوحا ومستمرا حتى لقائنا الثاني الذي سنحاول من خلاله الإجابة عن مجمل التساؤلات والأفكار.

السيد إبراهيم صبري:

بالنسبة للقطاع غير المهيكل لا يوجد فقط في المغرب بل في العالم كله، ولكن بنسب متفاوتة. عندما نرجع للنسيج الوطني الاقتصادي الخاص بنا نجد أن القطاع غير المهيكل يشكل نسبة مهمة على صعيد التراب الوطني مقارنة مع القطاع المهيكل، ولكن محاربته كما قال السيد قندلة تواجه مجموعة من العراقيل رغم أن الجماعة قامت بتهيئة أسواق نموذجية، إلا أن العمال والباعة يرفضون الاشتغال داخلها، كما أنهم يريدون استغلالها مجانا، لهذا فالأمر يحتاج إلى كثير من التحسيس، تقوم به جمعيات المجتمع المدني، أي أن التفاعل يجب ألا يكون من الجماعة فقط، بل من المجتمع المدني وجميع المتدخلين في هذه الإشكالية. عديدون هم الذين يرغبون في الاندماج لكن يطرحون إشكاليات بعيدة عن الواقع.

من بين الإجراءات الهامة أيضا والتي قامت بها الدولة هي المقاول الذاتي، إذ كان الهدف منه الخروج من القطاع غير المهيكل، والتوفر على بطاقة مهنية والقيام بمعاملات في حدود راس مال معين؛ فهناك سلَّمان لراس المال: في السلم الأول تؤدي الضريبة بمقدار 1,5 في المائة ثم عندما تمر إلى السلم الثاني تؤدي 2,5 في المائة، فهذا نوع من الإصلاح قامت به الدولة لتخرج من القطاع غير المهيكل إلى القطاع المهيكل.

بالنسبة للتكوين المهني رغم أنه ليس من اختصاصي – فقد كان على درجات:

التكوين الخاص بالمنتقين ثم التقنيين ثم التقنيين المتخصصين، وقد أصبح يعرف إقبالا كبيرا من طرف الشباب، لأن المتخرجين والحاصلين على الدبلومات من هذه المعاهد، يسهل عليهم إيجاد فرص عمل، وليس بالمنظور الذي قلتم بأنه لا يلتحق به إلا من فشل في دراسته، فأغلب من ولجه من مستوى الباكالوريا زائد اثنان قد تم تشغيلهم، بل إن الجامعات أصبحت تفتح أبوابها للخريجين من التكوين المهني بقصد الحصول على الإجازة المهنية، وقد يتخرج منها مهندسون. وشكرا.

السيد رشيد:

سأكون موجزا في تدخلي وأركز على بعض النقط بالتحديد:

* يوجد من المحلات من لا يتوفر على رخصة أو تعريفة ضريبية، وهي تشتغل منذ أكثر من ثلاثين سنة بشكل عشوائي وينتظر أصحابها من يدخلهم في القطاع المهيكل، وليس مجرد الحصول على بطاقة المقاول الذاتي.

* كثير من القطاعات تحتاج إلى قوانين تنظيمية، وإلى تحديد الأثمنة لتكون المنافسة شريفة، بل وأيضا تحديد المسافة بين المحلات حتى لا تكون متلاصقة، باختصار الإجراءات التنظيمية هي ما نحتاج إليه بالمدينة لنتجنب الكثير من المشاكل.

* الجماعة هي المخول لها لتسليم الرخص وتحديد الأسعار، وهي مطالَبة في الوقت الراهن بالتواصل مع أصحاب القطاعات. من باب المثال لا الحصر أنا أشتغل ضمن جمعيتين مهنيتين ونريد التواصل مع المسؤولين بهدف هيكلة قطاعين أحدهما في الصناعة التقليدية والآخر في الخدمات، ولأجل تحقيق ذلك فأيدينا ممدودة لمسؤولي الجماعة.

السيد المسير عبد الرحمن قندلة:

هذه توصية سنقوم بتسجيلها، وأنت لست بعيدا عن الجماعة من جانب التواصل، وكنت أرغب لو أن جميع الجمعيات المهنية لديها نفس الحماس الذي تتوفر عليه. ذكرني السيد «لحسن أكوز» أننا بدأنا النقاش بشكل مادي، وإذا رغبنا في استمراره فهناك عنوان إلكتروني نحاول التواصل من خلاله، فاقتراحاتنا التي لم نستطع التطرق إليها اليوم يمكن أن تصل على هذا العنوان الإلكتروني.

السيدة المرنيسي:

* نزاعات الشغل تؤثر على البطالة بصفة عامة، ونحن كمجتمع مدني ومقاولاتي ومهني نشتغل على صياغة اقتراح نتقدم به عبر السيد الرئيس «النعم ميارة» صديق المقاولين. الاقتراح مفاده أننا كمقاولات نطالب بأن يكون التحكيم مدرجا في العقد الذي يكون مع الشغيلة، لأن هناك بعض المحامين – سامحهم الله – يصعدون وثيرة النزاع بين الأطراف، وبما أن مفتشية الشغل تنصَّب كحكم بقوة القانون، فنزاعات الشغل ستقل بنسبة 80 في المائة، وملتمسنا هو أن تضاف الصفة الضبطية لمفتشية الشغل إلى جانب ما تقوم به من تواصل بين المقاولين والشغيلة، فالصلح هو أهم شيء، وهذا التواصل نقوم به على الصعيد الدولي في نزاعات المقاولات الكبرى، وتبنَّينا هذه التجربة وشرعنا في تطبيقها على صعيد غرف التجارة والصناعة، إذ أن كل غرفة لها مركز التواصل الخاص بها، وهذا ما نطالب به هنا محليا، ثم سنقوم بمراسلة الوزارة حتى يتم إدخال التحكيم في منظومة الشغل.

ربما هذا خارج عن نطاق إعداد برنامج الجماعة.

* فيما يخص القطاعات غير المهيكلة أشير إلى أن من لا يتوفر على الرخصة لا يستطيع أن يصرح لا بنفسه ولا بمن يشتغل معه، ولا يستطيع فعل أي شيء يتعلق قانون المقاولة ولا التجارة، وهنا نرجع إلى ما قاله أحد المتدخلين في حديثه عن التصريحات التي تخص القطاعات الصغرى كالحدادين والنجارين.

* أحد المتدخلين أشار إلى الأسواق النموذجية والبائع المتجول. أتفق معه حول عدم رغبة هؤلاء الباعة في المساهمة، وبما أنها أمر ضروري فهم يحتاجون إلى نوع من التحسيس والمواكبة في المواطنة قبل أي شيء، لأنه لا يعقل أن أستفيد من جميع برامج الدولة دون أي مقابل أعطيه لهذه الدولة. فالمنظمة الأخلاقية لا تسمح بهذا الأمر. أقمنا مشروع الباعة المتجولين في جمعية «ائتلاف» كما أشرفنا على سوق نموذجي بالعيايدة، وساهمنا من خلال الإشراف عن بعد في سوق أريانة، في كل هذه المحطات المشكل الكبير الذي واجهنا هو أن بعد التفاوض مع بائع متجول كان في الشارع وتم إدخاله إلى السوق النموذجي وفرض عليه الالتزام بضوابط السوق، ثم بعد 48 ساعة يخرج إلى الشارع ليجد شخصا آخر احتل مكانه، إذن نحن لكي ندخله إلى السوق ويستقر به يجب علينا أن نفرغ الشارع تماما من الباعة المتجولين، أي أن يبقى مكانه فارغا بعد تخليه عنه.

السيد إبراهيم صبري:

* في دول أجنبية توجد أسواق نموذجية تضم (الفرَّاشة) ويسمح لهم بممارسة تجارتهم لمدة ساعتين مقابل ضريبة تؤدى، فهو مراقب الدخل والربح، سواء بالمحل أو بالسوق، كما أنه ملزم بأداء الضريبة.

* بالنسبة لتحكيم مفتشية الشغل هذا أمر جاري العمل به حاليا. فمدونة الشغل صدرت سنة 2004 والكل يعرف المخاض الذي مرت منه حتى ظهرت للوجود بعد نضال مرير يفوق ثلاثين سنة. وقد جاءت هذه المدونة بآليتين لفظ النزاع:

هناك النزاعات الفردية وهناك النزاعات الجماعية. وحتى النزاعات الجماعية وُضعت لها آليات داخل المدونة. منها أنها في المرحلة الأولى، يتم الاستقبال من طرف مفتش الشغل بمكتبه ثم إعطاء أجل محدد لفض النزاع؛ إذا لم يتم ذلك تحال القضية على اللجنة الإقليمية التي يترأسها السيد العامل بحضور الفرقاء الاجتماعيين النقابة والمشغلين، وهي مرتبطة بآجال؛ فإذا لم يُتَوَصَّل إلى حل للنزاع يرفع إلى لجنة الوطنية يترأسها السيد الوزير، ممثل القطاع، وفي حال لم يحل النزاع، هناك لجنة المحكمين، الذين يقررون في النزاع ويقدموا الحل؛ وفي جميع المراحل التي يمر منها ملف النزاع، سواء على مستوى اللجنة الوطنية أو لجنة العمل، فإن المشغل إذا تغيب فإن المدونة تتضمن جزاءات تطبق على المشغل، إلا أنه مع الأسف هذه الجزاءات لم تفعل قط.

الاستاذة سهام غازي:

* أشار السيد «رشيد» إلى نقطة متعلقة بالتكوين المهني، وفي الواقع لا يمكننا أن ننكر أن الطبقات الاجتماعية تأخذ فكرة سيئة وسلبية عن التكوين المهني. نحن كمجتمع مدني وكسياسيين ونقابيين لم نستطع تحسين هذه الفكرة المغلوطة والخاطئة لدى هذه الطبقات. فبحكم اشتغالي بالتدريس لاحظت وجود هذه الفكرة المغلوطة في أذهان التلاميذ، يتحدثون عن الالتحاق بالتكوين المهني فقط في حال عدم نجاحهم بالباكالوريا، بكل تأكيد هم يجهلون بأن الالتحاق بالتكوين المهني له شروط، ولا يتم الولوج إليه إلا بعد اجتياز مباراة. أُثَمِّن فكرة توعية التلاميذ والشباب عامة بأنه بضرورة الاختيار الصائب للشعبة التي يرون أنه بإمكانهم التفوق فيها، والتي من شأنها أن تفتح لهم أبواب العمل عند التخرج وتسلم الشهادة، هذا لأن مراكز التكوين المهني حقا تلعب دورا مهما في الحياة وفي سوق الشغل. وشكرا.

السيد عبد الإله سيبة:

تفاعلا مع هذا المشكل المتعلق بالتكوين المهني، ما أريد إضافته هو أن هناك جلسات تشاورية لأجل إعادة النظر في الشأن البيداغوجي بالجامعات والتكوينات، بعد أن تبين من خلال الحكومات السابقة أنه كانت هناك مجموعة من القرارات التي كان يتخبط فيها خريجو الجامعات، من قبيل ذلك قرار (باشلر) الذي صدر في عهد الوزير السابق، حيث قام بالتسجيل فيه ما يقارب 24 ألف طالب من المغرب، وكان هذا القرار (باشلر) إضافة نوعية، بفضل إضافة اللغات الحية، وكثير من المهارات التي يحتاجها الطالب في حياته اليومية، كإتقانه اللغات الأجنبية الحية، والكفاءات المهنية في مجالات تخصصه، فإذا بنا نفاجأ أنه قد تم التراجع عن هذا القرار والرجوع إلى نظام (L.M.D) إجازة – ماستر– دكتوراه، ونتساءل حول مصير الطلبة الذين سبق وأن تسجلوا، وما أصيبوا به من غبنهم وآباؤهم، مما دفعهم للبحث عن الحل و إدماجهم في **l'excellence**، وهو تخصص يوجد في الجامعة ويعمل على تكوين الطلبة المتخصصين في الماركوتينك.

يجب على الجامعة أن تضع برامج تكوينية منسجمة مع سوق الشغل. لا حاجة لنا بتدريس تلك المواد الأدبية أو الدراسة من أجل الدراسة بل يجب أن تكون هناك تخصصات مضبوطة، ففي أوروبا إذا كنت تريد أن تكون باحثا تكمل الدراسة في المؤسسات الأكاديمية، وإذا أردت أن تدرس من أجل أن تشتغل وتؤجر بشكل مقنع تذهب إلى التخصصات التي تمكنك من ذلك. الخطأ الذي نعاني منه هو أن الكل يريد أن يكون عالما أو باحثا، فمن الممكن أن تدرس في الإجازة المهنية ومنها إلى الماستر المهنية ثم إلى الدكتوراه.

ثانيا بالنسبة للتكوين المهني مع التعليم العالي هناك ممرات من التكوين المهني تتابع الدراسة في الجامعة بالإجازة المهنية ثم الماستر...بالإضافة إلى أن الجامعات فتحت باب التعليم عن بعد، فللطالب أن ينخرط في أي تكوين أراده؛ يدرس عن بعد ويحصل على الدبلوم.

بالنسبة للقطاع غير المهيكل أود إخبار الحاضرين أننا بنقابة الاتحاد العام للشغالين/سلا، بدأنا بهيكلة القطاع غير المهيكل– بتعليمات من السيد الكاتب العام– منذ ما يزيد عن أربع سنوات، في وقت كان الكل يصد عنه ويتجهون إلى القطاع المهيكل لدافع انتخابي. فقد عملنا في هذه القطاعات وأسسنا مكاتب للتجار والفراشة والحرفيين والعاملات في المقاهي والمطاعم والمخابز، واحتككنا وعرفنا الإشكال. فالإشكال المطروح هو أن كل العاملين في هذا القطاع يريدون الاستفادة والانخراط في

التغطية الصحية والاجتماعية، ولكن المشكل الذي يحول دون ذلك هو عدم قدرتهم على أداء واجب الاقتطاع والذي يتحدد في مبلغ 600 درهم، وهو مبلغ مرتفع بالنسبة لهم، مع العلم أن هذه الطبقة الاجتماعية لا تتجاوز أجورهم 1500 درهم، و لهذا فعلى الدولة أن تتدخل وتعمل على تخفيض هذا المبلغ إلى 300 درهم، كما وقع مع قطاع الصيد البحري بأكادير، حتى تتمكن هذه الفئة الاجتماعية من الانخراط في التغطية الصحية والاجتماعية، كما يجب على الدولة أن تتدخل لتفعيل الحدّ الأدنى للأجور (السميك) لأن هناك مجموعة من الشركات لا تعمل به.

ختاما لابد من التقدم بالشكر لجماعة سلا وللسيد «قندلة» ولكل المتدخلين.

حقا لقد كان هذا اللقاء التشاوري فرصة لم تكن متاحة من قبل، لنعرف وجهات النظر والآراء المختلفة لدى المؤسسات الاجتماعية... بحيث كانت الجماعة أو السلطات تتخذ مجموعة من القرارات بدون استشارة لهيئات المجتمع المدني أو النقابات رغم ما لديها من احتكاك مباشر مع المواطنين ومع قضاياهم. هذا النقاش ستنبثق عنه ولا شك توصيات ترفع لمجلس الجماعة، وهي فرصة لنا أيضا للتفاوض والنقاش حول كل ما يصب في المصلحة العامة للطبقة الشغيلة.

الأستاذة سهام الغازي:

هذه الإضافة متعلقة بالتكوين. كما سبق وقال السيد «قنديلة» فإن مجلس العمالة قد خصص مبلغا ماليا للتكوين، خارج «برنامج أوراش» بقيمة ستة ملايين درهم مقسمة على أربع سنوات، حيت سيتم تنظيم برنامج تكويني يقسم على الفئات التالية:

- الفئة الحاصلة على الإجازة والماستر في شعب وتخصصات غير موجودة في سوق الشغل.
- الفئة التي تتوفر على دبلوم التكوين المهني ولم تندمج بعد في سوق الشغل.
- وهناك فئة تضم الأشخاص غير المتمدرسين والعاملين في التعاونيات وأصحاب الأعمال اليدوية وهؤلاء أيضا سيشملهم هذا التكوين.

السيد المسير عبد الرحمن قنديلة:

شكرا للجميع على تحمل هذا النقاش، فكما قلت في البداية موضوع الشغل موضوع حارق في كل محور من محاوره. مجموعة من الأسئلة اجتهدنا لنجيب عليها وكنا نتمنى أن يجيب عليها الملمين بها مع الأسف لم يحضروا،

نتمنى في الحصة المقبلة حضور جميع الفاعلين لكي يكون الجواب بشكل رسمي. والشكر للجميع.